الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 – لونيسي علي –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أثـر السياسـات الزراعيـة في تطويـر إنتـاج القمـح في الجزائـر خـلال الفتـرة 1990-2017

أطروحة مقدمة لنيل درجـة دكتـوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كلي ومالية دولية

إعداد الطالبة: دوبـــة سعـــاد

إشراف الأستاذ: أ د. خضراوي ساسية

السنة الجامعية 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 – لونيسي علي –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أثـر السياسـات الزراعيـة في تطويـر إنتـاج القمـح في الجزائـر خـلال الفتـرة 1990-2017

أطروحة مقدمة لنيل درجـة دكتـوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كلي ومالية دولية

إعداد الطالبة:

دوبـــة سعـــاد

أمام اللجنة المشكلة من:

اللقـب والاسـم	الرتبـــة	الجامعة الأصلية	الصفـــة
بن نذير نصر الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	رئيسا
خضراوي ساسية	أستاذة التعليم العالي	جامعة البليدة2	مشرفا ومقررا
بوشامة مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
شبايكي مليكة	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر3	عضوا مناقشا
بودريش الزهرة	أستاذة محاضرة أ	جامعة البليدة2	عضوا مناقشا
بربار نور الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة تيارت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2021-2022

الإهداء

الحمد لله والشكر لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين رحمهم الله واسكنهم فسيح جناته وإلى اخوتي شمس الدين، إسماعيل وأحمد، وأخواتي نور هدى، أمينة حفظهم الله وأطال الله في عمرهم.

دوبـــة سعـاد

الشكر

الحمد لله وشكر لله على توفيقي لإتمام هذا العمل وأتوجه بالشكر الكبير والتقديري العظيم للأستاذة **خضرواوي ساسية** التي بذلت جهدا كبيرا من أجل إرشادي في تقديم ملاحظاتها لإتمام هذا العمل وإلى جميع الأساتذة من الابتدائي إلى جامعي

كما اتقدم بالشكر الى زملائي وزميلاتي وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل كما لا أنسى الأستاذ أمين تمار والأستاذة إدير رانيا

و في الأخير أشكر كل الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة

الملخص باللغة العربية

الملخص

يحظى القطاع الزراعي الجزائري بإمكانيات طبيعية وبشرية تؤهله من تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، إلا أنه وبالرغم من ذلك لا يزال قاصرا على تلبية الطلب المحلي من منتوج القمح، مما أدى إلى زيادة فاتورة الاستيراد من سنة إلى أخرى، وفي هذا الإطار انتهجت الدولة عدة سياسات زراعية من خلال تبنيها عدة برامج ومخططات تنموية، بدءا من المخطط الوطني للتنمية الزراعية عام2000 وسياسة التجديد الزراعي المتضمنة قانون التوجيه الفلاحي عام 2008 على أساس الرفع من مردودية إنتاج القمح ، كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر السياسات الزراعية على إنتاج القمح في الجزائر وهذا باختبار العلاقة بين كل من كمية الأسمدة وكمية المبيدات بالإضافة إلى كمية الأمطار على إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، وتم استخدام الطرق القياسية في دراسة علاقة التكامل المشترك المتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، حيث أظهرت نتائج دراسة استقرارية المتغيرات على أن كل من إنتاج القمح وكمية المبيدات و كمية الأمطار مستقرة من نفس الدرجة أي عند المستوى، بينما كمية الأسمدة مستقرة في الفرق الأول، كما أنه تم قبول النموذج ARDL(1.1.0.0)، علما بأن نتائج تقدير إنتاج القمح مفسرة بنسبة 63.65% لكل المتغيرات المفسرة والباقي 36.35% يعود إلى عوامل أخرى لم تدخل في تفسير النموذج، كما بينت نتائج تصحيح الخطأ للمدى القصير على وجود علاقة ديناميكية بين إنتاج القمح والمتغيرات المفسرة ماعدا كمية الأسمدة ليس لها تأثير على المدى القصير، وهذا ما يقود إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة في الاتجاه المتوازن، ما يفسر وجود علاقة تكامل مشترك، أما فيما يخص المدى الطويل فقد أظهرت النتائج معنوية وطردية كل من المتغيرات المفسرة بالنسبة لإنتاج القمح على عكس كمية المبيدات لها علاقة عكسية، ما يوضح ذلك على أن أثر السياسات الزراعية لها تأثير ايجابي على مستلزمات إنتاج القمح في الجزائر، وهذا ما يؤكد على مدى تأثير إضافة كل من كمية الأسمدة وكمية المبيدات وكمية الأمطار على زيادة في إنتاجه على المدي الطويل.

<u>الكلمات المفتاحية</u>: القطاع الزراعي، سياسات الزراعية، القمح، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

قائمة المحتويات

المحتـــــــــــــوى		الصفحة
إهداء		
شكر وتقدير		
الملخص		
فهرس المحتويات		
قائمة الجداول		
قائمة الأشكال		
مقدمـــــــة		09-01
الفصل الأول **مدخل إلى الزراعة الاقتصاد الزراعي والسياسات الزراعية**		10-69
تمهـــــيد		11
المبحث الأول	**مفهوم و خصائص و أنواع الزراعة و الاقتصاد الزراعي**	12
المطلب الأول	مفاهيم حول الزراعة و أنواعها	12
المطلب الثاني	خصائص و أنواع الزراعة	20
المطلب الثالث	مفاهيم الاقتصاد الزراعي	28
المبحث الثاني	**مفاهيم السياسة الزراعية و أهدافها و متطلباتها**	33
المطلب الأول	السياسة الزراعية	33
المطلب الثاني	أهمية وأهداف العامة للسياسة الزراعية	37
المطلب الثالث	متطلبات ومكونات السياسة الزراعية	40
المبحث الثالث	**أنواع السياسات الزراعية**	46
المطلب الأول	السياسة السعرية الزراعية	46
المطلب الثاني	التسويق الزراعي	55
المطلب الثالث	السياسات التمويلية و الاستثمار الزراعي	60
	خلاصة الفصل الأول	69

الفصل الثاني **السياسات الزراعية خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر**		137-70
تمهـــــيد		71
المبحث الأول	**السياسات الزراعية خلال الفترة (1962-1999)**	73
المطلب الأول	السياسات الزراعية خلال الفترة (1989-1992)	73
المطلب الثاني	السياسات الزراعية في ظل الاصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1990-1999)	83
المطلب الثالث	نتائج السياسات الزراعية خلال الاصلاحات الاقتصادية	88
المبحث الثاني	**السياسات الزراعية خلال الفترة (200-2008)**	91
المطلب الأول	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية دوافعها و أهدافها من 2000-2004	91
المطلب الثاني	الوسائل والأجهزة المنفذة لبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	96
المطلب الثالث	قانون التوجيه الفلاحي وأهدافه	101
المبحث الثالث	**استراتيجية تنموية للقطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**	111
المطلب الأول	برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)	111
المطلب الثاني	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة(2005-2009)	123
المطلب الثالث	برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014)	129
	خلاصة الفصل الثاني	136
الفصل الثالث **الوزن النسبي للقمح ضمن مقومات و إمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر**		210-138
تمهـــــيد		139
المبحث الأول	**واقع إنتاج القمح في الجزائر**	141
المطلب الأول	أهم تطورات حجم الإنتاج القمح في الجزائر	141

المطلب الثاني	تطورات استيراد القمح في الجزائر	145
المطلب الثالث	سياسات دعم في الجزائر	150
المبحث الثاني	**الموارد المتاحة للقطاع الزراعي في الجزائر**	**160**
المطلب الأول	الموارد الأرضية	160
المطلب الثاني	الموارد البشرية	172
المطلب الثالث	الموارد المائية	175
المطلب الرابع	رأسمال الزراعي	182
المبحث الثالث	**الأهمية النسبية للجزائر في إنتاج واستهلاك وتبادل القمح على المستوى العالمي**	**185**
المطلب الأول	تطور حجم إنتاج واستهلاك والمخزون القمح العالمي	185
المطلب الثاني	تبادلات القمح في السوق الدولية	196
المطلب الثالث	أسعار القمح العالمية	204
	خلاصة الفصل الثالث	209
	الفصل الرابع **نمذجة قياسية لدالة الإنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**	280-211
	تمهـــــيد	212
المبحث الأول	**مفاهيم الإنتاج و خصائصه**	213
المطلب الأول	مفهوم الإنتاج و خصائصه و مراحله	213
المطلب الثاني	مفاهيم دوال الإنتاج وخصائصها	217
المطلب الثالث	أنواع دوال الإنتاج الزراعي	228
المبحث الثاني	**مدخل حول الاقتصاد القياسي**	233
المطلب الأول	مفاهيم الاقتصاد القياسي	234
المطلب الثاني	خصائص الاستقرارية	238

المطلب الثالث	منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL	248
المبحث الثالث	**دراسة قياسية لمحددات إنتاج القمح في الجزائر**	255
المطلب الأول	تحديد النموذج المستخدم بتحديد المتغيرات الدراسة	255
المطلب الثاني	دراسة استقرارية متغيرات النموذج	256
المطلب الثالث	دراسة التكامل المشترك بين إنتاج القمح و كمية الأسمدة و كمية المبيدات وكمية الأمطار	264
خلاصة الفصل الرابع		279
الخاتمـــــة		282
قائمة المراجع		292
قائمة الملاحق		308
الملخص باللغة الأجنبية		327

قائمة

الجداول

الرقـــم	العنـــــــوان	الصفحـة
الجدول رقم (2-1)	عدد الاستغلاليات والمساحة الخاصة بها في القطاع المسير ذاتيا	67
الجدول رقم (2-2)	التقسيم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	106
الجدول رقم(2 -3)	توزيع المبالغ المالية المخصصة لقطاع الفلاحة للفترة (2001-2004)	109
الجدول رقم(2-4)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	115
الجدول رقم(2-5)	المبالغ المالية المخصصة لكل القطاعات	121
الجدول رقم(3 -1)	أهم خمس دول تستورد الجزائر منها القمح	138
الجدول رقم(3 -2)	تطور استهلاك القمح للفرد في بعض الدول	141
الجدول رقم(3 -3)	أشكال الدعم الزراعي لفرع القمح في الجزائر	148
الجدول رقم(3 -4)	تطور الاعانات الموجهة لفرع القمح في الجزائر خلال الفترة من 2000-2010	149
الجدول رقم(3 -5)	الطبقات المناخية في الجزائر	155
الجدول رقم(3 -6)	تطور المساحة الزراعية في الجزائر خلال الفترة من 2011-2016	156
الجدول رقم(3 -7)	تطور الاراضي الصالحة للزراعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	157
الجدول رقم(3 -8)	تطور عدد السكان و الرقعة الجغرافية و المزروعة و نصيب الفرد منها	161
الجدول رقم(3 -9)	توزيع المستثمرات الزراعية و مساحتها و عدد العمال فيها حسب النوع للموسم 2008-2009	162
الجدول رقم(3 10)	تطور القوى العاملة الكلية الزراعية	165
الجدول رقم(3-11)	المعدلات السنوية لتساقط الأمطار في الجزائر حسب المناطق والجهات	167
الجدول رقم(3-12)	عدد السدود في الشمال الجزائري و توزيعها حسب	170

	الأقاليم	
الجدول رقم(3-13)	تطور مستلزمات الانتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة من 1990-2016	174
الجدول رقم(3-14)	أهم الدول المصدرة للقمح	189
الجدول رقم(3-15)	اهم تسع الدول المستوردة للقمح في العالم خلال الفترة من 1990-2013	194
الجدول رقم(4-1)	جدول يوضح نتائج اختبار الجذر الوحدوي للمتغيرة الخاصة بكمية إنتاج القمح في الجزائر	248
الجدول رقم(4-2)	جدول يوضح نتائج اختبار الجذر الوحدي للمتغيرة الخاصة بكمية الأسمدة	250
الجدول رقم(4-3)	جدول يوضح نتائج اختبار الجذر الوحدي للمتغيرة الخاصة كمية المبيدات	252
الجدول رقم(4-4)	جدول يوضح نتائج اختبار الجذر الودي للمتغيرة الخاصة لكمية الأمطار	254
الجدول رقم(4-5)	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.	258
الجدول رقم(4 -6)	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	260
الجدول رقم(4 -7)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	262
الجدول رقم(4-8)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	265
الجدول رقم (4-9)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	265
الجدول رقم(4-10)	يوضح الشكل اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج Ramsey REST test	267

قائمة الأشكال

الرقـــم	العنـــــــوان	الصفحـة
الشكل رقم(2- 1)	الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي	107
الشكل رقم(3-1)	تطور المساحة الاجمالية لإنتاج القمح بنوعيه في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)	141
الشكل رقم(3-2)	تطور انتاج القمح بنوعيه القمح الصلب والقمح اللين في الجزائر خلال الفترة من 1990-2017	143
الشكل رقم(3-3)	تطورات حجم الاستيراد القمح في الجزائر	145
الشكل رقم(3-4)	كمية الاستيراد القمح من اجل الاستهلاك بالنسبة للقمح الصلب و القمح اللين خلال الفترة من 2002-2017	148
الشكل رقم(3-5)	تطور الإعانات الموجهة لفرع القمح في الجزائر (2000-2010)	158
الشكل رقم(3-6)	الإنتاج العالمي للقمح	186
الشكل رقم(3-7)	تطور الاستهلاك العالمي للقمح خلال الفترة من1990-2013	192
الشكل رقم(3-8)	تطور حجم الاستهلاك و المخزونات العالمية للقمح خلال الفترة من 2012-2018	195
الشكل رقم(3-9)	تطور حجم الصادرات العالمية للقمح خلال الفترة من 1990-2013	197
الشكل رقم(3-10)	تطور حجم الاستيراد العالمي للقمح	200
الشكل رقم(3-11)	تطور الاسعار العالمية للقمح خلال الفترة من 1990-2014	205
الشكل رقم(3-12)	يمثل أهم التطورات أسعار القمح لاهم أربع دول مصدرة للقمح في العالم خلال الفترة من 1991-2017	206
الشكل رقم(4-1)	استراتيجية اختبار جذر الاحادي	245
الشكل رقم(4-2)	النموذج الأمثل لفترات الإبطاء باستعمال معيار AIC	266

الشكل رقم(4-3)	يوضح شكل اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque-Bera	275
الشكل رقم(4-4)	يوضح الشكل المجموع التراكمي لبواقي المتابع CUSUM	277
الشكل رقم(4-5)	يوضح الشكل المجموع التراكمي للبواقي المربعات CUSUMSQ	277

مقدمة

مقدمة

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية، ويتجلى ذلك في تحقيقه للأمن الغذائي للمجتمع، إلى جانب توفيره لمناصب شغل معتبرة، وهذا ما يساهم في تقليص معدلات البطالة، كما يشكل مصدرا مهما للحصول على العملة الأجنبية، من خلال عوائد صادرات السلع الزراعية المنتجة محليا، بذلك تمثل الزراعة أحد أهم ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية للعديد من الدول.

فعلى غرار كل الدول التي تسعى جاهدة لتنمية القطاع الزراعي وجعله على رأس استراتيجياتها التنموية لضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي وبلوغ أهداف الأمن الغذائي عملت الجزائر هي الأخرى منذ الاستقلال على إحداث تغيرات جذرية في القطاع الزراعي حيث انتهجت مجموعة من السياسات الزراعية، بداية من سياسات التسيير الذاتي والثورة الزراعية وإعادة الهيكلة وصولا إلى مطلع الألفية الثالثة التي عرفت جملة من البرامج والمخططات التنموية التي حظي بها القطاع الزراعي منذ 2000 بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني، وهذا لرفع مستويات الإنتاج وتشجيع تنمية القطاع في المناطق الريفية، ناهيك عن سياسات الدعم المقدمة للفلاح في إطار تحقيق أهداف التنمية الزراعية، خاصة وأن الجزائر تتوفر على إمكانيات طبيعية وبشرية تؤهلها بأن تكون في صدارة الدول المكتفية ذاتيا في مجال زراعة الحبوب ونخص بالذكر منتوج القمح، الذي يعتبر من أكثر المحاصيل الزراعية استهلاكا في المجتمع الجزائري، حيث حازت على الدعم من طرف الدولة سواء من ناحية السياسات الزراعية، أو من حيث اتساع المساحة المخصصة لزراعته بالإضافة إلى الدعم الخاص بالبذور والأسمدة المتعلقة بزراعة القمح، إلا أن الجزائر لا تزال تعاني من عدم الاكتفاء الذاتي من القمح بسبب قصور الإنتاج، وهذا ما دفعها للجوء إلى الاستيراد لتلبية الطلب المحلي وتحقيق الأمن الغذائي منه.

❖ الإشكالية

على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى تأثير السياسات الزراعية في تطوير إنتاج القمح بالجزائر؟

❖ الأسئلة الفرعية

لمعالجة الإشكالية الرئيسية للبحث يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي انسب سياسة زراعية لتطوير القطاع الزراعي ؟
2. هل ادت المخططات التنموية دورا مهما في تنمية القطاع الزراعي الجزائري؟
3. ماهي أبرز العوامل المؤثرة على إنتاج القمح في الجزائر؟
4. ماهو النموذج القياسي الملائم الذي يحدد المتغيرات التي يتأثر بها إنتاج القمح في الجزائر؟

❖ الفرضيات

في سياق الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة، تم صياغة مجموعة من الفرضيات بمثابة إجابات مبدئية يمكن اختبار صحتها من عدمها، والمتمثلة فيما يلي:

1. سياسة احلال المنتجات الزراعية المحلية محل الواردات هي الأفصل.
2. المخططات التنموية المطبقة كانت لها آثار إيجابية في القطاع الزراعي الجزائري.
3. يتأثر إنتاج القمح في الجزائر بالعوامل الخارجية المتمثلة في الظروف الطبيعية بالإضافة إلى المساحة المخصصة لإنتاجه.
4. تعتبر كل من كمية الأسمدة المبيدات وكمية الأمطار المتساقطة من أهم المتغيرات التي يتأثر بها إنتاج القمح في الجزائر على المدى الطويل.

❖ الدراسات السابقة

ومن أبرز الدّراسات السابقة نذكر منها يلي:

1.دراسة **طارق علي ديب و فاتن سوسي**، دراسة تطور استهلاك القمح في الجمهورية العربية السورية، مجلة دمشق للعلوم الزراعية 2004 المجلد 20، العدد الأول، هدفت إلى دراسة اقتصاديات لمحصول القمح في سوريا خلال40سنة، حيث أظهرت نتائج الدراسة على أن انخفاض إنتاج القمح سببه الظروف الطبيعية التي أدت إلى عدم الاكتفاء الذاتي وظهور الفجوة الغذائية سجل انخفاض الاكتفاء الذاتي سنة 1966 وارتفاعه سنة 1993، بينما عرفت فيها سوريا ارتفاع في الاكتفاء الذاتي وتحقق الفائض التصديري، وهذا تحول كبير وإنجاز كان سببه زيادة المردود وحدة المساحة وتكثيفه، وهذا ناتج إلى التحول إلى الزراعة المروية وزيادة الاهتمام من قبل المزارعين بإنتاج القمح، نتيجة للسياسات السعرية المشجعة حيث أدت زيادة إنتاج القمح إلى تلبية احتياجات السوق المحلية وتحقيق الأمن الغذائي.

2.دراسة **سمير بوعافية**، نمذجة الفجوة الغذائية للقمح في الجزائر للفترة (1965-2016)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 4، 2017، هدفت إلى دراسة مؤشرات الفجوة الغذائية لإنتاج القمح في الجزائر والتنبؤ بمستوياتها إلى غاية 2020، وهذا بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة ووزارة الزراعة الأمريكية، حيث تم الاعتماد على دراسة استقراريه السلسلة الزمنية واستخدام منهجية بوكس وجنكيز للتنبؤ بالفجوة الغذائية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هو زيادة في الفجوة الغذائية من القمح من سنة إلى أخرى وهذا على المدى القصير مع التنبؤ بها في المستقبل.

3.دراسة **برهوم علية** علاقة الواردات الجزائرية بالسوق العالمية للقمح –دراسة قياسية تحليلية للفترة (1980-2016)، أطروحة دكتوراه، 2017، هدفت إلى دراسة تطورات إنتاج واستهلاك

ومخزون القمح وطنيا وعالميا، مع الاعتماد على دراسة التكامل المشترك بين الواردات الجزائرية والسوق العالمية للقمح، حيث تم الاعتماد على متغيرات دراسة كل من الاستهلاك العالمي للقمح والكمية المنتجة وحجم الواردات وحجم الصادرات والمخزون النهائي والسعر العالمي، حيث بينت النتائج أن المتغيرات مستقرة عند إجراء الفرق الأول بالإضافة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الواردات الجزائرية والسوق العالمية للقمح ، وعلاقة عكسية بين المتغير التابع الواردات الجزائرية والمتغيرات المفسرة لكل من الاستهلاك والسعر العالمي للقمح، أما باقي المتغيرات لا توجد علاقة بينها وبين الواردات الجزائرية ،بالإضافة إلى وجود أثر موجب للسوق العالمي على الواردات الجزائرية للقمح في المدى القصير حسب اختبار والد(Wold).

4.دراسة (**Abbas alichandio, Abdul Rehman**)، حيث تناول استخدام منهج ARDL– ECM في تحقيق العلاقة بين سعر الدعم و إنتاج القمح بأخذ نموذج باكستان، مجلة الأعمال والدراسات الاقتصادية الأسيوية 2 أبريل2019، كان هدفه الرئيسي هو دراسة تأثير سعر الدعم على إنتاج القمح في باكستان خلال الفترة 1971–2016، وتم اعتماد الباحثان على اختبار جذر الوحدةADF وفليبس بيرون PP ثم الاعتماد على اختبار الحدود لفيشر باستخدام منهج ARDL وكشفت نتائج الدراسة على وجود تأثير إيجابي وطويل الأمد، أي أنه على المدى الطويل والقصير لسعر الدعم دور كبير في تعزيز وزيادة إنتاج القمح في باكستان بالإضافة إلى أنه جميع متغيرات الدراسة لكل من سعر الدعم والأسمدة لها تأثير، أي أنها تحفز إنتاج القمح على المدى الطويل.

القيمة المضافة لدراسات السابقة

عرفت معظم الدراسات السابقة على دراسات التحليلية والقياسية للقمح، بالتركيز على الفجوة الغذائية بالإضافة إلى واردات القمح الجزائرية وعلاقتها بالسوق العالمية للقمح، وجل الدراسات ركزت على المتغيرات التي يتأثر بها القمح من سعر الدعم والأسمدة، بالإضافة إلى مخزون القمح وطنيا وعالميا بالنسبة للواردات القمح، ولهذا سنحاول من خلال دراستنا التطرق لدراسة العوامل التي يتأثر بها إنتاج القمح، وبإضافة إلى إدخال متغيرات التي يتأثر بها إنتاج القمح ومن بينها العوامل الداخلية منها كمية المبيدات التي لها تأثير لمكافحة الأعشاب الضارة والديدان، والعوامل الخارجية مثل الظروف الطبيعية لقلة تساقط الأمطار، باستخدام طرق قياسية متمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

❖ أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع على أهمية السياسات الزراعية لتطوير القطاع الزراعي لضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية الخارجية، خاصة فيما يتعلق بمنتوج القمح باعتباره المادة الأساسية لمختلف شرائح أفراد المجتمع الجزائري، لهذا وجب الوقوف على واقع إنتاج القمح في الجزائر وعلى أهم المتغيرات التي يتأثر بها، من خلال بناء نموذج لتقدير دالة إنتاج القمح في الجزائر.

❖ أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التاليـة:

1. إبراز الدور الذي تلعبه السياسات الزراعية في تنمية القطاع الزراعي.

2. التطرق لأهم السياسات الزراعية في الجزائر قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية، مع إبراز أهم الاستراتيجيات و البرامج والمخططات التنموية التي انتهجتها الدولة بهدف تحقيق متطلبات الأمن الغذائي.

3. التطرق لأهم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها الجزائر، والتي من شأنها المساهمة في تطوير القطاع الزراعي وجعله في أرقى مستوياته، إذا تم استغلال هذه الإمكانيات أحسن استغلال.

4. تحديد وتحليل أهم العوامل المؤثرة على دالة إنتاج القمح في الجزائر مع إبراز أهم المتغيرات التي نراها أكثر تأثيرا على إنتاج القمح في الجزائر.

❖ أسباب اختيار الموضوع

1-الرغبة الذاتية في تناول هذا الموضوع مما له من أهمية بالغة باعتبار القمح المادة الأساسية وأكثر استهلاكا في وسط أفراد المجتمع الجزائري؛

2-ندرة الدراسات القياسية لمعالجة العوامل التي يتأثر بها إنتاج القمح لذلك سيتم محاولة دراسة لأهم المحددات التي يتأثر بها إنتاج القمح في الجزائر؛

3-إعطاء الدولة أولوية بالاهتمام بالقطاع الزراعي خاصة منتوج القمح، بفضل الدعم المقدم له وزيادة في تخصيص مساحات زراعية لإنتاجه، إلا أنه لم يحقق الهدف المنشود بسبب اللجوء إلى الاستيراد لتغطية الطلب المحلي وهذا ما كلف الخزينة العمومية أموال طائلة.

❖ حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلـي :

1. **الإطار المكاني:** تمت الدراسة على المستوى الكلي للاقتصاد الجزائري.

2.**الإطار الزمني:** اقتصرت دراستنا القياسية على الفترة الزمنية (1990-2017)، مع الوقوف عند سياسات إصلاح القطاع الزراعي التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا.

❖ المنهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والذي يسمح بإبراز أهمية السياسات الزراعية في تطوير القطاع الزراعي، مع التطرق لأهم البرامج والمخططات التنموية التي شهدها القطاع، مع تحليل أهمية إنتاج القمح محليا ودوليا، وذلك بالاعتماد على عدة مراجع أهمها الوثائق المكتبية من كتب، دوريات ومجلات، ورسائل دكتوراه، بالإضافة إلى التقارير والملتقيات والمواقع على شبكة الانترنت، أما فيما يخص الإحصائيات فكانت من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المنظمة العالمية للتغذية (FAO)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية كما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على اختبارات الاقتصاد القياسي لدراسة العوامل المؤثرة في إنتاج القمح، وهذا من خلال محاولة بناء نموذج قياسي لدالة إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 باستخدام نموذج ARDL، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews9) .

❖ هيكل الدراسة

للإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بالموضوع، وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث واختبار صحة الفرضيات المصاغة، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى الفصول الأربعة التالية:

1.الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الزراعية، الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول المفاهيم الأساسية المرتبطة بالزراعة والاقتصاد الزراعي، أما المبحث الثاني فقد خصص لتبيان مفهوم السياسات الزراعية، كما تضمن المبحث الثالث الأنواع المختلفة للسياسات الزراعية.

2.الفصل الثاني: تناول أهم السياسات الزراعية قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والذي قسم لثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول السياسات الزراعية قبل الاحتلال وخلال الفترة(1962-1999)، أما المبحث الثاني فتضمن السياسات الزراعية في ظل المخطط الوطني

للتنمية الفلاحية (2000–2008)، وتم التطرق في المبحث الثالث إلى الاستراتيجية التنموية للقطاع الزراعي خلال الفترة (2000–2019).

3.الفصل الثالث: تضمن مقومات وإمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث نتناول المبحث الأول الموارد المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة تطورات إنتاج القمح في الجزائر، والمبحث الثالث تناول إنتاج و تبادل القمح في العالم.

4.الفصل الرابع: نمذجة قياسية لدالة إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة من(1990–2017)،حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأول بعنوان مفاهيم الإنتاج وخصائصه، وقد تضمن المبحث الثاني مدخل للاقتصاد القياسي، وفي الأخير خصص المبحث الثالث للدراسة القياسية لمحددات دالة إنتاج القمح في الجزائر.

الفصل الأول

مدخل إلى الزراعة و الاقتصاد الزراعي و السياسات الزراعية

تمهيد

تعتبر الزراعة الدعامة الأساسية لبناء المجتمع وهي أحد القطاعات الحيوية ، وهي تمثل الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول سواء الدول المتقدمة أو النامية وذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي للشعوب وهي مصدر رزق عن طريق توفير الغذاء و تخلص من التبعية الخارجية، وبفضل التطور الذي يشهده العالم الحديث فإن علم الاقتصاد يتفرع إلى العديد من الفروع من بينها علم الاقتصاد الزراعي، الذي يعتبر من فروع الاقتصاد التطبيقي حيث يوضح العلاقة بين الاقتصاد والزراعة، من أجل الحصول على مردودية عالية في الإنتاج وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية أحسن استغلال، عن طريق وضع مجموعة من السياسات الزراعية التي تتجسد في مجموعة من الإجراءات والقوانين التي تتخذها الدولة بغية تحقيق الأهداف المحددة كسياسة التسعير والتسويق والبحث والارشاد والتمويل والاستثمار ....الخ لذلك وجد عدة أنواع من السياسات الزراعية تختلف من بلد الى آخر التي تتخذها الدول بهدف الرقى بالقطاع الزراعي الى أعلى مستوياته وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

لذلك قسمنا الفصل الأول الى ثلاثة مباحث سنتطرق الى ما يلي:

المبحث الأول : مفهوم و خصائص وأنواع الزراعة والاقتصاد الزراعي

المبحث الثاني :مفاهيم السياسات الزراعية وأهدافها ومتطلباتها

المبحث الثالث: أنواع السياسات الزراعية

المبحث الأول: مفهوم وخصائص وأنواع الزراعة والاقتصاد الزراعي

يعد الاقتصاد الزراعي فرع من الفروع علم الاقتصاد، حيث يستمد مبادئه من العلوم الاقتصادية والزراعية، من أجل البحث في المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالزراعة، حيث يبحث في طرق لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لاستغلالها أحسن وأفضل استغلال وتطبيق عليها الطرق الحديثة بهدف الزيادة في الإنتاج والإنتاجية .

المطلب الأول: مفاهيم حول الزراعة وأنواعها

ظهرت الزراعة منذ العصور القديمة، حيث اعتمد عليها الإنسان لجلب قوته وسد حاجياته من الغذاء، ومرت بعدة مراحل حيث أصبحت لها أهمية بالغة في حياة الإنسان والمجتمعات وتطورت وارتقت الدول بفضل ما توصل إليه الانسان من التطورات الحديثة خاصة بما يعتمد على التكنولوجيا بما يخدم الأرض.

الفرع الأول: مفهوم الزراعة

إذا أخذنا الزراعة بمفهومها الضيق نجد ان كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين Ager أي الحقل أو التربة، وكلمة Culture أي العناية، وعلى هذا يمكن القول بأن الزراعة هي العناية بزراعة الأرض، أما بالمعنى الذي نقصده هنا فالزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي تقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود، وتربية الدواجن والنحل ودود القز وغيرها، وكذلك تشمل الزراعة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة، لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه الى المخازن أو الوسطاء

فالزراعة هي علم وفن ومهنة حذق و مهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية، وإنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش[1].

ويعرف البعض الزراعة بأنها علم و فن فلاحة التربة وتعرف كذلك بأنها علم وفن فلاحة التربة وتعرف كذلك بأنها علم وفن و صناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية وتوصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة بالإضافة الى كونها مهنة أو فن.

وقد عرفت جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسية الزراعية بما يلي:

الزراعة هي كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها ويقصد إنتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية وثمة تعريف آخر جدير بالاعتبار هو أن الزراعة تتضمن كل ما يقوم به المزارع من[2] :

1–فلاحة الأرض و زراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية سواء الحقلية منها أو البستانية.

2–اقتناء الحيوان الزراعي لإنتاج الألبان و اللحوم والصوف والجلود.

3– تربية الدواجن و النحل والقز.

4–أي عمل يجري بالمزرعة لاحق أو متصل بالعمليات الزراعية المختلفة كإعداد المحصول للسوق وتسليمه للمخازن والعملاء أو إلى شركات النقل لتصديره إلى الخارج.

يمكن استخلاص مما سبق على تعريف الزراعة بأنها استغلال الامثل للموارد الأرضية والبشرية من أجل حصول الإنسان على قوة رزقه، وهذا بفضل استثمار في الأرضي الزراعية.

---

[1]-عبد الوهاب مطر، أسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العاني، بغداد، 1969، ص 37.

[2]- جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، درا الراية للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2010، ص ص 81– 82.

الفرع الثاني: مراحل تطور الزراعة

أولا: تطور الزراعة

أخذ الانسان منذ ظهوره على سطح البسيطة يبحث عن الطعام و يكافح ويناضل من أجل بقائه واستمراره. وكان في ادواره الأولى يعيش على الصيد الحيوانات و يتغدى على ما امدته به الطبيعة من نبات وجذور واثمار طبيعية. وجد الانسان أن هناك ما يميزه عن سائر الحيوانات، فيستطيع القيام بالتجربة وتجميع القيام بالتجربة وتجميع الخبرات ونقلها. ويمتاز كذلك بقابليته عللى الابتكار والابداع والتجديد.

ولما رأى الانسان أن صيده غير متوفر في الاوقات التي يحتاج فيها اليه، أخذ يستأنس ويربي بعض الحيوانات، فكانت التجربة هي وسيلة الاخرى إلى تربية وتكثير الحيوانات، وسرعان ما وجد حاجة الحيوان إلى الطعام فأخذ يبحث مع الحيوان عن طعام له. فبدأ يخرج به إلى الحشائش والمروج لرعى الكلأ . فتوافرت لديه الحيوانات ثم تنوعت وتوافر لديه الطعام الحيواني والنبات، وكذلك توافر له اللباس والكساد.

لقد حدث هذا التطور خلال الاف من السنين، وصحبه تطور آخر في مبتكرات الانسان ليتلاءم مع الظروف الجديدة، فتطورت ادواته وآلاته. وازدادت معرفة الانسان بالنباتات و الحيوانات وازداد علمه بها وبخصائصها وانواعها خلال هذه الآلاف من السنين. أخذ الانسان يستفيد من تجربته ومن قابلياته التي تميزه عن[1] الحيوانات فبدأ يفكر ويجرب حتى نجحت تجاربه بحفر الأرض ووضع البذور فيها لكي تنمو عند سقوط مياه الأمطار عليها، فتصبح متوفرة له لحيواناته.

---

[1]-عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سابق، ص38.

كان هذا كله وليد التجربة، والحاجة إلى الطعام وضمان وجوده واستمراره وبدء الزراعة حدث تطور وتنوع جديد في الآلات فابتكر الانسان الوسائل البدائية لرفع المياه كالكرود والتاعور وغيرها لسقى الارض وابتكر المحراث والمذراة وغيرها لتسهيل عملية الزراعة.

وخلال هذا التطور بدأ فجر تاريخ البشرية القديم وبدأت القرى والمدن والحضارات تظهر شيئا فشيئا بعد عملية التوطن والاستقرار حول الانهار ومجارى المياه، وفي هذه الحضارات ظهر العلم والفن والكتابة، وتطورت الآلات وبدأ الانسان يتخصص في مختلف الاعمال[1].

ثانيا: تطور الزراعة في القرن العشرين

حدثت عدة تطورات مهمة في أوسط القرن الماضي منها معرفة العناصر الغذائية الضرورية للنبات والحيوان، وتحليل التربة لمعرفة تركيبها الكيميائي، وكذلك صنع واستعمال الأسمدة الكيمائية. ومن أهم أوجه التقدم اكتشاف المبيدات حشرية ومبيدات الجراثيم والفطريات والأعشاب التي كانت تهدد أنواع المحاصيل الزراعية. وقد تم أيضا اكتشاف(هرمونات النبات)، وهي مواد كيمائية تلعب دورا مهما في تنشيط نمو الجذور، وزيادة نمو النبات، وإنتاج الفواكه، وزيادة إنتاج حليب الحيوانات واستمراره. وقد اكتشفت هرمونات تعمل على التئام خدوش النبات وأهمها حامض" التروماتيك" وأجريت تحسينات واسعة على سلالات النباتات[2] والحيوانات حتى أصبح قمح اليوم يختلف عن القمح القديم، وكذلك الذرة الهجين حيث أنها تتميز عن بقية الذرة العادية بأن إنتاج الهكتار منها يزيد عن الذرة المعتادة نسبة الثلث، كما أنهت أكثر مقاومة للحشرات.

وفي جميع هذه الحالات تتميز السلالات الجديدة من النباتات في محصول الهكتار، أوفي حجم الثمرة، أو في محتواها من الزيت أو السكر أو النشا وكذلك سهولة حفظها، أو مقاومة نباتها للديدان

---

[1]-عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سابق، ص 39.

[2]-بن الحبيب طه، أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011، ص 6.

والحشرات أو في صلاحيتها للتخزين مدة أطول. وقد تميزت كذلك السلالات الجديدة من الحيوانات بسرعة نموها أو زيادة لحمها أو دهنها أو حليبها أو بيضها، وهذا مما يزيد من الثروة القومية ويرفع من مستوى الفلاح.

ومن أحدث التطورات والبحوث الزراعية إنتاج النظائر وانتشار الذرة، وهذا يلعب اليوم دورا مهما في الزراعة، فباستخدام الفسفور المشع مثلا أمكن التعمق في دراسة الأسمدة وطرق التسميد على أسس عملية مضبوطة، وبالطريقة نفسها أمكن تتبع الحشرات لمعرفة مواطنت والدها، ومواسم هجرتها، وعاداتها الغذائية، ليتسنى وضع الخطط للقضاء عليها. وفي طريقة أخرى استخدمت الأشعة الذرية نفسها لتعقيم ذكور الحشرات، فتصبح عقيمة لا تنتج أفراخا. واستعملت كذلك النظائر المشعة في دراسة العمليات الحيوية مثل عملية التمثيل الضوئي في النبات، وهذه العملية هي أساس حياة النبات بل أساس الحياة جميعا. وبواسطة النظائر المشعة يمكن دراسة تكوين البيض وتكوين الحليب لكي يمكن التحكم في تركيبها، ودرجة تركيز العناصر الغذائية فيهما، وكمية إنتاجها وكذلك بإتباع أساليب ومواد وأوقات التغذية المناسبة. ويؤمل أن تؤذي هذه التجارب إلى إنتاج فصائل وسلالات ممتازة من النباتات [1]، بداية من العالم الغربي وما يعرف بالثورة الخضراء في أروبا والتي قامت بنشر الكثير من هذه التغيرات الى المزارع حول العالم وبنسب نجاح مختلفة .

كما ظهرت من التغيرات الحديثة في الزراعة ما يعرف بالزراعة بدون تربة، وتربية النبات والتهجين والمعالجة الوراثية، وإدارة مغذيات التربة ومكافحة الحشائش بطرق محسنة، والهندسة الوراثية .

بالإضافة الى ما تم من تطوير في خطط ونظم الري والصرف والصيانة وذلك له أهمية شديدة في المناطق الجافة مثل المملكة العربية السعودية .بخلاف النهضة الكبيرة في مجال التعبئة

[1]-بن الحبيب طه، مرجع سابق، ص 7.

للحاصلات الزراعية وفي تسويقها وهي أنشطة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعلم، كما أن طرق التجميد السريع والتجفيف قامت بتوسيع السوق للمنتجات الزراعية[1].

الفرع الثالث: أهمية الزراعة

للزراعة أهمية عظيمة حيث أنها المصدر الأساسي الذي يمد العالم بالغذاء، والمعامل بالمواد الأولية ومع استطاعتنا إنتاج مواد عضوية داخل المعالم الكيمائية إلا أن الكائنات الحية، أي النباتات والحيوانات هي المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه اعتماد أساسيا في الحصول على البروتينات والنشويات والدهون بالكميات والنسب التي يحتاجها العنصر البشري لقد أصبحت الزراعة لا تنتج المحاصيل للاستهلاك المباشر فقط، بل تنتج للبيع في الأسواق واستبدالها بما تنتجه المصانع فأصبح الفلاح يعيش وسط اقتصاد مؤسس على سياسة التسويق ومرتبط بالتبادل التجاري .

ومن الحقائق الواضحة ان الزراعة كانت من أهم الحرف التي ساعدت الانسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب رزقه واحترافتها جميع الشعوب قبل ان تحترف الصناعة أو اية مهنة أخرى، ولم تتقدم امة من الأمم في الصناعة والتجارة الا بعد ان احترفت الزراعة وعاشت عليها مدة من الزمن ولا يمكن لشعب من الشعوب ان يحيا بدونها رغم ما تقدمه المصنعة من وسائل الراحة والكمال وإن استيراد الغذاء والمواد الأولية ليس مضمونا ولا يتيسر دائما، وخاصة ما كان يحدث في أوقات الحرب[2].

لقد وجدت الزراعة منذ أن وجدت الحضارة على وجه الأرض، وكانت الزراعة ولا تزال من أهم وأوسع الفعاليات الاقتصادية في العالم وهي كذلك من أهم العوامل الأساسية اللازمة لضمان

---

[1]–محمد عبد العزيز عجيمة، التنمية الاقتصادية نظرياتها سياساتها، مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية، ص263.

[2]-عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سابق، ص ص 37–38 .

استمرار بقاء ولولا الزراعة لكانت الحياة مستحيلة على وجه الأرض ومن الناحية الاجتماعية فإن أهمية الزراعة تظهر في تغلغل العمل الزراعي في حياة المزارع فلهذه الحرف تأثير مباشر على سلوك المزارع وعادات المزارعين وتقاليدهم وميولهم فتطبعه بطابع خاص هو الطابع القروي واختصاصهم بها وهذا يختلف من الحرفتين الرئيستين الصناعة والتجارة، حيث لا تغلغل هذه الحرف في حياة الانسان و بيئته كتغلغل الزراعة .أما من الناحية السياسية فلا ترجع أهمية الزراعة إلى التفوق العددي للمزارعين في كثير من الأقطار فحسب بل إن هذه الطبقة بالنظر لصلابتها وتمسكها الدائم بصالحها تعتبر ذات تفوق كبير يخشاه السياسيون حتى في البلدان التي لا يطغون فيها على مجموع السكان كالولايات المتحدة الامريكية وتظهر أهمية الزراعة في التجارة الأولية إذ أن معظم هذه التجارة تكون من شحات زراعية تشحن لغرض استبدالها بالمنتجات الأخرى والخدمات[1].

الزراعة هي الصناعة الرئيسية التي ترتكز عليها بقية الصناعات الأخرى، وليس أو على ذلك من أن تاريخ الحضارة الإنسانية يبين أنه بالرغم من أن التقدم السريع للحضارة الإنسانية يتوقف على مدى الصناعات التحويلية، إلا ان صناعة الزراعة كانت في جميع الدول هي مصدر الدفعة الأولى الى تقدم الصناعة، وهي التي أمدت الصناعات الأخرى برؤوس الأموال والقوى البشرية اللازمة، كما أمدتها بالمواد الأولية الأساسية، كذلك فإن القطاع الزراعي يعتبر سوقا مهمة لكثير من السلع غير الزراعية، وخاصة في المراحل الأولى للتقدم الصناعي وتبرز أهمية الزراعة في التالي[2]:

---

[1]-جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر و التوزيع، الاردن عمان، 2010، ص 83.

[2]- فادي مصطفى عبد الجواد أبو حلوب، محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين دراسة قياسية خلال فترة 1995–2014، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، بغزة، 2016، ص19.

1–توفير الغذاء، حيث يؤمن القطاع الزراعي كل ما يحتاجه الانسان من غذاء سواء من مصادر نباتية أو حيوانية، فالغذاء يمثل العنصر الأساسي لحياة الانسان والحاجة للغذاء مرتبطة بوجود الانسان على سطح الأرض، وقد ازدادت هذه الحاجة نتيجة لزيادة عدد السكان حتى أصبحت مشكلة توفير الغذاء لسكان الأرض، وقد تعرضت البشرية من وقت لأخر لنقص في كميات الغذاء وحدثت مجاعات دورية في بعض مناطق العالم.

2–توفير الكساد، حيث ان العديد من المواد المستخدمة في عملية الحياكة من المواد الأولية الصادرة عن المنتجات الزراعية مثل القطن و الكتان.

3–التجمعات السكانية للزراعة دور في تشكيل وتطوير البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإنسانية ومن أجل خدمة القطاع الزراعي، يجري في كثير من الأحيان وإنشاء البنى التحتية اللازمة، ويشكل قطاع الزراعة مدخلا حيويا في معالجة قضايا التنمية في الدول العربية إذ تصل مساهمته الى 30 % في عدد من الدول العربية مثل (السودان و العراق و سوريا)، كما يمثل مصدرا هاما من مصادر الدخل و توفير فرص العمل، حيث يساهم القطاع الزراعي في معالجة العديد من المشاكل التي تواجه الدول العربية والتي نوجزها فيما يلي[1] :

أ–انتاج الغذاء وتحقيق الامن الغذائي

ب–محاربة الفقر.

ج–تحقيق التنمية المتوازنة بين الريف والحضر.

ت–معالجة المشاكل الاجتماعية الناتجة عن البطالة.

هـ–تنويع مصادر الدخل الاقتصادي للدول العربية .

و–زيادة الدخل الوطني .

---

[1]- فادي مصطفى عبد الجواد أبو حلوب، مرجع سابق، ص20.

ي-إمكانية تصدير الفائض للدول الخارجية.

المطلب الثاني: خصائص وأنواع الزراعة

تميزت الزراعة بعدة خصائص وأنواع منها، الزراعة البدائية و الكثيفة والواسعة والزراعة المتنوعة مما جعلها مرتبطة ارتباطا مباشر بين الفلاح و مزرعته، حيث توفر الزراعة للفلاح وعائلته نوعا من ضمان والتأمين لمواجهة المخاطر والمشاكل التي تواجهه.

الفرع الأول: خصائص الزراعة

1- ارتباط العمل والمعيشة الريفية

من الأمور الشائعة في الزراعة هي اندماج منزل المزارع بحقله. فالمنزل غالبا ما يكون في داخل المزرعة أو متصل بها. وسبب ذلك يعود إلى أن بيت المزارع يعتبر بمثابة المركز الذي يدير منه المزارع مزرعته ويشرف على عملياته الزراعية. فهناك صلة وثيقة بين العائلة والمزرعة أو بين معيشة الفلاح ومهنته ويترتب ما يصرف من دخل المزرعة على الأمور الاستهلاكية لمعيشة العائلة وبين ما يصرف لشراء عوامل الإنتاج اللازمة للإنتاج الزراعي، وبسبب هذا الارتباط المباشر بين البيت والمزرعة لا تعتبر الزراعة مهنة فحسب بل هي أيضا طريقة من طرق الحياة وتوفر الزراعة للفرد المشتغل فيها ولعائلته نوعا من ضمان والتأمين الكافيين .

2-اندماج الإدارة والحيازة في الزراعة

إن طبيعة العمل الزراعي تجعل من الضروري قيام المزارع بوظيفتي الإدارة والحيازة في ان واحد وهذا مالا نجده في المنشآت الصناعية والتجارية الحديثة حيث أن الإدارة تكون

منفصلة عن الملكية ففي التجارة و الصناعة غالبا ما يعمد المالكون بالإدارة [1] إلى جهة أخرى ولكن هذا الإجراء قد يتم في المزارع الكبيرة وإلا أن له آثاره الاقتصادية البيئية في الزراعة .

3-الزراعة تتخصص المناطق وليس بالواجبات

(Specialaization by regions) ويرجع السبب في هذا التخصص في الغالب إلى عوامل طبيعية كعامل المناخ أو طبيعة التربة أو توفر المياه وهذا النوع من التخصص هو الشائع في المزرعة .أما النوع الثاني من التخصص فهو التخصص بالواجبات والاعمال Specialization (by tasks) الذي يطبق بصورة خاصة في الصناعة .ولذلك فإن مبدأ تقسيم العمل Divisision (of Labour) الذي يتطلبه المتخصص بالواجبات لا يمكن تطبيقه في الزراعة و إذا طبق فيها فإنه لا يعود بنفس الفوائد كما في الصناعة .

4-عدم تجانس السلع الزراعة وصعوبة توحيد نمطها

إن توحيد النمط (Standardization) أي تماثل الوحدات المنتجة لا يمكن تطبيقه في المنتجات الزراعية بنفس السهولة التي يطبق فيها على السلع الصناعية، فاستعمال الطرق والعمليات الميكانيكية في الصناعة يجعل من الممكن إنتاج كميات كبيرة من السلع المتماثلة من حيث الشكل والحجم و النوعية .أما في الزراعة فإننا نجد أن صفات المحصول الواحد قد تختلف من سنة إلى أخرى و من منطقة إلى منطقة ومن مزرعة إلى مزرعة أخرى مما يجعل التجانس في الصفات معدوما في مجموع المحصول الواحد .

5- صعوبة تحديد كمية الإنتاج في الزراعة

[1]-جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر والتوزيع ، الاردن عمان، 2009، ص 84.

من الصفات الهامة المتأصلة في الإنتاج الزراعي هي تقلب كمية الإنتاج من سنة إلى أخرى أو من موسم إلى آخر بسبب تأثير العوالم الجوية والطبيعية و لذلك يعتبر من الصعوبة بمكان التنبؤ بالمحصول السنوي للدونم و بالتالي السنوي للقطر بأجمعه .

6-التقدم العلمي بطئ الأثر في الزراعة

من الواضح أن الزراعة فرع مهم من فروع الناتج العلمي، إذا تتصل بهمل الفلاح كثير من العلوم ككيمياء التربة وعلم تغذية الحيوان والنبات ومراضها، ويقوم الفلاح بعمليات التسويق اللازمة له. فالتجارب الزراعية كثيرا ما تكون صعبة وذات تكاليف باهضة بحيث لا يتيسر الانتفاع بها للفرد، ولكنها عادة تكون عظيمة الفائدة للمجتمع، ولذا نقوم الحكومات عادة بالتجاب الزراعية على نطاق واسع وعلى اساس علمى ولأمد طويل، وتقوم بنشر نتائج هذه التجارب مجانا على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة[1].

7-**ضعف مرونة الطلب والعرض في السلع الزراعية**

من الصفات الأخرى الملازمة للزراعة و التي ينتج عنها بعض المشاكل المهمة هي ضعف مرونة الطلب و العرض في منتجاتها بدرجة كافية ويقصد بمرونة الطلب و العرض درجة التغيرات الحاصلة في الطلب على المحاصيل الزراعية أو في عرضها في حالة تغيير أسعارها.

8 -**تعرض الزراعة لمخاطر كثيرة**

الزراعة أكثر عرضة من غيرها من الفعاليات الاقتصادية الأخرى للمخاطر الناجمة عن الجفاف والأمطار والبرد الشديد والفيضانات و الحشرات والأوبئة والأمراض النباتية والحيوانية بينما نجد

[1]- عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سابق ، ص43.

أن الصناعات يمكنها لدرجة كبيرة من حماية نفسها من التقلبات الجوية هذا بالإضافة الى عدم تعرضها للأوبئة والأمراض الذي تتعرض له الزراعة .

9 –صعوبة التمويل الزراعي

بسبب المخاطر الكثيرة التي تتعرض لها الزراعة في إنتاجها فإن تمويلها أي تزويد المزارعين بالقروض اللازمة لاستمرارهم في الإنتاج يصبح أصعب بكثير من تمويل الصناعة فالدائن يتردد في تسليف المزارع أو يطلب فائدة كبيرة مقابل استعمال رأسماله في الزراعة.

10 –ضخامة التكاليف الثابتة بالنسبة للتكاليف المتغيرة في الزراعة

تختلف الزراعة عن غيرها من الفعاليات الاقتصادية من حيث أن الجزء الأكبر من التكاليف الكلية فيها لا يتغير مع تغير إنتاجها ويسمى هذا الجزء من التكاليف بالتكاليف الثابتة (Fixed costs) أما التكاليف الأخرى التي تتغير بتغير الإنتاج فتسمى بالتكاليف المتغيرة (Variable costs)

11 –تعدد و صغر الوحدات الإنتاجية في الزراعة

تتكون الزراعة بصورة عامة من عدد كبير من الوحدات الإنتاجية الصغيرة وأن معظم هذه الوحدات يملكها ويدير أعمالها أفراد يشتغلونها بمساعدة أعضاء أسرهم، وقد يوجد الى جانب ذلك بعض الوحدات الإنتاجية الكبيرة (المزارع الكبيرة) التي تملكها الشركات أو الجمعيات التعاونية أو كبار الملاكين، فتعدد المنتجين في محيط الزراعة وانتشارهم على مساحات واسعة يجعل من المتعذر عليهم التحكم في كمية الإنتاج وفي الأسعار حيث أن من الصعب جدا اجتماع المزارعين كلهم في الدولة واتفاقهم على سياسة موحدة[1].

[1]- جواد سعد العارف، مرجع سابق، ص 85.

12-تناقص الغلة الزراعية

يخضع الإنتاج الزراعي لقانون تناقص الغلة (Law of Diminishing returns) وهذا يعني أن إنتاجية الزراعة تتجه الى إنتاج غلة متناقصة بعد أن تتم زراعة معظم الأراضي الصالحة للاستغلال. وذلك بالعكس ما هو عليه في الصناعة حيث نجد أن قابليتها الإنتاجية تزداد كلما اتسع طاق استخدام رأس المال في العمليات الإنتاجية .

13 -تخضع الزراعة لقانون المنافسة الحرة

يقوم بإنتاج المحاصيل الزراعية عدد كبير من المزارعين و ينتج كل واحد منهم جزءا ضئيلا لا يكاد يذكر إذا قيس بالإنتاج الكلي .فإذا أراد أحد المزارعين أن يغير من إنتاجية فإن تأثير ذلك على المحصول قليل ويصح هذا أيضا إذا غير الفلاح طلبه لعوامل الإنتاج كالأيدي العاملة والأسمدة والمحسنات الزراعية فالفلاح لا حول له ولا قوة في السيطرة على أثمان الزراعية وعليه أن يقبل ثمن السوق أراد أم لم يرد.

14 -لا يساير الإنتاج الزراعي انخفاض الأسعار

فالإنتاج الزراعي يزداد مع زيادة الطلب و لكن مسايرته إذا انخفض الطلب بطيء جدا وسبب هذا البطء هو أن الأرض عامل ثابت و يستمر استغلالها ما دامت تغطي التكاليف المتغيرة وبالتالي تهبط أسعار المحاصيل في الأزمات الاقتصادية أما في الصناعة ففي هذه الحالة تنخفض أجور العامل الإنتاجي .

15 –**عنصر المغامرة كبير في الزراعة**

تؤثر العوامل الطبيعية على الزراعة أكثر مما تؤثر على الصناعة .إذا أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الزراعية وهو يتأثر بالعوامل الجوية أكثر مما يتأثر بالتربة .ولو أن تأثير التربة كبيرا أيضا ويحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها لأنها عرضة للتقلبات الفجائية وهذا ما لا نجده في الصناعة. ولهذا يصعب على المزارع أن يتنبأ عن مقدار ومصير إنتاجه بسبب العوامل الطبيعية من الجفاف و فيضان وبرد وثلوج وغيرها من الآفات الزراعية كدودة القطن و صدأ القمح وأمراض الفاكهة وغارات الجراد وأمراض الحيوان .

16 –**فترة الانتظار طويلة في الزراعة (بسبب موسمية الإنتاج الزراعي)**

إن فترة الانتظار في الزراعة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة حيث أن القمح لا يثمر قبل أربعة أشهر والقطن قبل تسعة أشهر والذرة قبل ثلاثة أشهر أي أن دورة الإنتاج الزراعي طويلة بينما دورة الإنتاج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الانسان.

17 –**تناقص نسبة الزراع**

أظهرت الدراسات أن نسبة المشتغلين في الزراعة في العالم آخذة في تناقص ولقد بدأت هذه النسبة تتناقص في العالم منذ منتصف القرن العشرين ويعود سبب ذلك الى زيادة الإنتاج الزراعي بوساطة المكننة والتقدم التكنولوجي في العمل وقيام المصانع بإنجاز ما كان ينجزه الزراع [1].

[1]-جواد سعد العارف، مرجع سابق، ص ص 85–92.

الفرع الثاني: أنواع الزراعة

تقسم الزراعة الى عدة أنواع و أهم هذه الأنواع هي[1]:

1- الزراعة البدائية المتنقلة (Shifting agriculture)

يتوقف نوع الزراعة و تقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب

فمثلا تحدث الزراعة المتنقلة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم المزارعون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الأرض. فإذا استنفذت خصوبة الأرض هجروها وانتقلوا الى أراضي جديدة غيرها .

2 -الزراعة الكثيفة (Intensive agriculture)

تنشأ الزراعة الكثيفة في الأماكن التي يزدحم بها السكان و ترتفع قيمة الأراضي الزراعية كما هو الحال في أحواض الأنهار الرئيسية ويخفف هذا التنويع في الزراعة من إجهاد الأرض ويفسح لها مجالا لتجويد خصوبتها .

3 -الزراعة الواسعة (Extensive agriculture)

تقوم هذه الزراعة في المناطق التي تتوافر فيها الأراضي الزراعية مع قلة السكان و مع توفر الآلات تزرع الأراضي الواسعة حيث الآلات تعوض عن قلة السكان غير أن إنتاجية الدونم أقل بكثير منه في المناطق الزراعية الكثيفة.

---

[1]-جواد سعد العارف، ص 94.

4- الزراعة المتنوعة (Mixed agriculture)

في هذا النوع من الزراعة ينتج المزارع عدة محاصيل بعضها يحتاج اليه والبعض الاخر للسوق فهو لا يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد ومن فوائدها :

أ-المحافظة على خصوبة التربة .

ب-توزيع العمل على فصول السنة .

ج-إمكانية إنتاج أغلب المحاصيل التي يحتاجها المزارع وعائلته.

د-تجنب الخسارة الحتمية .

هـ-الجمع بين عدة مشاريع يساعد على الاستفادة من نتائج أحد المشاريع.

و-يصبح دخل المزارع موزعا على مدار السنة.

ز-الزراعة المتخصصة (Plantations).

المطلب الثالث: مفاهيم الاقتصاد الزراعي

يعتبر الاقتصاد الزراعي فرع من الفروع الاقتصاد حيث يهتم بكيفية استخدام الأمثل للموارد الزراعية في انتاج الزراعي، و يتضمن عدة نظريات والأفكار من أجل تعظيم و تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الزراعي

الاقتصاد الزراعي فرع من فروع الاقتصاد العام يبحث في المشاكل الاقتصادية المتعلقة بجهود الانسان في مهنة الزراعة ويعتبر من فروع الاقتصاد التطبيقية لأنه تقوم بتطبيق النظريات الاقتصادية على الفعاليات الزراعية عمليا، ويوضح العلاقة بين هذه الفعاليات الاقتصادية الأخرى وبهذا المفهوم تحول التفكير في المزرعة من وحدة بيولوجية الى وحدة اقتصادية وربطها بالاقتصاد العام، وعلم الاقتصاد كما يظهر من إسمه يوضح العلاقة بين الاقتصاد والزراعة [1].

الاقتصاد الزراعي، يستمد مبادئه من العلوم الاجتماعية، اذ انه يبحث في الأمور المرتبطة بالمجهود الإنساني في مهنة الزراعة و يبحث في الوسائل التي تمكن بواسطتها استغلال الموارد الطبيعية والموارد البشرية استغلالا اقتصاديا وذلك بالعمل على تنظيم العلاقات والروابط بين عوامل الإنتاج في المزرعة وخارجها لتوفير أفضل الوسائل لتحسين حالة العائلة الفلاحية واستمرارها على التقدم .ويعتمد كذلك على مجموعة العلوم الزراعية الطبيعية والبيولوجية لكونه من العلوم الزراعية ويحاول استخلاص الحقائق منها للتعرف على مسببات المشكلة وإمكانيات حلها حلا اقتصاديا .

---

[1]–عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سابق، ص31.

وحيث أن الاقتصاد الزراعي اقتصاد تطبيقي يهتم بتطبيق المعارف على الحياة العملية ويعتبر علم الاقتصاد الزراعي من العلوم التطبيقية المهمة التي يعيش تحت ظلها العالم الحديث.

وعلم الاقتصاد الزراعي علم تطبيقي لأنه يرمي الى تطبيق المبادئ والقوانين المستخلصة من علم الاقتصاد النظري على الفعاليات الزراعية ويوضح علاقات هذه الفعاليات بتغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى في البلاد[1].

علم الاقتصاد الزراعي بأنه مجموعة من الأفكار والآراء والتطبيقات الزراعية تستهدف السيطرة على القوى الاقتصادية الكامنة، في صناعة الزراعة المستهدفة تعظيم حجم الناتج و لتحقيق أكبر قدر من خلال تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية والزراعية ،و تأتي العلاقة بين علم الاقتصاد الزراعي من أن الأخير يقوم على تطبيق المعارف الاقتصادية في مجال الزراعة ويسعى لإيجاد الحلول للمشاكل الزراعية[2].

ويستمد مبادئه من العلوم الاقتصادية و الزراعية ، وعلى هذا فالاقتصاد الزراعي يحتاج إلى أن يلم بمواضيع عديدة بالإضافة إلى الاقتصاد العام ليكون اقتصاديا زراعيا، وذلك لتشعب موضوع الاقتصاد الزراعي وكثرة ارتباطاته بالمواضيع الأخرى[3].

يعرف الاقتصاد الزراعي أنه تطبيق المبادئ والقوانين الاقتصادية في مجال الزراعة يعرف انه العلم الذي يحاول عمل توازن الموارد الاقتصادية وبين رغبات المجتمع من السلع الزراعية.

---

[1]- جواد سعد العارف، مرجع سابق، ص ص 54–55.

[2]–سوزان وفيق العاني، علم الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2005، ص 7.

[3]–عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سابق، ص 32.

أو العلم التطبيقي الذي يحاول رفع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية في المجال الزراعي[1].

هو جزء تطبيقي من علم الاقتصاد يختص باستخدام الموارد الزراعية في انتاج السلع لتحقيق أكبر درجة من الاشباع لحاجات الأفراد في المجتمع ،و يمكن تعريفه بشكل أخر بأنه العلم الذي تتناول مباحثه الكون الزراعي أي صناعة الزراعة هو يتضمن مجموعة من النظريات والأفكار والآراء التي تربط الحقائق بعضها ببعض حتى يهتدى الانسان بها للسيطرة على القوة الطبيعية المتعلقة باستغلال الموارد البشرية والاقتصادية الموجودة في الكون الاقتصادي أي هو العلم الذي يوجه الاستغلال الزراعي الوجهة الكفيلة للحصول على أكبر قدر من السلع الزراعية النباتية والحيوانية بأقل قدر من الجهود البشرية[2].

الفرع الثاني: الفروع الرئيسية الاقتصاد الزراعي

يعد علم الاقتصاد الزراعي من فروع الاقتصاد الحديثة نسبيا اذا اتسعت الأفكار الاقتصادية الزراعية عندما سادت المشكلات الاقتصادية الزراعية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وعلم الاقتصاد الزراعي شأنه في ذلك شأن العلوم الأخرى يتضمن عددا من الفروع ويمكن تحديد تلك الفروع بالآتي اقتصاديات الإنتاج الزراعي إدارة المزارع ،اقتصاديات الموارد الزراعية، التسويق الزراعي، التمويل الزراعي، الأسعار الزراعية، التخطيط الزراعي[3].

---

[1] - http ://ag-eci.blogspot.com/p/blog-page.html ,10/11/2017.

[2]-سعيد عباس محمد رشاد، الاقتصاد الزراعي، جامعة بنها، كلية الزراعة بمشتهر قسم الاقتصاد الزراعي، 2013، ص6، تاريخ الاطلاع 2017/11/20، حسب الموقع الالكتروني.
www.alhudabook.com/book/

[3]–بن تفات عبد الحق، دور التسويق الزراعي في تحسين الامن الغذائي– مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية، مجلة الباحث العدد 09، جامعة ورقلة الجزائر، 2011، ص 181.

1-اقتصاديات الإنتاج الزراعي: هو الفرع الأهم في علم الاقتصاد الزراعي حسب نظرنا لأنه يتضمن تجسيد مباشر لأفكار علم الاقتصاد في الميدان الزراعي من خلال أن هذا الفرع يضم فرعين ثانويين هما فرع اقتصاديات الإنتاج النباتي وفرع اقتصاديات الإنتاج الحيواني حيث يهتما بدراسة مبادئ الاقتصاد وإمكانية تطبيقها في الميدان النباتي والحيواني، وبصورة أدق يهتم هذا الفرع بدراسة دوال الإنتاج الزراعي بالإضافة الى دراسة المتغيرات ذات الصلة بهذا الدوال كتنمية الموارد الأرضية وإقامة مشاريع الري وغيرها بهذا فإن فرع اقتصاديات الإنتاج الزراعي هو عبارة عن فرع يبحث في كيفية تعظيم الناتج الزراعي أو تدنئة تكاليف هذا الناتج الزراعي[1].

2-اقتصاديات الموارد طبيعية: يتضمن اقتصاديات الموارد طبيعية العلاقة بين الإنسان والأرض الزراعية والموارد الطبيعية الأخرى **المرتبطة** بالإنتاج الزراعي، ويعرفه بعض الاقتصاديين بأنه العلم الذي يبحث في الاستغلال سطح الأرض أو المجال المقابل للحيازة، كما انه يسعى لتطبيق النظريات الاقتصادية لحل المشاكل المتعلقة بالأرض الزراعية ومن ثم فإنه يهتم بالمتغيرات الاقتصادية المرتبطة باستخدامات الأرض الزراعية فضلا عن دراسة مورد العمل رأس المال.

3-التمويل الزراعي: أما التمويل الزراعي فإنه يعني الأسلوب أو الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال واستخدامه في المجال الزراعي إضافة الى السبل الكفيلة بتحقيق أفضل توظيف لرأس المال المستخدم وغالبا ما يكون التمويل على صورة تقويم للتعبير عن رأس المال، وقد يكون على هيئة مواد عينية كالأسمدة والأعلاف وغيرها، ويزداد الاهتمام بهذا الجانب للقدرة التي يتصف بها رأس المال لدى المزارعين مما يتطلب ان تكون الأوعية والقنوات التمويلية على مستوى من الكفاءة العالية في تغطية احتياجات المزارعين.

---

[1]-سوزان وفيق العاني، مرجع سابق، ص ص 7-8.

4–التسويق الزراعي: كما يهتم التسويق الزراعي أيضا بإيصال السلع من أماكن انتاجها الى حيث يكون استهلاكها وتتضمن تلك العمليات كافة الخدمات المرتبطة بتوصيل المنتجات النباتية أو الحيوانية الى المستهلك الأخير مما يتطلب إضافة منافع لها سواء أكانت مكانية أم زمانية أم شكلية.

5–سياسة الأسعار الزراعية : وتسعى سياسة الأسعار الزراعية الى دراسة الحالات المختلفة للسوق للوصول بالأسعار الزراعية الى مستوياتها التوازنية المرغوبة، كما يبحث هذا الفرع في التغيرات السعرية الموسمية أو الدورية، وربما يعود الاهتمام بهذا الفرع بصورة أساسية الى ارتباطه بإيرادات المزارع مما يمكن معه من زيادة تلك الإيرادات أو أن عدم الاهتمام ربما يعمل على هبوطها ويمكن توظيف السياسة السعرية الزراعية في المفاضلة في استعمال الموارد الاقتصادية الزراعية أو الاحلال بين استخدام تلك الموارد وقد بدا الاهتمام في السنوات الأخيرة بهذا الجانب خاصة لدى التكتلات الاقتصادية الواسعة كالسوق الأوروبية المشتركة.

6–التخطيط الزراعي: يهتم التخطيط الزراعي بتحقيق التوليفة المواردية المثلى التي تعمل على تعظيم الإنتاج[1].

[1]-سوزان وفيق العاني، مرجع سابق، ص ص 8–9 .

المبحث الثاني: مفاهيم السياسة الزراعية وأهدافها ومتطلباتها

تتجسد السياسة الاقتصادية مجموعة من إجراءات وقوانين التي تتخذها الدولة من أجل التأثير على الاقتصاد الوطني، وباعتبار السياسة الزراعية هي فرع من فروع السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق أهداف محددة تتضمنها خطط وبرامج زراعية تهدف إلى زيادة في الإنتاج من أجل تحقيق متطلبات الأمن الغذائي.

المطلب الأول: السياسة الزراعية

تهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يتم إعدادها من قبل الدولة من أجل تطوير القطاع الزراعي وزيادة في الإنتاج وتحسين المستوى الدخل للفرد.

الفرع الأول: مفهوم السياسات الزراعية

إن السياسة الزراعية هي مجموعة الاجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية[1].

تعرف السياسة الزراعية بأنها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الاخرى لتحقيق أهداف المسطرة[2].

---

[1]-منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2000، ص 11.

[2]–فوزية غربي، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2011، ص 109.

وتتمثل في مجموعة البرامج الانشائية والإصلاحية التي تهدف إلى تطوير قطاع الزراعة وزيادة دخول المزارعين وتحسين مستواهم المعيشي خلال الفترة من الزمن[1].

تتمثل مجموعة الاجراءات التي تقوم بها الدولة عن طريق استعمال وسائل متعددة لإصلاح القطاع الزراعي القوانين التي لها دور في الانتاج الزراعي قوانين تثبيت الملكية والتي من أهمها قانون الاصلاح الزراعي[2].

هي مجموعة من الاجراءات والبرامج التي تؤدي الى عملية تحول الهيكل الاقتصادي للمجتمع الريفي الذي يتم بموجبه تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الزراعي، وزيادة الدخل الحقيقي للفرد الريفي خلال فترة طويلة ومحددة من الزمن، وتعتبر السياسة الزراعية هي المسئولة عن تصحيح واقع حال القطاع الزراعي من خلال الوسائل والاجراءات والتدابير المرسومة لهذا القطاع[3].

تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الاجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية هذه الأهداف غالبا ما ترمي الى تشجيع زيادة الانتاج لتحقيق الامن الغذائي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه

---

[1]– محمد السريتي، الامن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، الاسكندرية، 2000، ص 158.

[2]-سحاب خليفة السامرائي، اعداد خريطة الملائمة البيئية لزراعة محصول القمح في فضاء سامراء باستعمال نظم المعلومات الجغرافية، المجلد 3 العدد 7، السنة الثالثة، جامعة تكريت، أيلول 2007، ص 157.

[3]–براهيم حربي إبراهيم، دور السياسة الزراعية في حل مشاكل القطاع الزراعي في العراق للفترة 1990–2008، معهد التكنولوجيا بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي والأربعون، 2014، ص 407.

وهذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين للتغلب على حملة المعوقات كما تتطلب من الدولة أيضا الموازنة بين مجموعة من الاهداف المختلفة[1].

إن أية سياسة زراعية سليمة ينبغي ومن أجل إنجاحها أن تتوافر فيها عدد من السمات والخصائص لعل أبرزها ما يأتي:

*** الواقعية**

أي أن السياسة الزراعية لابد من لها أن تكون واقعية من حيث الأهداف وبعيدة عن الخيال والأمنيات، كونها تعالج مشاكل واقعية وتتبع من صميم واقع المشكلات الزراعية القائمة كي تكون سبل تحقيقها واقعية وممكنة وضمن نطاق الإمكانيات وظروف ذلك المجتمع.

*** المرونة**

بمعنى أن تكون الأهداف تتمتع بدرجة عالية من المرونة كي يكون بالإمكان تكيفها مع الواقع المادي والبشري لذلك المجتمع ومن أجل أن تستجيب لإجراء التعديلات التي قد تجري عليها عند الضرورة الحالات الطارئة .

*** الشمول والتكامل**

أن تكون الأهداف شمولية من أجل أن تحيط السياسات الزراعية بكافة جوانب المشكلة أو المشكلات كي لا يحدث أي نمط من أنماط التناقض أو التعارض بين أهدافها.

---

[1]–خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل، اللبناني بيروت، 2007، ص 333.

*** التوقيت الزمني**

وهذا يعني ضرورة تحديد فترة زمنية لبلوغ تلك الأهداف بشكل يسهل الحكم عليها من حيث نجاحها أو فشلها وطرق تقويمها، ودرجة ربطها بالتضحية بالموارد وهدرها للوصول إلى تلك الأهداف[1].

الفرع الثاني: السياسات الزراعية في الدول العربية

تتمثل السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموي الزراعية هذه الأهداف غالبا ما ترمي الى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه هذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات كما تتطلب من الدولة أيضا الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة وترتكز سياسة دعم القطاع الزراعي على السياسات الاستثمارية والتمويلية، في معظم الدول العربية وعلى رغم من تخصيص موازنات معينة لتنمية هذا القطاع، فمن الملاحظ انخفاض هذه النسب مقارنة مع غيرها من القطاعات كالصناعة والتجارة والخدمات، وقد عمدت الدول العربية إلى انشاء مؤسسات الإقراض الزراعي بهدف تحفيز الأفراد والمؤسسات على توجيه جزء من مدخراتهم في الأنشطة الزراعية، كما عمدت إلى زيادة رؤوس أموالها في هذه المؤسسات[1].

---

[1]-وليد حمدي باشا ، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000–2010 دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013، ص ص 31–32.

نستخلص مما سبق أن السياسات الزراعية هي مجموعة من القوانين والإجراءات التي تتخذها الدولة العامة، من أجل تحقيق أهداف التنمية الزراعية بوضع خطط وبرامج تنموية وسياسات زراعية بهدف تطوير القطاع الزراعي وتحسين مستوى المعيشي للسكان وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء بمعنى آخر تحقيق الامن الغذائي.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف السياسة الزراعية

السياسة الزراعية تهتم كل مواطن في البلد لأنها تهدف إلى تحسين حالة المنتج والمستهلك معا وتتطلب لأجل نجاحها عدم وجود التنافر والتعارض بين أجزائها. ومن أهم الأهداف التي تسعى السياسة الزراعية إلى تحقيقها هو تهيئة الوسائل التي تزيد بها القدرة الإنتاجية للفرد، ووحدة المساحة، والوحدة النقدية المستثمرة في القطاع الزراعي ولعل أحد التحديات الهامة التي تواجه الدول النامية حاليا هو قدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات الزراعية الملائمة لتحسين رفاهية شعوبها[2].

---

[1]–توهامي إبراهيم طرفاني عتيقة، الزراعة و الامن الغذائي، تاريخ الاطلاع: 2017/11/22، حسب الموقع الالكتروني.

www.BEN SAIDAMINE.YILASITE.COM.

[2]-بن ناصر عيسى، أثر السياسات الزراعية على تحقيق الامن الغذائي دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية ، جامعة سكيكدة، 2011، ص ص 6–7.

الفرع الأول: أهمية السياسة الزراعية

ترجع أهمية هذه السياسة في تأثيرها على الاقتصادي الزراعي من خلال :

1 تخصيص الموارد بين أوجه الاستخدامات المختلفة.

2 تنشيط الإنتاج الزراعي والغذائي وتوجيه الوجهة المرغوبة اقتصاديا واجتماعيا على المستوى القومي.

3- توجيه الإنفاق الاستهلاكي حسب ما يرغب المجتمع.

4 -تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك وفقا لما يقرره المجتمع من معايير اجتماعية لمكونات العدالة التوزيعية.

5-إجراء المبادلات في أسواق السلع والخدمات

بدا التدخل الحكومي في الأسعار الزراعية منذ الحرب العالمية الثانية وعموما كانت السياسة السعرية في الفترة الماضية -من بداية الستينيات وحتى النصف الأول من الثمينينات -تقوم على أساس تعبئة أكبر قدر ممكن من الفائض الزراعي للاستثمار في القطاعات غير الزراعية بغرض المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية، بجانب توفير السلع الغذائية للمستهلك بأسعار مناسبة وقد إرتبطت هذه السياسة بتحديد الدولة لأسعار المحاصيل التي تحتكر تسويقها والخاضعة لنظام حصص التوريد الإجباري عند مستويات سعرية تقل عن أسعارها في السوق الحرة [1].

[1]-محمد السريتي، مرجع سابق، ص ص 159-160.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الزراعية

تتمثل الأهداف الرئيسية للسياسة الزراعية كما يلي[1]:

1-زيادة نسبة الاعتماد على الذات في توفير الغذاء.

2-اعتماد مبدأ الكفاءة الاقتصادية في إدارة واستغلال عناصر الانتاج الزراعي من مياه وأرض زراعية ورأس مال وأيد عاملة مع المحافظة على البيئة، وضمان استدامة الإنتاج على المدى البعيد.

3-زيادة الدخول والأرباح الناتجة عن الزراعة وتحسين مستوى معيشة المزارعين والعاملين في الأنشطة الأخرى ذات العلاقة بالزراعة.

4-توجيه الإنتاج الزراعي والغذائي لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وأن يكون هذا الإنتاج منافسات من حيث النوعية والسعر.

5-تعظيم القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي للنشاطات الزراعية كافة خاصة تلك المتعلقة بالإنتاج، وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

6-تنمية الصادرات من المنتجات الزراعية للمساهمة في تحسين الميزان التجاري.

7-تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى وضمن القطاع الزراعي نفسه.

---

[1]- المملكة الأردنية الهاشمية وزارة الزراعة، وثيقة السياسة الزراعية، 1995، ص 8.

8-تحقيق التكامل في النشاط الاقتصادي الزراعي بين الأقطار العربية والسعي مع دول المنطقة في مجال إنتاج وتبادل السلع الزراعية والغذائية بموجب أسس تضمن تبادل المنافع بشكل متوازن للأطراف كافة.

المطلب الثالث: متطلبات ومكونات السياسة الزراعية

تتكون السياسة الزراعية من عدة متطلبات ومكونات كلها تهدف الى تحقيق الأهداف من أجل تطوير القطاع الزراعي وتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية المجتمع عند تجسيد مكونات السياسة الزراعية.

الفرع الأول: متطلبات السياسة الزراعية

إن السياسة الزراعية التي هي قسم رئيسي من السياسة الاقتصادية العامة لا يمكن أن تساهم في تحسين الاقتصاد الوطني ورفع المستوى المعاشي للسكان وتحقيق الرفاهية العامة إلا إذا توافرت فيها المتطلبات التالية[1]:

1-أن تكون السياسة الزراعية صادرة عن هيأة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني هدفها الصالح العام.

2-يجب أن تكون للسياسة الزراعية أهداف أو غايات محددة تتمثل فيها أماني ورغبات غالبية الشعب، ويشترط فيها الأهداف أن تكون واضحة وغير متعارضة فيما بينها.

---

[1]- بن ناصر عيسى، أثر السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الامن الغذائي بالعالم العربي التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، 2011، جامعة سكيكدة، ص 7.

3-تحتاج السياسة الزراعية إلى اختيار الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة بأقل كلفة وجهد.

4-يجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية التي تعترض سبيل المنهج العلمي من مؤشرات فنية واقتصادية وسياسية وغيرها عند اختيار الوسائل والإجراءات المطلوبة في تحقيق أهداف السياسة الزراعية.

الفرع الثاني: مكونات السياسة الزراعية

للسياسة الزراعية عدة مكونات من بينها السياسة السعرية والسياسة الضرائب والسياسة الدعم والسياسة التمويل والسياسة التسويق والبحث والارشاد كل هذه السياسات تهدف الى تحقيق أهداف واستراتيجيات العامة للدولة في المجال القطاع الزراعي.

1-سياسة الاستثمار الزراعي

الاستخدام عوامل الإنتاج الزراعي المتوافرة من الأرض والعمل ورأس المال...، وتشغيلها بقصد إنتاج منتجات زراعية لسد حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة وتختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي نظام الإنتاج الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي ممكن، وبما يحقق معظمه الربح.

ويعتبر الاستثمار الموظف في قطاع الزراعة من المحددات الرئيسية لمعدل النمو في القطاع الزراعي وبالتالي إيجاد فرص عمل إضافية اذ أنه يتوقف على الاستثمار المتاح إمكانات تطوير

أساليب الإنتاج ومستوى التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة و كذلك إمكانات إضافة أرض زراعية جديدة[1].

2-سياسة التمويل الزراعي

يعرف التمويل الفلاحي بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها، وهو في الغالب ائتمان قصير أو متوسط الأجل وقليل منه مخصص للأجل الطويل باعتبار النشاط الفلاحي في غالبيته موسميا، والتمويل الفلاحي لا تحكمه قوانين تحميه كغيره من أنواع التمويل الاخرى، ذلك راجع لطبيعة العملية الانتاجية في القطاع الفلاحي حيث أنه هناك عوامل مؤثرة داخلية وخصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل ونوعيتها وإمكانيات الانتاجية وأطوارها[2].

3-سياسة الإصلاح الزراعي

وهي السياسة التي تسعى لتغيير توزيع ملكية الأراضي الزراعية أو شروط النفاذ إلى الأرض باعتبارها عنصرا من عناصر الإنتاج الزراعي. وتشمل هذه السياسة مجالا واسعا من التغيرات الاجتماعية تتضمن الحصول على الأرض، هيكل ملكية الأرض، هيكل حيازة الأرض. الصيغ لقانونية والتعاقدية لامتلاك الأرض[3].

---

[1]-دعاء الممدوح محمد و يحي عبد الرحمن يحي ، التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، 92(3) ، 2014، ص 1177.

[2]-قرامطية زهية، إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية 2006-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2014، ص 10.

[3]-بابا عبد القادر وعدة عابد، السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية، مجلة النور للدراسات الاقتصادية، مجلة03، العدد04، جوان 2017، ص 79.

4-سياسة الدعم الزراعي

وتشكل كل أو بعض مستلزمات الإنتاج والمدخلات و المخرجات الزراعية، وفق أهداف محددة لهذه السياسة، وقد يكون هذا الدعم مباشرا يتأثر به كل القطاع الزراعي، وقد يكون غير مباشر ويتمثل في إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على أغلب المدخلات الزراعية كما قد يتم دعم المنتجات بتحديد الحد الأدنى للإنتاج الذي تقوم الحكومة بشرائه وفق سعر أدنى وسيمون هذا السعر حماية للمنتج حتى لا يتأثر دخله مما يؤدي الى مغادرة العمل في الزراعة الى قطاعات أخرى[1].

5- سياسة الضرائب الزراعية

يكون مكون الضرائب في السياسة الزراعية الموجهة للتنمية القابلة للاستمرار واضح المبدأ ولكل أنشطة القطاع الزراعي دون استثناء بما يدخل حساب تكاليف الموارد و تجديها ضمن التكاليف الاجمالية للمنتج والني يفترض أنه سيأخذها في الاعتبار منسوبة الى العوائد المتوقعة عند اتخاذ قراراته الإنتاجية، وأساليب استخدامه للموارد سواء كانت في ملكيته أو حوزته الخاصة، فهي تعد أصلا من الأصول الرأسمالية للمجتمع.

كما أن لمكون الضريبة الزراعية دورا بارزا في تحضير توجهات الاستثمار الزراعي المحقق لأهداف السياسة الزراعية، مثل إمكانية تخفيف الأعباء الضريبة على منتجي الغذاء في مقابل زيادتها على منتجي السلع النقدية أو الصناعية، ومثل تخفيف الأعباء.

---

[1]-عيسى محمد الغزالي، السياسات الزراعية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والعشرون، سبتمبر 2003، ص 10.

الضريبية على المشروع المزرعي كثيف العمالة البشرية مقابل على المشروعات المكثفة للآليات ومثل تخفيف الأعباء الضريبية على المشروع الذي يستخدم تقنيات تكنولوجية ملائمة مثل الزراعة العضوية والمكافحة الحيوية، مقابل زيادتها على المشروعات التي تستخدم المبيدات بشكل مكثف[1].

6-السياسات التسويق الزراعي

لقد مورست أعمال ومهام التسويق منذ أقدم الأزمان على أنها جزء من العملية التجارية بشكل عام، وكان التعامل مع الآثار والنتائج يجري بدون أن يعرف باسمه بينما هو "محرك " التجار وأحد أهم العوامل في ازديادها وتطويرها، وهكذا ظل التسويق شيئا ملموسا في روح العملية التجارية، وأثناء الثورة الصناعية ،بذلت الجهود وصرفت الأموال الطائلة لدراسة الإنتاج بشكل علمي يكفل الاستخدام الأمثل للموارد بينما لم يعط التسويق حقه في هذا المجال إلا في فترات لاحقة حيث لوحظ بأن تكلفة التسويق تكاد تتجاوز نصف تكلفة البضاعة الإجمالي[2].

7-السياسة السعرية الزراعية

مما لا شك فيه أن السياسات السعرية الملائمة تلعب دورا حيويا مهما في توجيه الموارد و كفاءة استخدامها في مختلف العمليات الإنتاجية الزراعية، فكما هو معروف أن الأسعار المرتفعة للحاصلات الزراعية المحلية تسهم في تحسين مستوى دخول المزارعين المحليين، الامر الذي يحفزهم على الاستمرار في زيادة إنتاجيتهم .

تتبع السياسات السعرية التي تتبعها العديد من الدول النامية ان معظم هذه الدول قد اتبعت سياسات سعرية زراعية خاصة غير ملائمة ومتحيزة لصالح المنتجات غير الزراعية وبالتالي فقد كان لها

---

[1]-وليد حمدي باشا، مرجع سابق، ص 33.

[2]-عادل حسن خليفة الأمين، التسويق الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص 9.

آثار سلبية على حجم الإنتاج الزراعي الغذائي واستهلاكه وكذلك على وارداته وصادراته بالإضافة الى تأثيرها على دخول المزارعين[1].

8-سياسة إحلال الواردات

يقصد بسياسة إحلال إحلال الواردات "التصنيع لإحلال الواردات" التصنيع لإحلال السلع و الصناعات المحلية محل السلع المستوردة البسيطة من سلع الاستهلاكية غير معمرة كالصناعات الغذائية و الملابس و الأحذية و الأدوات المنزلية، فضلا عن الصناعات التي تنتج المدخلات الازمة لإنتاج تلك الصناعات السابقة كالنسيج و الأخشاب و الجلود و خلافه، و سياسة إحلال الواردات هي استراتيجية أو سياسة تهدف إلى إشباع احتياجات السوق المحلية و توفير الدولة الحماية للصناعات الناشئة لمنع منافسة المنتجات الأجنبية للصناعات الوطنية و لضمان تحقيق المنتجين المحليين لأرباح مناسبة تشجعهم على الاستمرار في السوق.

تقوم هذه الاستراتيجية على تصنيع السلع الاستهلاكية الخفيفة و المعمرة التي يعتمد البلد في الحصول عليها على الاستيراد من الخارج حيث يتم فرض حماية جمركية مرتفعة على الواردات المماثلة لمنع استيرادها، وهي تمثل النموذج الذي تم تطبيقه في معظم الأقطار العربية غير النفطية بعد استقلالها[2].

---

[1]-محمد على المقبلي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، دار عيداء، ص 118.

[2]-عوني جواد حسن الأشقر، سياسة إحلال الواردات الفلسطينية (تطبيق عن بعض المنتجات الفلسطينية)، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصاد والعلوم الادارة ،كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة الأزهر غزة، 2016،ص96.

المبحث الثالث: أنواع السياسات الزراعية

للسياسة الزراعية عدة أنواع و تختلف أنواع السياسات من دولة الى أخرى منها السياسات الزراعية التسعيرية والسياسات الزراعية التسويقية والسياسات الزراعية الاستثمارية والتمويلية وغيرها من السياسات.

المطلب الأول: السياسة السعرية الزراعية

من أهم السياسات التي تعتمد عليها الدول سياسة الأسعار، التي لها الأهمية الكبيرة في النمو الاقتصادي مما تؤثر تأثيرا كبيرا على توزيع المداخيل وحجم الاستهلاك والعائد الصافي للتجارة الخارجية، وكذلك التأثير على قرارات المنتجين المتعلقة بالإنتاج الزراعي من خلال الأسعار المحاصيل الزراعية بعد إنتاجها وتوزيعها و تسويقها في الأسواق.

الفرع الأول: مفهوم السياسة السعرية الزراعية

تعتبر سياسة التسعير الدليل العملي الذي يجب أن يوضح المضامين الشكلية والمادية للسياسة السعرية التي سيتم اتباعها من قبل هذه المؤسسة أو تلك بالإضافة إلى الأهداف تحقيقها من قبل هذه السياسة السعرية[1].

تلعب الأسعار والسياسة التسعيرية للمواد الزراعية أهمية بالغة لجهة توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج و توزيع الإنتاج بين المستهلكين.

---

[1]- محمد إبراهيم عبيدات و أحمد محمود زامل، سياسات التسعير الحديثة ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2010، ص 26.

إضافة إلى التأثير في توزيع المداخيل وتأثيره على حجم الاستهلاك و كذلك على العائد الصافي للتجارة الخارجية الزراعية .كما تلعب دورا أساسيا في حجم المدخرات وبالتالي الاستثمارات الزراعية وأخيرا التأثير على المزارعين والمستهلكين. كما للأسعار الزراعية تأثير مباشر على مستوى التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي، وعليه فمن الأهمية بمكان معرفة رد الفعل المباشر على رفع الأسعار من قبل المستهلكين والمنتجين[1].

وقد اتسمت معظم هذه السياسات بعدم تشجيع زيادة الإنتاج الزراعي بصفة عامة والإنتاج الزراعي الغذائي بصفة خاصة، بل على العكس من ذلك أسهمت هذه السياسات السعرية في تدهور الإنتاج الغذائي حيث قامت العديد من الحكومات الدول النامية في إطار هذه السياسات بفرض ضرائب ضمنية على الإنتاج الزراعي من خلال فرض نظم تسعير وتوريد إجبارية للكثير من المحاصيل الزراعية والتصديرية .

و ترتبط سياسات الأسعار الزراعية بالاقتصاد الكلي وتؤثر فيه، ويتسم هذا الارتباط بأهمية خاصة في البلدان النامية بسبب عدد من الخصائص التي تميز اقتصادياتها، ومن أهم هذه الميزات ما يلي:

-النسبة لكبيرة التي يستأثر بها القطاع الزراعي من الناتج القومي والعمالة.

-دور الزراعة في كسب النقد الأجنبي وإنفاقه في التنمية.

-اعتماد التصنيع على الموارد الأولية الزراعية وعلى السوق الريفية لتستوعب الكثير من المنتجات الصناعية .

---

[1]-خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، 2007، بيروت ، ص 348.

-النسبة العالية التي ينفقها الفرد من دخله على الغذاء.

والسياسات السعرية تؤثر تأثيرا كبيرا على قرارات المنتجين المتعلقة بالإنتاج الزراعي إذ أن دخلهم يتوقف بالدرجة الأولى على أسعار المحاصيل الزراعية التي ينتجونها وتصريفها في الأسواق .

ولهذا فإنه يمكن القول أن السياسات السعرية هي التي تحدد كمية ونوعية المحاصيل الزراعي التي يرغبون في إنتاجها وشرائها واستهلاكها[1].

وتتمثل في مجموعة البرامج الإنشائية والإصلاحية التي تهدف إلى تطوير قطاع الزراعة وزيادة دخول المزارعين وتحسين مستواهم المعيشي خلال فترة من الزمن.

الفرع الثاني: أهداف السياسة السعرية الزراعية

1-الحد من تذبذب الأسعار للسلع الزراعية والعمل على استقرارها.

2-دعم الأسعار وتحقيق العدالة بين الأسعار الزراعية وغير الزراعية.

3-تقديم خدمات لخطط التنمية المقررة وحماية المستهلك وتأمين احتياجاته ورعاية مصالح المنتجين.

4-تحقيق أهداف استراتيجية الاكتفاء الذاتي أو الحصول على العملة الصعبة .

5-التأثير في هيكل الدخل الوطني وتوزيعه بين القطاعات أو داخل القطاع نفسه.

---

[1]-سايح بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير بجامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2006، ص 34.

6-الاستقرار الاقتصادي والسياسي وذلك عندما تتخذ إجراءات تأمين واستمرار دخول المنتجين الزراعيين واستقرار الأسواق.

7-رفع مستويات الدخول في القطاع الزراعي وتحسين دخول المنتجين الزراعيين.

8-تغيير هيكل الإنتاج الزراعي وزيادة المساحة المزروعة وإحياء الموارد الزراعية المعطلة.

9-توفير السلع الغذائية الضرورية للمستهلكين بأسعار مناسبة.

10-الحد من تقلبات الأسعار للسلع الغذائية والزراعية والعمل على استقرارها بقدر الإمكان .

11-أهداف خاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كمساهمة الزراعة في الدخل الوطني، أو أهداف ترتبط بإجراءات الدولة كالضرائب والرسوم وتتبع الدول في ذلك مجموعة من الأساليب تتخلص فيما يلي:

-تخفيض التكاليف الزراعية كتكاليف النقل والتخزين.

-تشجيع الطلب على المنتجات الزراعية داخليا وخارجيا وذلك عن طريق دراسة الأسواق.

-دعم الأسعار عن طريق شراء منتجات زراعية وتصديرها للأسواق العالمية[1].

وبشكل عام استهدفت السياسات التسعيرية في الدول العربية عدة مسائل أبرزها:

-حل موضوع التنافس بين المنتجات الزراعية والقطع الزراعية المحدودة.

-زيادة الإنتاج الغذائي لعدم الاعتماد على الخارج.

---

[1]-سايح بوزيد، مرجع سابق، ص 35.

–تحقيق الاستقرار في الأسعار وبالتالي استقرار المداخيل الزراعية وتأمين حماية المستفيدين من الإنتاج الزراعي.

رفع مستوى معيشة العاملين في المجال الزراعي عبر تطوير استخدام الموارد المتاحة لاستصلاح الأراضي وزيادة إنتاجيتها وتقديم الحوافز كالقروض الميسرة للمزارعين.

–تحقيق فائض في المنتجات الزراعية بهدف زيادة التصدير وإدخال العملات الصعبة.

–زيادة الإنتاج الزراعي بهدف الاكتفاء الذاتي وتحسين نصيب الزراعة في الميزان التجاري.

أما أهم السياسات التسعيرية التي تم اللجوء إليها في بعض البلدان العربية فأبرزها:

–سياسة تحديد الأسعار بمختلف مراحلها، بدء من وسائل الإنتاج وصولا إلى المنتجات.

–سياسة الدعم على مستلزمات الإنتاج، الصادرات والواردات، وقد يكون الدعم مباشرا عبر تأثر كل القطاع الزراعي به، وقد يكون غير مباشر عبر إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية، أو تحديد الحكومة حجم معين من مشترياتها الزراعية المحلية حفاظا على سعر معين للمنتجات.

–سياسة الإعانات المالية وتتخذها الحكومات في الدول الغنية لتشجيع زراعة معينة.

–سياسة الأسعار التشجيعية التي تهدف إلى التوسع في إنتاج بعض الزراعات، حيث تفرض سعر تشجيعي لشراء سلع معينة.

–سياسة الأسعار الجبرية حيث تحدد الحكومة سعر السلعة حماية للمستهلكين والمنتجين وبخاصة المواد الغذائية الحيوية كالحبوب واللحم والألبان والأجبان.

سياسة ضريبة الدخل حيث تلجأ الحكومات إلى إعفاء المزارعين من ضريبة الدخل والاعفاء الجمركي للأدوات التي تدخل في دورة العمل الزراعي كالآلات الزراعية والمبيدات الحشرية والأسمدة[1].

الفرع الثالث: أهم السياسات السعرية الزراعية

من المهم استعراض موجز لأهم السياسات السعرية الزراعية المتبعة في بعض الدول العربية:

1-سياسة تحديد الأسعار الزراعية : وذلك على مستوى المدخلات والمخرجات ومستلزمات الإنتاج وعلى مستوى سعر الجملة والتجزئة. وهذا التحديد لن يكون مؤثرا دون وجود سياسات للدعم والاعانة بأشكالها المختلفة.

2-سياسة الدعم: وتشمل كل أو بعض مستلزمات الإنتاج و المدخلات والمخرجات الزراعية وفق أهداف محددة لهذه السياسة. وقد يكون هذا الدعم مباشرا يتأثر به كل القطاع الزراعي، وقد يكون غير مباشرا ويتمثل في إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على أغلب المدخلات الزراعية . كما قد يتم دعم المنتجات بتحديد الحد الأدنى للإنتاج الذي تقوم الحكومة بشرائه وفق سعر أدنى وسيكون هذا السهر حماية للمنتج حتى لا يتأثر دخله مما يؤدي إلى مغامرة العمل في الزراعة الى قطاعات أخرى .

3-سياسة الإعانة المالية: وتتبعها الحكومات ذات الوفورات المالية في دفع إعانات مالية للمزارعين وذلك لتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة المحسنة في الزراعة.

---

[1]-خليل حسين ، مرجع سابق، ص ص 349-350 .

4-سياسة الأسعار التشجيعية: وتهدف هذه السياسة الى تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل، حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب ويكون هذا السعر أعلى من سعر سوق الجملة.

5-سياسة الأسعار الجبرية: وتهدف الى توفير السلع الرئيسية للمواطنين بأسعار محددة توفق بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك. وتتحدد هذه الأسعر على مستوى سعر التجزئة للسلع الرئيسية كالخبز واللحم و منتجات الألبان.

6-سياسة ضريبة الدخل: وتتمثل هذه السياسة في إعفاء المزارعين من ضريبة الدخل على دخلهم الزراعي، والإعفاء الجمركي على المستوردات من مدخلات أو مستلزمات الإنتاج الزراعي، وكذلك الإعفاء الجمركي على المستوردات الغذائية الرئيسية ما يشكل دعما لأسعار المستهلك[1].

الفرع الرابع: اختيار سياسات التسعير

بعد تحديد الهدف الاستراتيجي للسعر على الشركة أن تضع سياستها واستراتيجتها للوصول إلى هذا الهدف وهذه الاستراتيجية هي الرؤيا والأفاق المستقبلية للسعر وسلوكه المطلوب في الأسواق، فقد تكون الاستراتيجية معتدلة أو تميل نحو القيادة والريادة والتمييز و تابعة لغيرها من الشركات المنافسة فالهدف[2] فيما يتعلق بالسياسة السعرية فهناك عمليا سياستين تسعيريتين كما يلي:

---

[1]-السياسات الزراعية، المعهد العربي للتخطيط، ص 10، تاريخ الاطلاع 2017/09/20، حسب الموقع الالكتروني.
www.arab_api.org

[2]-زكريا أحمد عزام و علي فلاح الزغبي، سياسات التسعير، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011، ص 152.

1-سياسة السعر الكاشط

يميل السعر في هذه الحالة لان يكون غير مرن و خاصة في مرحلة التقديم للماركة السلعية (السلعة) أو الخدمية (الخمة).

حيث ترتكز هذه السياسة على وضع أعلى الأسعار على السلع أو الخدمات الجديدة التي سيدفعها المبادرون أو المبتكرون من المشترين مقابل حصولهم على سلع أو خدمات جديدة هذه السياسة السعرية تفيد المؤسسات المعنية على استيراد أكبر كمية من الموارد المالية التي استثمارها في عمليات الإنتاج والتسويق للسلع والخدمات الجديدة، موضوع الاهتمام بالإضافة إلى أن حساسية السعر لدى المبتكرون أو المجددون تكون أما معدومة أو ضعيفة جدا لأن إقبالهم على اقتناء هذا النوع من السلع والخدمات تكون كبيرة وبسهولة ،كما تؤدي هذه السياسة في تجنب المنافسة التي قد تظهر من بعض المستثمرين أو المنافسين من خلال عدم تشجيع المستثمرين للدخول في مجال تصنيع وتسويق مثل هذه السلع الجديدة ذات التكاليف النسبية العالية وكما هو مدرك لأول وهلة من قبل البعض كما ان هذه السياسة تقلل من حجم المشاكل التي يمكن ان تبرز لرجال التسويق و خاصة عندما تبدأ الإيرادات والأسعار بالانخفاض النسبي. وتساعد هذه السياسة السعرية على إبقاء حجم الطلب الكلي على السلعة أو الخدمة الجديدة في حدود قدرات المؤسسة الإنتاجية والتسويقية وخاصة في مرحلة التقديم.

بشكل عام تعمل هذه السياسة السعرية كعامل مثبط أو غير مشجع للمنافسين المحتملين لدخول سوق الصناعة وذلك تجنبا للتكاليف العالية والباهضة في النواحي التطويرية والتصنعية والتسويقية والترويجية الممكن مواجهتها في حالة التفكير لدخول ميدان إنتاج و تسويق ماركة سلعية أو خدمية جديدة.

2-سياسة السعر الكاسح Penetration Price Policy

حيث ترتكز هذه السياسة على وضع أعلى الأسعار على السلع أو الخدمات الجديدة التي سيدفعها المبادرون أو المبتكرون من المشترين مقابل حصولهم على سلع أو خدمات جديدة هذه السياسة السعرية تفيد المؤسسات المعنية على استيراد أكبر كمية من الموارد المالية التي استثمارها في عمليات الإنتاج والتسويق للسلع والخدمات الجديدة، موضوع الاهتمام بالإضافة إلى أن حساسية

السعر لدى المبتكرون أو المجددون تكون أما معدومة أو ضعيفة جدا لأن اقبالهم على اقتناء هذا النوع من السلع والخدمات تكون كبيرة وبسهولة ،كما تؤدي هذه السياسة في تجنب المنافسة التي قد تظهر من بعض المستثمرين أو المنافسين من خلال عدم تشجيع المستثمرين للدخول في مجال تصنيع وتسويق مثل هذه السلع الجديدة ذات التكاليف النسبية العالية وكما هو مدرك لأول وهلة من قبل البعض كما أن هذه السياسة تقلل من حجم المشاكل التي يمكن أن تبرز لرجال التسويق وخاصة عندما تبدأ الإيرادات والأسعار بالانخفاض النسبي.

وتساعد هذه السياسة السعرية على إبقاء حجم الطلب الكلي على السلعة أو الخدمة الجديدة في حدود قدرات المؤسسة الإنتاجية والتسويقية وخاصة في مرحلة التقديم.

بشكل عام تعمل هذه السياسة السعرية كعامل مثبط أو غير مشجع للمنافسين المحتملين لدخول سوق الصناعة وذلك تجنبا للتكاليف العالية والباهضة في النواحي التطويرية والتصنعية والتسويقية والترويجية الممكن مواجهتها في حالة التفكير لدخول ميدان انتاج وتسويق ماركة سلعية أو خدمية جديدة.

يرتكز هذا النوع من سياسات التسعير على فرض أسعار منخفضة للسلع موضوع الاهتمام وذلك من أجل اكتساح السوق ناقص سرعة ممكنة عمليا يتطلب نجاح هذه السياسة في التسعير إنتاج أو عرض أكبر كمية ممكنة من الفصول المنتجة مع تحقيق حصة سوقية كبيرة وتجدر الإشارة هنا الى ان المؤسسات التي تطلب هذه السياسة السعر الكاسح "لا تستطيع بسهولة تطبيقها بشكل تلقائي، بل عليها اتخاذ سلسلة من الخطوات المتدرجة والهادفة لا نجاح مثل هذه السياسة السعرية مثل التطوير النوعي في المواصفات الخاصة بالسلعة مع الترويج الكثيف لها في الأسواق الجديدة[1].

المطلب الثاني: التسويق الزراعي

لقد ظهر التسويق الزراعي منذ القدم، حيث يتم تبادل والتسويق السلع والمنتجات الزراعية فيما بين الأفراد أو الدول مما له من الأهمية البالغة في العملية التجارية بين المنتج والمستهلك وتبلورت في العصر الحديث في دفع عجلة التنمية الزراعية.

الفرع الأول: مفهوم علم التسويق

هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يدرس كل المجهودات الداخلة في إضافة المنافع الاقتصادية المتعلقة بإيصال السلعة أو الخدمة الاقتصادية من المنتج الى المستهلك، وجعلها أكثر قيمة وذلك بتوصيلها حيث تطلب من يريدها في الزمان والشكل المطلوب.

[1]-محمد إبراهيم عبيدات وأحمد محمود زامل، مرجع سابق، ص ص 26-27.

تشمل دراسة التسويق على جميع فروع علم الاقتصاد، فهي تشمل دراسة الإنتاج الذي يتضمن إضافة المنافع الشكلية ودراسة التوزيع بحيث تدرس علاقة كل عامل من عوامل الإنتاج بالمنافع العامة سواء أكانت زمنية أو مكانية أو شكلية أو تملكية و تشمل أيضا دراسة التبادل وذلك بدراسة القيمة التمويل والبيع والشراء إضافة إلى دراسة الاستهلاك و الذي يعتبر من أهم الفروع من الناحية التسويقية وذلك باعتبار رغبات المستهلك نهاية المطاف للنشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: مفهوم سياسات التسويق الزراعي

لقد مورست أعمال ومهام التسويق منذ أقدم الأزمان على أنها جزء من العملية التجارية بشكل عام، وكان التعامل مع الآثار والنتائج يجري بدون أن يعرف باسمه بينما هو "محرك " التجار وأحد أهم العوامل في ازديادها وتطويرها، وهكذا ظل التسويق شيئا ملموسا في روح العملية التجارية، وأثناء الثورة الصناعية، بذلت الجهود وصرفت الأموال الطائلة لدراسة الإنتاج بشكل علمي يكفل الاستخدام الأمثل للموارد بينما لم يعط التسويق حقه في هذا المجال إلا في فترات لاحقة حيث لوحظ بأن تكلفة التسويق تكاد تتجاوز نصف تكلفة البضاعة الإجمالي[1].

يعرف Kohls and Uhl1980 التسويق الزراعي في هذا الاطار بأنه "أداء كامل أنشطة المشروع التي تتعلق بتدفق السلع الزراعية و الخدمات من مراكز الإنتاج الزراعي إلى المستهلك على أن الأمر لا يخلو من اختلافات لدى تسويق المنتوجات الزراعية.

من الناحية العملية ويعود ذلك الى الخصائص المميزة لكل من الإنتاج الزراعي والمنتوجات الزراعية واستهلاك هذه المنتوجات، فعملية الإنتاج في الزراعة تختلف عن العملية الإنتاج في الصناعة، كما أن المنتوجات الزراعية تختلف هي الأخرى في طبيعتها عن المنتوجات

[1]-عادل حسن خليفة الأمين، التسويق الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص 9.

الصناعية هذا الاختلاف يجعل سوق المنتوجات الزراعية مختلفا عن سوق المنتوجات الصناعية حيث تختلف فيه العرض والطلب ومرونتها[1].

الفرع الثالث: أهداف التسويق

إن الدور الأساسي للتسويق الزراعي هو ثقل المنتجات الزراعية من المنتج الى المستهلك فأهداف المؤسسات العاملة في ميدان التسويق الزراعي يمكن تلخيصها في ثلاث أهداف.

1-تركيز و تجميع الإنتاج الزراعي

وهي عبارة عن عملية تجميع المواد الأولية الزراعية والمنتجات الاستهلاكية في نقطة محلية ومن ثم مركزية من المنتجين الزراعيين، وذلك يهدف القيام بوظائف التسويقية اللازمة لتوصيل هذه السلع من مراكز الإنتاج الى مراكز الاستهلاك، حيث تقوم المؤسسة العاملة في ميدان التسويق الزراعي بتجميع المنتجات الزراعية سواء من تجار الجملة أو من المنتجين (الفلاحين) مباشرة تم القيام بالعمليات التسويقية المختلفة على هذه المنتجات (تعبئة ، تغليف ،تدريج) لكي تكون مهيأة لتسويق المحلي أو الدولي.

2-الموازنة بين العرض و الطلب (التوفيق)

وتعني التحكم في العرض حتى يتوازن مع الطلب من حيث الزمن والكمية ودرجة الجودة أي إيجاد تعادل بين قوتي الطلب والعرض، فالإنتاج الزراعي يتعرض لتغيرات طبيعية بسبب تأثير العوامل الطبيعية في الإنتاج فضلا عن طبيعة الإنتاج الموسمية والاستهلاك الدائم فمثلا يمكن تخزين المنتجات الزراعية لمدة معينة، كذلك نقلها من مكان الى آخر حسب كمية الطلب وبذلك

---

[1]-عاكف الزغبي، مبادئ التسويق الزراعي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2006، ص41.

يمكن تفادي إغراق الأسواق بمنتجات معينة في أوقات معينة واختفاء هذه المنتجات من الأسواق في فترات أخرى مما ينتج عنه تقلبات كبيرة في أسعار المنتجات الزراعية وكذلك أضرار مالية بالمنتوج الزراعي، ومنه تبرز لنا أهمية التسويق الزراعي كمرحلة تقوم بعملية التوفيق بين العرض و الطلب، وتوضح أهمية التخزين ووسائله المختلفة التي تعمل على تحقيق هذا التوازن المطلوب من خلال تصريف المنتجات بعد فصولها الى الأسواق المركزية.

فالمواد الأولية الزراعية نجد طريقها الى المؤسسات الصناعية، بينما المواد الغذائية الاستهلاكية توزع بواسطة تجار الجملة والتجزئة للوصول إلى المستهلك النهائي وتتمثل عمليات تصريف وتوزيع الإنتاج على جميع المراحل التي تجتازها السلعة في أماكن تجميعها حتى وصولها إلى المستهلك[1].

الفرع الرابع: أهمية التسويق الزراعي

يعتبر نظام التسويق الزراعي الكفء عاملا حاسما في دفع عجلة التنمية الزراعية، فهو مكمل للتطوير في الإنتاج الزراعي، كما أنه يعتبر حلقة الوصل الرئيسية بين الريف والحضر، وكذلك فإن رفع الكفاءة للنظام التسويقي يؤدي الى زيادة الاكتفاء الذاتي في الغذاء و يؤدي الى زيادة في الدخل المتأتي من الصادرات الزراعية.

أولا : يعمل النظام التسويقي على ضمان انسياب المنتجات الزراعية من المنتج الى المستهلك عن طريق توفير المنافذ التسويقية الملائمة ومن خلال زيادة دخول المنتجين والتي بدورها تؤدي الى زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي.

---

[1]-سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص ص 171-172.

ثانيا: يعمل النظام التسويقي على توفير مستلزمات الإنتاج مثل البذور والأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات واستعمال مستلزمات الإنتاج بشكلها المتطور والمناسب يؤدي الى زيادة الإنتاجية وبالتالي الى زيادة الإنتاج.

ثالثا: يعمل النظام التسويقي الكفء على تخفيض الخسائر الناتجة عن الفقد والتلف بعد حصاد أو جمع المحصول مما يؤدي الى زيادة في دخله.

رابعا: بالإضافة إلى الوظائف الفيزيقية التي يؤديها النظام التسويقي فإنه أيضا يعمل على إيصال المعلومات التسويقية بشكل خاص والمعلومات الفنية المتعلقة بالإنتاج والتي تتضمن:

1-أية تعديلات تنظيمية على المستويات المختلفة للمسلك التسويقي.

2-الاتجاهات العامة للأسعار والطلب.

3-وجهات نظر السياسات الحكومية والقطاع الخاص.

4-أية معلومات تسويقية أخرى.

خامسا: تؤدي زيادة الإنتاج الى ضرورة توفير صناعات للعبوات وصناعات غذائية تتركز

في مواقع الإنتاج مما يساعد على تطوير المناطق الريفية[1].

سادسا: يعمل النظام التسويقي بشكل غير مناسب على زيادة فرص العمل ومن خلال العمل يزداد الدخل فيه، هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الانفاق المحلي مما يؤدي في النهاية الى تطوير هذا القطاع.

[1]-عادل حسن خليفة الأمين، مرجع سابق، ص ص 10-11.

المطلب الثالث: السياسات التمويلية والاستثمار الزراعي

من أهم السياسات الزراعية سياسة التمويل والاستثمار حيث تعتبر أن من أهم دعائم النمو الاقتصادي لتنمية ودعم القطاع الزراعي عن طريق تقديم القروض والإعانات بهدف دعم الإنتاج وتمويل الاستثمار الزراعي.

الفرع الأول: تعريف السياسات التمويلية

يعتبر التمويل الزراعي من أهم المدخلات الضرورية في العملية الإنتاجية، في العملية الإنتاجية إذ يعتمد عليه نجاح البرامج الزراعية واستخدام التقنيات اعتمادا أساسيا، خاصة وأن تدفق التمويل من مصادره المضمونة بالقدر المناسب وفي وقت المناسب، يؤثر تأثيرا مباشرا على معدلات الإنتاج كانت مصادر التمويل تنحصر في تسهيلات الحكومة، المقابلة بعض التزامات الصيانة والاستبدال سواء برامج التنمية أو عن طريق تقديم القروض الحسنة ويشمل تدفقات النقد الأجنبي من التسهيلات الخارجية، ويشمل أيضا البنك الزراعي والتمويل الذاتي ومساهمة الأسر في الإنتاج الزراعي، والتمويل من المصادر غير الرسمية تقليدية[1].

تعتبر السياسة التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي وعادة ما ترتبط هذه السياسة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة وأولوياتها ،كما تعتبر السياسة التمويلية من أهم السياسات المؤثرة على الإنتاجية والنمو الاستقرار في الإنتاج الزراعي، فتوفر الأموال اللازمة للمشروعات الزراعية من إصلاح للأراضي وتوفير الخدمات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج

[1]-شوهق عيسى مكي، أثر سياسات التحرير الاقتصادي على القطاع الزراعي خلال الفترة 1992–2002، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، 2003، ص 59.

الزراعي يعتبر من مهام السياسة الزراعية، ويتم تمويل هاته المشروعات عن طريق القروض أو عن طريق تقديم الإعانات وتقديم الحوافز لدعم الإنتاج الزراعي[1].

الفرع الثاني: صيغ التمويل بالمحفظة

اختار إدارة المحفظة الصيغ التمويلية التالية[2]:

1-**المرابحة** : وهذه الصيغة اختيرت للتعامل مع النشاطات التجارية للقطاع الزراعي (الصادرات الواردات و التجارة الخارجية) وقد طبقت المحفظة هذه الصيغة لمدخلات الإنتاج الزراعي من أسمدة ومبيدات حشائشية ومبيدات حشرية ...إلخ وزودت المحفظة الاتحادات الزراعية بكل هذه السلع وقد حددت هامش مرابحة 10 % على أساس سعر البيع.

2-**بيع السلم:** استخدمت هذه الصيغة لتمويل عمليات الزراعة بالمشاريع الزراعية المختلفة، تقوم بموجبها المحفظة بتسليم مبلغ التمويل نقدا لاستغلاله في العمليات الزراعية يتيح لها المستفيد على أن يقوم المستفيد بتسليم كمية محددة من إنتاجه الزراعي لإدارة المحفظة، بعد الحصاد مباشرة وفق سعر يتم الانفاق عليه مسبقا بين إدارة المحفظة والتعاونيات أو المشاريع الزراعية المختلفة .

3-**المشاركة:** هذه الصيغة تقوم على مبدأ المشاركة بين مبالغ التمويل والمستفيد، حيث تدخل إدارة المحفظة في المشاركة مع العميل على أن يساهم العميل في رأس المال الثابت والتشغيلي بنسب محددة يتم على ضوئها اقتسام الأرباح أو الخسائر، وقد اقترحت إدارة المحفظة أن يتم استعمال هذه الصيغة مستقبلا، وذلك بعض الترتيبات الإدارية والمالية مع التعاونيات.

---

[1]-سايح بن بوزيد، مرجع سابق ، 2006، ص 39.

[2]- شواهق عيسى مكي، مرجع سابق، ص 60.

الفرع الثالث: سياسات الاستثمار الزراعي

تعتبر سياسات الاستثمار على أنها مجموعة قواعد وقوانين التي تتخذها الدولة ، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية خاصة في إطار تحقيق الاستثمار الزراعي بالاستخدام الأمثل للعوامل الإنتاج المتوافرة من أجل الحصول على العائد.

1- تعريف سياسات الاستثمار

ينطوي مفهوم سياسات الاستثمار على أنها لا تخرج عن كونها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة) في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، وبالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة[1].

2-تعريف سياسات الإستثمار الزراعي

الاستخدام عوامل الإنتاج الزراعي المتوافرة من الأرض والعمل ورأس المال...، وتشغيلها بقصد إنتاج منتجات زراعية لسد حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة وتختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي نظام الإنتاج الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي ممكن، وبما يحقق معظمه الربح.

ويعتبر الاستثمار الموظف في قطاع الزراعة من المحددات الرئيسية لمعدل النمو في القطاع الزراعي وبالتالي إيجاد فرص عمل إضافية اذ أنه يتوقف على الاستثمار المتاح إمكانات تطوير

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2003، ص 180.

أساليب الإنتاج ومستوى التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة وكذلك إمكانات إضافة أرض زراعية جديدة[1].

الاستثمار الزراعي بأنواعه المختلفة سواء استثمار مباشر أو استثمار غير مباشر أو حتى استثمار محلي أو أجنبي، وتشجيعه هو أحد أهم الطرق لمواجهة أزمة الغذاء العالمي، وأيضا أكدت التوصيات على تحسين ظروف التسويق والتوزيع و التعبئة وهو ما يعني زيادة الاستثمارات الزراعية أيضا زيادة المخصصات المالية لدعم قطاعي النقل والتخزين وتحسين نظم الاعتماد المصرفي ونظم الايصال الشبكي لتشجيع المستثمرين على التوسع في قطاع الإنتاج الزرعي[2]، إن الاستثمار الزراعي يحتاج إلى تضافر الجهود العربية في هذا المجال والتنسيق منعا للتضارب أو الازدواج دون أن يكون هذا التنسيق قيدا على العمل العربي المشترك، بمعنى أنه يتم ذلك من خلال مجلس الوحدة الاقتصادية كقيام هيئة عربية مثلا للاستثمار الزراعي، كأن تكون الشركة العربية للزراعة والإنتاج الغذائي، وتضم في عضويتها كافة المؤسسات الزراعية[3].

---

[1]-دعاء ممدوح محمد و يحي عبد الرحمن يحي، تحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، 92(3)، 2014، ص 1177.

[2]–توهامي إبراهيم و طرفاني عتيقة، الزراعة و الأمن الغذائي، ص 8 ، تاريخ الاطلاع 2017/12/10، حسب الموقع الالكتروني.

www.bensaidamine.yolasite.com

[3]–عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،2009، ص 65.

3-أهداف سياسات الاستثمار

1-أن القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير تقوم بها الحكومة أو الدولة ولابد أن تتسم بالوضوح والثبات والاستقرار.

2-أن هناك مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار على المستوى القومي وترتبط بمجموعة من المعايير لتقييم الاستثمار من جهة نظر المجتمع وتحكم على جدوى الاستثمارات المنفذة من عدمه .

3-أن هناك مناخ استثمار ينطوي على مجموعة من المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها من عدمه، وتتوقف كفاءة سياسات الاستثمار على مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة .

4-أن سياسات الاستثمار طالما أنها مجموعة من القواعد والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية، فإنها تنطوي على عدة أنواع لسياسات الاستثمار من حيث حجم و أولويات الاستثمار، وتوزيعه القطاعي والإقليمي وجنسية الاستثمار وملكيته واستراتيجية الإنتاجية ونمطه ومصادر تمويله.

5-أن توجهات سياسات الاستثمار يمكن أن تتغير من فترة لأخرى مع تغير الأولويات والأهداف.

6-أن سياسات الاستثمار لا بد أن تكون تحفيزية أي تدفع المستثمرين وقبلهم المدخرين في القنوات التي تحقق الأهداف المطلوبة وفي المجالات والأنشطة والقطاعات المرغوبة.

7-أن هناك حاجة لوجود سياسات استثمار على المستوى القومي تتميز بالكفاءة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، وتعمل على توزيع الاستثمارات بين الأنشطة والقطاعات والأقاليم بصورة تحقق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن، وتتعمق الحاجة إلى سياسات الاستثمار ذات الكفاءة من منطلق أن آثارها تقع على المجتمع ككل وأن أي خطأ في تصميم السياسة يؤثر على المجتمع ككل، فعلى سبيل المثال إذا لم تساهم سياسات الاستثمار في تحقيق هدف التوظف بالصورة المطلوبة فإن ذلك يؤدي الى وجود مشكلة بطالة بما تحمله من آثار عديدة تؤثر على المجتمع كله غالبا.

8-إن أهداف سياسات الاستثمار تتحدد غالبا في تحقيق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن وتحقيق التوظف الكامل، وزيادة القيمة المضافة القومية (الناتج القومي) والمساهمة في دعم ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة الوطنية بخلاف بعض الأهداف الفرعية الأخرى[1].

4-سياسات التمويل والاستثمار

ترتكز سياسة دعم القطاع الزراعي على السياسات الاستثمارية والتمويلية في معظم الدول العربية، وعلى الرغم من تخصيص موازنات معينة لتنمية هذا القطاع، فمن الملاحظ انخفاض هذه النسب مقارنة مع غيرها من القطاعات كالصناعة والتجارة والخدمات. قد عمدت الدول العربية إلى إنشاء مؤسسات الإقراض الزراعي بهدف تحفيز الأفراد والمؤسسات على توجيه جزء من مدخراتهم في الأنشطة الزراعية، كما عمدت إلى زيادة رؤوس أموالها في هذه المؤسسات.

وينحصر عمل المؤسسات الإقراض الزراعي في بعض الدول العربية في تقديم القروض في شروط ميسرة، ويتعدى ذلك في دول أخرى ليشمل تقديم الخدمات الزراعية الأخرى وخدمات

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 180-181.

الإرشاد ومدخلات الإنتاج والتسويق، كما تقدم بعض هذه المؤسسات القروض للأفراد والتعاونيات والبعض الآخر للأفراد فقط، وذلك بمختلف أنواع النشاط الزراعي ولفترات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. وقد شهدت فترة الثمانينات تزايد في الطلب على التمويل الزراعي نظرا للتطوير الذي شهده القطاع في تلك الفترة في معظم الدول العربية.

ومن المفيد الإشارة إلى أن بعض الدول العربية تتوفر لديها موارد طبيعية وبرية جاهزة لتنمية الزراعة، ولكن تنقصها الموارد المالية، وعلى العكس من ذلك فان هناك دولا عربية أخرى تنقصها الموارد الطبيعية والبشرية و تتمتع بالموارد المالية للاستثمار، بمعنى آخر فان الدول العربية تتصف بظاهرة اختلال توفر الموارد الرأسمالية، ما يؤدي إلى تباين برامج وأساليب وأهداف السياسات بين هذه الدول. ويمكن إيجاز مصادر تمويل الاستثمار الزراعي في الدول العربية:

-القروض محلية

-قروض خارجية مباشرة لتمويل الاستثمار الزراعي.

-تمويل ذاتي من قبل الأفراد والمؤسسات

-قروض مصرفية، سواء من البنوك الزراعية المتخصصة أو البنوك التجارية

-صناديق التنمية الزراعية

-مؤسسات التمويل العربية[1].

ويمكن التعرف على أنواع السياسات الاستثمارية والاقراضية من واقع تجربة الدول العربية بالإقراض والائتمان، كما يلي:

[1]-خليل حسين، مرجع سابق، ص ص 343-344.

1-أقطار التخطيط المركزي

حيث تتولى الحكومة ممثلة بالقطاع العام، توفير الأموال اللازمة للقروض الزراعية وفق الخطة الزراعية المقرة من أجهزة التخطيط المركزية، والتي تتحدد من خلالها كمية الأموال اللازمة للزراعة، والمستلزمات الزراعية اللازمة والأسعار، وأسعار الفائدة، كما تتولى الشركات والمؤسسات العمة مهمة الاستيراد والتوزيع. وقد تحدد هذه الأجهزة كمية الصادرات والموارد اللازمة لتلبية الطلب على العملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ الخطة الزراعية. وأمثلة هذه الأقطار سوريا وليبيا.

2-الأقطار ذات الاقتصاد الحر

تشمل الدول التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي، والتي يتم بها التمويل والإقراض الزراعي عن طريق المؤسسات المالية الخاصة. وقد أعطيت الصلاحيات الكاملة في مزاولة هذا النشاط وفق معايير السوق. ومن بين هذه الأقطار مصر والمغرب و تونس وموريتانيا والأردن و دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد اتسم الإقراض والائتمان في هذه الدول بالسيطرة.

القطاع الخاص، مع بقاء القطاع العام ليقوم بتوفير مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج وتمويل الصادرات وتشجيعها كما في المغرب، وقد اتسم الأداء العام لهذه المجموعة بالاستقرار حيث زادت حصة الزراعة من إجمالي القروض الممنوحة في كل من مصر والمغرب والأردن كما استقرت أسعار الفائدة في عام 1994 عند مستويات تتراوح بين 6.5% في الأردن ونحو 18 % في موريتانيا. كما انخفضت أسعار الفائدة في مصر من17 %الى12.6 %لنفس السنة.

وحسب التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لعام 1995، فإنه عند تقييم الأداء المتعلق بتوفير الخدمات الائتمانية والاقراضية للقطاع الزراعي، يتضح أن هناك إيجابيات قد تحققت وتحتاج الى تدعيم وخصوصا في ما تعلق بدور القطاع الخاص في التمويل والإقراض.

غير أن هناك أهم المحددات هو توفر الموارد المالية اللازمة بالعملات الأجنبية لمقابلة احتياجات القطاع الزراعي والتي يأتي حلها خلال تنمية الصادرات الزراعية.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم التمويل في القطاع الزراعي يتم في القطاعات الأقل مخاطرة كالقطاع المروي، وفي المناطق مضمونة الأمطار، أما المناطق قليلة الأمطار فيتم الاعتماد فيها على التمويل الذاتي.

أما عن دور مؤسسات التمويل العربية، فقد قدمت خطوط ائتمان لتعزيز قدرات بنوك التسليف الزراعية العربية، من أجل توفير تسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة لصغار المزارعين[1].

[1]-السياسات الزراعية، المعهد العربي للتخطيط، ص ص 6-7، تاريخ الاطلاع 2017/09/20، حسب الموقع الالكتروني.
www.arab_api.org

خلاصة الفصل الأول

تناولنا في هذا الفصل مدخل لعلم الاقتصاد الزراعي وأهم فروعه ، باعتباره فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يعمل على تطبيق المبادئ والقوانين الاقتصادية في المجال الزراعي ، من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، ثم لأهم المفاهيم المتعلقة بالزراعة ومراحل التي مرت بها عبر العصور منذ نشأة الانسان وهو يعتمد لجلب قوته من الزراعة و الأرض وأهم أنواعها التي تختلف من دولة الى أخرى حسب الاقتصاديات الزراعية.

وبفضل السياسات الزراعية التي هي مجموعة من القوانين والإجراءات التي تتخذها الدولة في القطاع الزراعي، وتختلف هذه السياسات باختلاف الأهداف والأهمية بالنسبة لمكوناتها حسب اختلاف الدول، منها السياسات السعرية والتسويقية والإصلاح والإرشاد والتمويل والاستثمار وغيرها من السياسات الزراعية، التي تعتمد عليها إلى وضع خطط وبرامج تنموية للنهوض بالقطاع الزراعي خاصة الدول النامية منها التي تعتمد على القطاع الزراعي بدرجة كبيرة.

الفصل الثاني

السياسات الزراعية خـــلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تمهيد

بعد الاستقلال قامت الجزائر بإعادة النظر في مختلف قطاعاتها الاقتصادية، خاصة القطاع الزراعي الذي كان من الأولويات الحكومة بعدما عرف تدهور بإتلاف المحاصيل الزراعية من قبل الاحتلال الفرنسي، وبالرغم من هذا تبنت الدولة عدة إصلاحات اقتصادية وهذا بتنفيذ عدة سياسات زراعية تسعى من خلالها إلى إعادة النهوض بالقطاع، الذي يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية للبلاد في إطار سياسة التسيير الذاتي وسياسة الثورة الزراعية وسياسة إعادة الهيكلة، التي كانت جلها تهدف إلى هدف واحد وهو تحسين الظروف المعيشية للسكان وحل المشاكل الاقتصادية والسياسية.

ورغم الإصلاحات التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال وفي ظل تذبذب أسعار البترول، سعت الدولة إلى إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهذا في إطار مسعى الدولة لتطوير القطاع الزراعي وتحديد وسائل التنمية الريفية بالزيادة في الإنتاج والإنتاجية، من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والدخول إلى الأسواق العالمية.

وضمن مسعى الدولة تبنت الجزائر استراتيجية تنموية جديدة، في إطار إنعاش الاقتصاد الوطني حيث تمثلت في البرامج التنموية الذي امتدت منذ 2001-2014 بداية من برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو من2010-2014، وبرنامج خماسي اخر من 2015-2019 في إطار النمو الاقتصادي، وإعطاء أهمية للقطاع الزراعي يهدف إلى توفير مناصب الشغل وتحسين الظروف المعيشية للسكان وتوفير السكن والمرافق الاجتماعية بالريف الجزائري.

قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية كما يلي:

المبحث الأول: السياسات الزراعية خلال الفترة (1962 –1999)

المبحث الثاني: السياسات الزراعية خلال الفترة (2000–2008)

المبحث الثالث: استراتيجية تنموية للقطاع الزراعي خلال الفترة (2000–2019)

المبحث الأول: السياسات الزراعية خلال الفترة(1962-1999)

خرجت الجزائر بعد الاستقلال بعدة مخلفات للاستعمار، الذي كان لها أثر في إعادة هيكلة جميع القطاعات الاقتصادية الذي شهدتها عدة إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية ونخص بالذكر القطاع الزراعي، الذي كان من أولويات الحكومة التي شهدت عدة اصلاحات بفضل سياسات التسيير الذاتي وسياسة الثورة الزراعية وسياسة إعادة الهيكلة.

المطلب الأول: السياسات الزراعية خلال الفترة 1962-1989

تعتبر السياسة الزراعية هي أداة الدولة في القطاع الزراعي، لكونها تهدف إلى تحقيق هدفين أساسين هما:

1-زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي بصفة عامة، والموجه منه إلى إنتاج الغذاء بصورة خاصة، وذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من خلال هدفين فرعيين، هما:

أ-زيادة المستغل زراعيا من الموارد الطبيعية المتاحة، وخاصة منها الأرض والمياه، وذلك في ما يعرف بأهداف التوسع الأفقي في الزراعة.

ب-زيادة إنتاجية وحدة الموارد الطبيعية والبشرية المستغلة والمشتغلة في الزراعة، في ما يعرف بأهداف التوسع الرأسي في الزراعة.

2-العمل على زيادة حجم الصادرات الزراعية لتعويض حجم الواردات الزراعية التي تضطر إليها كافة الدول، وبخاصة النامية منها لسد فجوة الاكتفاء الذاتي.

وفي هذا السياق ينبغي علينا أن نتساءل: هل استطاعت الجزائر أن تحقق هذه الأهداف من خلال السياسات الزراعية المتعاقبة، التي عرفتها في مسارها ومن أجل ذلك، سوف نتعرض، ضمن هذا المحور، لأهم السياسات الزراعية في الجزائر التي عرفتها منذ الاستقلال، مع التركيز على تلك السياسات المتبعة ابتداء من عشرية التسعينيات من القرن العشرين حين التحول إلى اقتصاد السوق، وذلك لمعرفة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي في هذا القطاع الحيوي[1].

الفرع الأول: سياسة التسيير الذاتي

ومنذ انتفاضة 19 يونيو سنة 1965، دخل التسيير الذاتي في مرحلة اللامركزية، التي أعادت للجماعات العمالية امتيازاتها بشكل تدريجي، وإن الامر رقم 68-653 الصادر في 30 ديسمبر سنة 1968 الذي استتبعته جهود الاستثمار، قد عزز وضاعف حركة التجديد للتسيير الذاتي وأصبغ عليه طابع الاختيار الامتيازي لفائدة اشتراكية ديمقراطية ومآل ذلك بالضبط، وهو توسيع وتنمية التسيير الديمقراطي للمزارع المسيرة ذاتيا وتطوير العمال إلى مستوى المنتجين المسؤولين حيث يستفيدون فعلا من ثمار عملهم في التسيير الذاتي.[2]

وبصفة عامة فإن إقامة نظام التسيير الذاتي في هذا القطاع كان يهدف إلى:

- المحافظة على الأراضي الفلاحية .

- منع كل عمليات البيع والشراء التي كان بالإمكان عقدها بين المعمرين وبعض الأفراد الجزائريين سواء كان ذلك يخص:

---

[1]-فوزية غربي، الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2011، ص ص 126-127.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ميثاق الثورة الزراعية، العدد 97،1971، ص 1632.

*الأراضي الفلاحية أو السكنات.

*التجهيزات الفلاحية المختلفة .

وبناء على ما سبق فقد عاد إلى القطاع الفلاحي المسير ذاتيا حوالي 22000 مزرعة تشمل على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 2400000 هكتار من أحسن الأراضي الجزائرية يقع معظمها في الشمال، مجهزة بأحسن الوسائل من جرارات ومعدات مختلفة.

كما أن القطاع كان يحتوي في هذه الفترة على:

– أكبر المساحات الخاصة بالكروم " المنتجة للخمر "

–أكبر المساحة الخاصة بحقول الحمضيات.

–أكبر المساحة الخاصة بإنتاج الخضر المختلفة سواء منها الصناعية أو السوقية.

وبالتالي فإن القطاع كان يساهم بحوالي 60 % من الإنتاج الفلاحي وأن معظم الصادرات هي من إنتاج هذا القطاع لكونه موجه لإنتاج احتياجات فرنسا بصفة خاصة وأروبا بصفة عامة.

والجدول التالي يوضح عدد المزارع ومساحتها في القطاع المسير ذاتيا:

الجدول رقم (2-1): عدد الاستغلاليات والمساحة الخاصة بها في القطاع المسير ذاتيا

	الاستغلال		المساحة الموافقة	
	العدد	%	العدد	%
أقل من 100 هكتار	67	3.06	3730	0.16
من 100 الى أقل من 500 هكتار	686	30.6	213130	
من 500 الى أقل من 1000 هكتار	620	29	447715	
من 1000 الى أقل من 2000هكتار	510	23	711155	
من 2000 الى أقل من 5000 هكتار	286	12.9	813130	
من 5000 هكتار فأكثر	22	1.1	144000	
المجموع	2191	100	2392860	

https : elearn.univ-ouargla.dz 17/03/2018

من هذا الجدول نلاحظ أن هيكل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا لم يكن منسجم حيث كانت هناك استغلالات كبيرة، لم يكن بإمكان عمال الاستغلالية تسيرها على أحسن وجه مهما كانت القوانين الخاصة بلجان التسيير الذاتي التي كانت تحدد مسؤولية كل من المدير والرئيس والمرؤوس والأمر الذي أدى إلى عدم الاستغلال الأمثل لمثل هذه المزارع، لأن هذا القطاع كان يفقد إلى اليد العاملة المؤهلة والإطارات الخاصة بالتسيير، وهكذا فإن القرارات والمراسيم التي صدرت في سنة 1963 والتي أيدت التسيير الذاتي، من جهة أدت إلى بدأ تدخل الدولة في عملية التسيير لمزارع هذا القطاع بطريقة مباشرة بواسطة تنصيب[1].

[1] -https :elearn.univ-ouargla.dz, p p 51-52, 17/03/2018.

الفرع الثاني: سياسة الثورة الزراعية

تهدف سياسة الثورة الزراعية إلى القضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الاستعمار بتحقيق مجموعة من الأهداف والدوافع في تطوير القطاع الزراعي من أجل خلق الظروف الملائمة للتنمية الزراعية.

أولا: سياسة الثورة الزراعية

نظرا إلى ما آل إليه القطاع الزراعي من ركود و تخلف، فقد جاءت الثورة الزراعية بمقتضى الأمر 71 المؤرخ في 8 تشرين الثاني /نوفمبر 1971 لتجاوز ذلك، بسعيها إلى القضاء على الوضع الذي يكرس التفاوت في الملكيات الزراعية، ولذي كان سائدا بشكل واضح، ولتعيد توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادل، وذلك من أجل:

-زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

-زيادة التشغيل وتحسين مستوى اليد العاملة.

-القضاء على علاقات الإنتاج القديمة .

وبصفة عامة، فإن الثورة الزراعية ترمي إلى القضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الاستعمار، وبالتالي خلق بنى جديدة للإنتاج تسمح بدخول مجموع الزراعة في السوق الوطنية [1].

إن الثورة الزراعية، هي ثورة على أوضاع المعيشة وثورة على العمل في الأرياف. وهي لا تعدو أن تكون عاملا لإزالة كافة النواقص القاهرة والتناقضات المعرقلة للتنمية الفلاحية واستبدال

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص ص 130-131.

العلاقات الإنتاجية المؤسسة على استغلال العمل الذي كان عامل افقار للفلاحين بعلاقات جديدة مؤسسة على أولوية العمل لملكية الأرض.

إن الأهمية السياسية والاجتماعية للثورة الزراعية والسعي المبذول للإسراع في تنمية البلاد يفرضان انجاز هذه الثورة في نطاق مخطط عمل متماسك.

فالثورة الزراعية هي عملية لا بد أن تكتسي الطابع العام والشامل، لأنها تشمل كافة نواحي المعيشة والعمل في الزراعة. فهي ترمى إلى تصفية التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي السائد في الأرياف. ومع ذلك فان اتساع الأهداف هذه الأهداف يتطلب حتميا بعض التدريج في إنجازها ليكون ذلك منطبقا على مركب الأوضاع والتنوع الذي يتميز به العالم الريفي.

وحسب امر رقم 71–73 مؤرخ في 20 رمضان عام 1391 الموافق 8 نوفمبر سنة 1971 يتضمن الثورة الزراعية حسب **المادة الأولى:** "**الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها**".

تستهدف الثورة الزراعية القضاء على استغلال الانسان لأخيه الانسان وتنظيم الانتفاع من الأرض ووسائل فلاحتها بشكل يأتي معه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة وضمان التوزيع العادل للدخل الفلاحي.

إن الثورة الزراعية تقوم لتحول بشكل جذري، أوضاع المعيشة والعمل في الأرياف[1].

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 1636–1642.

الفرع الثالث: سياسة إعادة الهيكلة وإجراءات تنفيذها

شهدت الجزائر إصلاحات اقتصادية هامة بعد الانخفاض الحاد لأسعار البترول سنة 1986 الذي كان له دور في إعادة الهيكلة لجميع القطاعات الاقتصادية، بإجراء تنفيذها بالدخول إلى نظام اقتصاد السوق وتحرير الأسعار.

أولا: سياسة إعادة الهيكلة

تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 1981/03/17 وكذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم 77 الصادر في 1981/10/15 والذي يهدف الى إنشاء وحدات إنتاجية قوية و متماسكة والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير و قد شمل ذلك كل أشكال الملكية الزراعية سواء تعاونيات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي أو تعاونيات القطاع الخاص وقدماء المجاهدين.

إن الإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية خلال هذه المرحلة تمخضت عنها نتائج سلبية تمثلت في ضعف الإنتاج الزراعي وعدم تلبيته لحاجات السكان المتزايدة هذا بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات في قطاع الزراعة عموما والتي لم تتجاوز 17 % من إجمالي الاستثمارات طيلة فترة المخططات.

بعد هذه النتائج السلبية قامت الدولة بإنشاء نظام جديد لاستصلاح الأراضي وهو نظام الحيازة عن طريق الاستصلاح APFA بموجب القانون 83/18 المؤرخ في 1983/08/13 والذي ينص على حيازة الأراضي و تمليكها بطريقتين:

-استصلاح شخصي من طرف الأفراد وبتمويل ذاتي مع التمليك بعد خمس سنوات إذا اثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح وهو ما يسمى بالاستصلاح خارج المحيط[1].

ثانيا : إجراءات تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية

تم تنفيذ برامج التعديل الهيكلي بعدد من الإجراءات منها:

1-قيام الدول بزيادة سعر صرف للدينار الجزائري بنسبة30 % وذلك خلال الفترة(1986-1988)

2-إلغاء احتكار الدولة لنشاطات الإنتاج الزراعي (أكثر من 60 %) حيث قامت في عام 1988 بتحويل 3400 مزرعة (متوسط المساحة 700 هكتار) من مزارع الدولة إلى القطاع الخاص بطريق التمليك حيث تم تحويلها إلى مزارع صغيرة بمساحة 80 هكتار تملك لعدد 6-7 مزارعين (و سمح في بعض الحالات بامتلاك مزرعة ستة هكتارات للمزارع الواحد) وقد تم تقييم الأصول لهذه المزارع وتحديد الأنشطة التي كان على المزارعين دفعها.

3-تحرير الأسعار لتعكس القيمة الحقيقية لتكلفة السلع والخدمات ،مما يعطي الحافز لإنتاج السلع الأكثر ربحية حيث تم تحرير أسعار جميع السلع الزراعية عدا أسعار الحبوب والبقوليات والألبان التي ظلت تتمتع بعض الدعم في اطار سياسة التوسع في انتاجها عن طريق الحوافز السعرية.

4-إزالة الدعم عن مدخلات الإنتاج مثل الأسمدة والمبيدات و الآلات الزراعية (فيما عدا البذور المحسنة التي تتمتع بدعم يتراوح بين (10،20%) وذلك لغرض ترشيد استخدام الموارد

[1] - حاوشين ابتسام، السياسات الزراعية وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدرسات، العدد السادس، 2014، ص ص 104-105.

والتعامل بالقيمة الحقيقية لمدخلات الإنتاج في تحديد التكاليف الإنتاجية الاجمالية وينطبق هذا الاجراء أيضا على رفع أسعار الخدمات التي تقدم للمزارعين.

5-كما تم في القطاع الزراعي إلغاء تبعية الجمعيات الزراعية للدولة و أصبحت تعمل في توفير مستلزمات الإنتاج وفق قواعد نظام السوق دون تدخل.

6-تم إلغاء توجيه الدولة لقطاع الائتمان حيث أصبحت المؤسسات المعنية تتعامل مع المزارع مباشرة في تمويل الاستثمار، وشمل التغيير أيضا إلغاء تبعية المصرف المركزي الجزائري لوزارة المالية تماشيا مع الدور الجديد الذي يلعبه في توزيع الائتمان و تحديد أسعار الصرف بحرية تبعا لقواعد نظام السوق، الجديد بالذكر إن هذه الإجراءات التي تمت فيما يخص القطاع الزراعي تمت بشكل تدريجي ولازالت هناك العديد من الإجراءات التي يجب أن تنفذ لاستكمال التحول والتغيير الهيكلي في القطاع الزراعي[1].

الفرع الرابع: مضمون وأهداف قانون المستثمرات الفلاحية

بعد الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدولة، عمدت على إنشاء مستثمرات فلاحية وذلك حسب قانون 87-19 في عام 1987 الذي يتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية، بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني.

أولا : مضمون قانون المستثمرات الفلاحية

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من تنفيذ عدة اصلاحات تمس القطاع الفلاحي إلا أنه عرف عجز كبير في تطويره بسبب عدة مشاكل كانت تواجهه من جميع النواحي سواءا من الناحية

[1]- جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الخرطوم، 1994، ص ص 88-89.

المادية أو البشرية ، حيث أدت بالدولة إلى إعادة النظر في القطاع بإنشاء مستثمرات فلاحية الذي تم تحديدها قانون 87-19 في عام 1987، حيث يتضمن هذا قانون ضبط كيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم بالاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية من أجل رفع إنتاج و الانتاجية، الذي من شأنه يحقق متطلبات الاقتصاد الوطني من أجل تلبية حاجات السكان من الغذاء وتخفيف عبئ الاستيراد من الغذاء الذي أثقل ميزانية الدولة.

ثانيا: أهداف قانون المستثمرات الفلاحية

يهدف هذا القانون الى تحديد قواعد استغلال الأراضي الفلاحية بموجب المادة 19 من القانون رقم 84-16 المؤرخ في 30 يونيو سنة 1984 في تحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، حيث يستهدف هذا القانون على الخصوص ما يلي:

-ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثل.

-رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني

-تمكين المنتجين من ممارسة مسؤوليتهم في استغلال الأراضي.

-ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية.

-إقامة صلة خاصة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج[1].

[1]-قانون رقم 87-19 مؤرخ في 17 ربيع الثاني 1408 الموافق 8 ديسمبر سنة 1987 يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية من الجريدة الرسمية، لعدد 50، ص1919.

المطلب الثاني: السياسات الزراعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة(1990-1999)

بعد أزمة 1986، تم لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للاستفادة من القروض، بسبب تدهور الوضعية الاقتصادية آنذاك بالتزايد في المديونية، إلى تطبيق إلى برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي، بهدف تحقيق التوازنات الكبرى من أجل تحقيق النمو الاقتصادي في إطار الاستقرار المالي والنقدي، ولعل أهم المحاور الأساسية لهذه البرامج في ما يخص القطاع الفلاحي ما تضمنته من:

-تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب والحليب

-تخفيض قيمة العملة الوطنية بحوالي 97 في المئة

-تحرير التجارة الخارجية و تخفيض الرسوم الجمركية

-إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي[1].

الفرع الأول: قانون التوجيه العقاري

صدر قانون رقم 90-25 في أول جمادى الاول عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 يتضمن التوجيه العقاري حيث يحدد هذا القانون القوام التقني والنظام القانوني للأملاك العقارية وأدوات تدخل الدولة والجماعات والهيئات العمومية.

[1]- عماري زهير، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة(2009/1980)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013، ص 77.

أولا –القوام التقني في الأملاك العقارية

يشمل القوام التقني على 07 خصائص يتميزه منها الأراضي الفلاحية، والأرض ذات والجهة الفلاحية، والاراضي الرعوية والأراضي ذات الوجهة الرعوية، والاراضي الغابية والأراضي ذات الوجهة الغابية، الأراضي الحلفاوية، والاراضي الصحراوية والارض العامرة والأرض القابلة للتعمير المساحات والمواقع المحمية، حيث تعد الأراضي الفلاحية أو ذات وجهة الفلاحية هي كل أرض تنتج بتدخل الانسان سنويا أو خلال عدة سنوات إنتاجا يستهلكه البشر أو الحيوان أو يستهلك في الصناعة استهلاك مباشر أو بعد تحويله، أما الأراضي الرعوية فهي تمثل كل أرض رعي يغطيها عشب طبيعي كثيف أو خفيف يشتمل على نباتات ذات دورات نباتية سنوية أو متعددة السنوات أو شجيرات، أما الأراضي الغابية هي كل أرض تغطيها غابة في شكل نباتات تفوق كثافتها 300 شجرة في الهكتار، أما فيما يخص الأراضي الصحراوية فيحدده قانون خاص قواعد وأدوات وكيفيات تدخل الدولة والجماعات المحلية، لتهيئة الاراضي الصحراوية قصد تحويلها إلى أراضي فلاحية.

ثانيا: طرق وأدوات تدخل الدولة والجماعات المحلية

نظرا إلى الأهمية الاقتصادية والوظيفية الاجتماعية المنوطة لهذه الأراضي وفي هذا الاطار يشكل الاستثمار الفعلي والمباشر أو غير المباشر على كل مالك حقوق عينية عقارية أو حائزها وعلى كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس حيازة ذلك عموما، حيث تعد أرضا غي مستثمرة، حيث تعتبر كل قطعة أرض فلاحية تثبت بشهرة علنية أنها لم تستغل استغلالا فلاحيا فعليا مدة موسمين فلاحين متعاقبين على الأقل، حيث أنه اذ ثبت عدم الاستثمار أرض فلاحية ينذر المستثمر ليستأنف

استثمارها، واذا بقيت الأرض غير مستثمرة لدى انتهاء أجل جديد مدته(01) سنة تقوم الهيئة العمومية المخولة لهذا الغرض بما يأتي:

-وضع الارض حيز الاستثمار لحساب وعلى نفقة المالك أو الحائز الظاهر اذا كان المالك الحقيقي غير معروف.

-أو عرض الارض للتأجير

-أو بيعها إذا كانت خصبة جدا، أو خصبة[1].

الفرع الثاني: برنامج التثبيت الاقتصادي افريل 1994 إلى مارس 1995

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع المؤسسات النقد الدولية وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة أخرى إلى إبرام اتفاقية للحصول على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مع نادي باريس ولندن. ولقد جاء في رسالة النية عدة اصلاحات تنوي الدولة تفعليها في الواقع باتباع استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق و التخفيف من المشاكل الاجتماعية كالسكن والبطالة ويمكن تلخيص اهداف هذا الاتفاق فيما يلي:

-تعميق الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد واعادة هيكلة مؤسسات الدولة

-استعادة وتيرة النمو الاقتصادي و تحقيق معدل نمو بين 3% و6% مع مواصلة تحرير الاسعار والغاء دعمها وتعديل قيمة الدينار.

[1]-انظر الى قانون رقم 90-25 مؤرخ في أو جمادى الأول عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 يتضمن التوجيه العقاري لجريدة الرسمية، لعدد 49.

-تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%.

-الاهتمام بالقطاع الزراعي وترقية قطاع الأشغال العمومية والمؤسسات و البناء.

-رفع أسعار الفائدة المطبقة في اعادة تمويل البنوك[1].

-تقليص الاعفاءات من الرسم على القيمة المضافة و الحقوق الجمركية.

نتجت هذه الاجراءات الى مايلي:

-بلغت نسبة الأسعار المحررة 85% من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك وتم رفع أسعار الخدمات بنسبة تتراوح من 20% إلى 30% في مجال النقل و الخدمات البريدية.

-كبح معدل التضخم في حدود 29.05%.

-تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام.

-تحرير سعر الصرف حيث يتم تحديده من خلال جلسات التسعير وتخفيض قيمة الدينار الجزائري من 23.4 دينار جزائري للدولار الواحد إلى 35.1دج، وهو ما يعادل تخفيضا قدره 50.2%

-في ديسمبر 1995 تم الاعلان عن إقامة سوق الصرف ما بين البنوك

-نهاية 1994 ارتفع مخزون العملات الأجنبية ب قيمة 1.5مليار دولار، مما جعل المخزون يصل إلى 2.6مليار دولار.

[1]- بوخاري امنة ويوسفي رشيد، برامج الاصلاح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين (1989-2015)، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 09، 2018، ص 90.

ارتفاع في أسعار المواد الغذائية قدر ب 40%، أما فيما يخص المحروقات ارتفعت بنسبة 15% وهذا يترجم تقليص الدعم المفروض من طرف الصندوق، وبالفعل تم خفض اجمالي النفقات بمبلغ 25.7مليار دولار وهذا ما أدى إلى تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى 4.4% مقابل 5.7% المقدرة في البرنامج الحكومي.

الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998

وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في اطار الاتفاقيات الموسعة للقرض والذي يمتد إلى ثلاث سنوات من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، وقد حدد مبلغ الاتفاق ب 1.169مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 79.12% من حصة الجزائر.

تتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

خفض العجز العجز في الحساب الجاري الخارجي من 6.9% من الناتج المحلي الخام سنة 1994-1995 إلى 2.2% من هذا الناتج سنة 1997-1998.

-تخفيض معدل نمو سنوي بمقدار 5% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات طوال فترة البرنامج.

-رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات ب5.5% من الناتج المحلي الخام مابين 1994-1995/1997-1998 من خلال الحد من النمو الانفاق الجاري.

-مقاربة معدل التضخم إلى المستوى الموجود في الدول الشريكة للجزائر.

-العمل على إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة وإنشاء مكاتب الصرف ابتداء من جانفي 1996 بالإضافة العمل على تخفيض الضريبة الجمركية بنسبة 50% كد أقضى[1].

المطلب الثالث: نتائج السياسات الزراعية خلال الاصلاحات الاقتصادية

خرجت الجزائر من الحرب بنتائج سلبية وخسائر مادية وبشرية كبيرة، حيث عمد المستعمر على تخريب وتجويع وتحطيم والإفساد في جميع المجالات سوآءا اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، ونخص بالذكر القطاع الزراعي الذي شهد تخريب الأراضي واتلاف المحاصيل وتحطيم وسائل الإنتاج الزراعية، ورغم هذه الخسائر الذي شهدتها الجزائر إلا أنها عمدت على النهوض من جديد بالقطاع وتطبيق إصلاحات الاقتصادية، في إطار التسيير الذاتي والثورة الزراعية وإعادة الهيكلة.

الفرع الأول: نتائج السياسات الزراعية خلال الفترة 1962-1989

إن الثورة الزراعية قد سمحت بتحقيق مكسبين أساسين، شكلا العناصر المشجعة لمجهود التنمية الزراعي وهما:

-إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها

-تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا، تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجع، مما لو كانت مجزأة ومتفرقة[2].

---

[1]- بوخاري امنة ويوسفي رشيد، مرجع سابق، ص ص 91-92.

[2]- قرامطية زهية، إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية 2006-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة البليدة 2، 2014، ص134.

فكانت نتائج تطبيق قانون 18/83 وإلى غاية 30جوان 1994 كما يلي:

الأراضي الزراعية الموزعة للاستصلاح يقع منها 7.6% في المناطق الصحراوية و29.7% في السهوب و مساحتها بلغت 360.534هكتار استفاد منها 68604 مستفيدا مع العلم أن المساحة المستصلحة فعلا و التي دخلت مجال الاستغلال تقدر ب75640هكتار أي أن نسبة إنجاز برامج الاستصلاح لم تتجاوز 21% وهي نسبة ضعيفة وهذا لعدة أسباب منها.

توزيع الأراضي دون توفير الهياكل القاعدية للاستصلاح من آبار، طرقات وكهرباء وتجهيزات الري ودون دراسة مسبقة من حيث طبيعة الأرض الجيولوجية أو الطبوغرافية.

غياب وفقدان للمعدات و الأدوات الخاصة بالإنتاج وبعملية الاستصلاح وغياب عملية الدعم المالي للمستفيدين وكذلك غياب عملية الإرشاد الفلاحي وكوادر مؤهلة لمتابعة عملية الاستصلاح.

رغم هذه العراقيل إلا أن قانون 18/83 أدى إلى زيادة المساحة الكلية الصالحة للزراعة وإعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي الذي يساهم في التنمية الزراعية وعدم النظر إلى الجانب السياسي الذي كان معقول من خلال الثورة الزراعية.

قانون 19/87 الصادر في 1987/12/08: المتضمن كبقية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية و تحديد حقوق وواجبات المنتجين.

كما أن المرسوم السابق يجدد كيفية تنظيم المستثمرات الفلاحية ونقل ملكيتها إلى المنتجين والفلاحين مقابل نقدي(حق الانتفاع) باستثناء الأراضي ويكون الاستغلال جماعيا.

بعد تنفيذ القانون 19/87 اسفرت النتائج التالية:

أدت عملية إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية إلى تجزأة 3159 مزروعة فلاحية اشتراكية تعطي مساحة إجمالية تقدر ب2469146هكتار إلى 21872 مستثمرة فلاحية جماعية و5460 مستثمرة فلاحية فردية يستفيد منها 164257 مستفيد(فلاح).

بين التحقيق الميداني أن الحجم متوسط للمستثمرات الفلاحية الفردية يتمثل في 13 هكتار وبالنسبة للمستثمرات الجماعية هو 66 هكتار و الخمسة مستفيدين[1].

الفرع الثاني: نتائج السياسات الزراعية خلال الفترة 1990-1999

أهم ما ميزها تسجيل الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات نمو سلبية بلغ متوسطها خلال من 1993-1994 ب (-1.4 %) وهو ما يعني استمرار تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدها ابتداء من سنة 1986، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما فتئ ينخفض حيث انتقل من سنة 1856 دولار أمريكي للفرد سنة 1993 إلى 1542 دولار أمريكي للفرد سنة 1994، بنسبة انخفاض قدرها 16.91 %، أما بالنسبة للفترة 1995-1998 تسجيل معدلات نمو إيجابية وصل متوسطها إلى (+3.6 %)، وتعد سنة 1998 السنة التي حقق فيها أعلى معدل له منذ سنة 1986 اذ وصل 5.1 % إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي سجل خلال الفترة السنة انخفاضا نسبته 5.1 % حيث قدر 1633 دولار أمريكي للفرد بعدما كان قد قدر 1658 دولار أمريكي للفرد سنة 1997، أما بالنسبة للفترة 1999-2000 حيث قدرت متوسط الناتج الإجمالي 2.8 %، إذ وصل

[1]-سايح بوزيد، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2006، ص ص 229-230.

متوسط سعر برميل النفط الجزائري إلى 28.5 دولار أمريكي خلال سنة 2000 وهو أعلى سعر يبلغه منذ 1991[1].

المبحث الثاني: السياسات الزراعية خلال الفترة (2000-2008)

شهدت الجزائر عدة تحولات منذ الاستقلال بعدما عرف القطاع الزراعي تدهورا كبيرا، وفي هذا الإطار عمدت الدولة إلى انتهاج سياسات زراعية باستراتيجيات جديدة هدفها تحديد وسائل التنمية الفلاحية بتطوير القطاع الفلاحي، عن طريق إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي هدفه تحقيق تنمية فلاحية ريفية، ضمن استصلاح الأراضي الفلاحية ودعم الفلاحين وتمويلهم حيث تسعى الدولة الى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عن طريق تطوير قطاع الفلاحة وتحديثه وفق أطر ومناهج جديدة كفيلة بتحسين المردودية والدخول إلى الأسواق الخارجية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية دوافعها وأهدافها خلال الفترة(2000-2004)

عند إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كانت لها عدة دوافع وأهداف، حيث سطرت الدولة

على الأمدين المتوسط والبعيد للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وذلك بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي عن طريق عصرنة المستثمرات الفلاحية من أجل تحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي.

---

[1] - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الثاني عشر، ديسمبر .2012، ص ص 245-246.

الفرع الأول: مفهوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

ينشأ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بهدف تحديد استراتيجية ووسائل التنمية الفلاحية وتخطيط النشاطات في الزمان و المكان[1]، وهو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول الى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، وكذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة، وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي تبين فيها برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، خطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم 26 نوفمبر 2000 [2].

حيث يشكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من برامج تتضمن على وجه الخصوص مجالات التدخل الأتية[3]:

-تكييف أنظمة الإنتاج

-تكثيف الإنتاج الفلاحي

-تحسين الإنتاج و الإنتاجية الفلاحيين

-تطوير أنشطة الفروع في المجال الفلاحي

---

[1]-انظر الى المادة 10 من قانون 16/08 مؤرخ في أول شعبان 1429 الموافق في 03 اوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي من الجريدة الرسمية، العدد46، ص 07.

[2]– قرامطية زهية، مرجع سابق، ص 96.

[3]- انظر المادة 11 من قانون 16/08 مؤرخ في اول شعبان 1429 الموافق في 03 اوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي من الجريدة الرسمية، العدد46، ص07.

-تثمين الانتاج الفلاحي

-المحافظة على الموارد الوراثية الحيوانية و النباتية و تطويرها

-استصلاح الاراضي

-التشجير و إعادة التشجير

-مكافحة التصحر

-تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية

-تنمية الفلاحة الجبلية

-تنمية الري و المراعي السهبية وشبه الصحراوية.

الفرع الثاني: دوافع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

قبل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كانت له عدة دوافع، منها الداخلية والخارجية وذلك كمسعى لتحديد وتأهيل القطاع الفلاحي والدخول في الأسواق الخارجية، خاصة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أولا: الدوافع الداخلية

كانت عشرية التسعينات عشرية تشجيع الفلاحة للقطاع الخاص وتحرير النظام الفلاحي، غير أن هذه الإصلاحات لم تحقق نتائج حاسمة، نظرا لتراكم بعض المشاكل المتولدة عن الإصلاحات السابقة قبل سنة 1987، أو نظرا لبروز مشاكل ناتجة عن هذا الإصلاح و قانون التوجيه العقاري.

ففيما يتعلق بإنشاء وتسيير الاستثمارات الفلاحية المدرجة ضمن المخطط الإصلاحي19/87 والذي أفرز العديد من مشاكل العقار الفلاحي، إذ ظهرت العديد من الوضعيات التي لم تستلم العقود الإدارية مما صعب عليها التعامل مع المحيط البنكي وحرمها الاستثمار المنتج في هذه المستثمرات فظروف الاستثمار الفلاحي آنذاك والوضع القانوني للأرض والبيئة الاقتصادية العامة من أهم طرح هذا الإصلاح الجديد، إضافة الى دوافع نختصرها في:

-عدم تناسق أهداف مخططات التنمية الفلاحية والوسائل الهائلة المرصودة لها من جهة و بين السياسة الفلاحية العامة من جهة أخرى.

-الأجور غير التشجيعية التي أفرزت عدم الاستقرار في الريف.

-عدم اهتمام الفلاحين بأشكال الإنتاج غير المربحة، أي الإقبال للمنتجين على إنتاج السلع الاستهلاكية المربحة والاستثمار فيها.

-عدم إعطاء الأهمية الكافية لصناعات الغذائية.

-الضغوط المتصلة بعوامل الإنتاج، إذ لم يكن للسياسة الفلاحية في مجال دعم عوامل الإنتاج الأثر المنتظر على الإنتاج، إذ أن أسعار المنتجات لم تكن تبعث على التشجيع.

الناتج يمثل نسبة9.88% سنة1997 ارتفع إلى11.15% سنة1988 ثم عاود الانخفاض إلى 10.45 % سنة 1999.

-التصرفات اللاعقلانية في عملية إنتاج الحبوب في كل مكان وعدم مراعاة الخصائص الجغرافية والمناخية في عملية الإنتاج.

ثانيا: الدوافع الخارجية

إن الانضمام الى التكتلات العالمية والتبلور في الخارطة الاقتصادية الدولية يستدعي الانضمام في قنوات العولمة كالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إقامة مناطق التبادلات الحرة إقامة الاتحادات والتكتلات التعاونية الاقتصادية ..... وغيرها وهذا ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى إحداث تغيرات على مجالات التنمية عامة وعلى القطاع الفلاحي بصفة خاصة، من أجل تحديثه وفق اطر ومناهج جديدة كفيلة بتحسين مردودية للولوج والتوغل به في الأسواق الخارجية أن نية الجزائر في ربط شراكة مع الاتحاد الأوروبي والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة تعتبران خطوة أولى لدخول عصر الاتفاقات الإقليمية والدولية والعولمة بصفة عامة واعتبارهما الشراكة والدخول إلى OMC حلفه من سلسلة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فهي إذن مطالبة بتحقيق الكفاءة في الإنتاج وتحسين النوعية والاندماج في الأسواق العالمية .

فمن أجل ذلك تم اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كمسعى للتحديد والتأهيل القطاع بإيجاد الظروف الملائمة للتحسين الإنتاج والإنتاجية وبالتالي اضطلاعه بشك كامل لمتطلبات المنافسة الدولية[1].

الفرع الثالث: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

سطرت الدولة عدة أهداف على الأمدين المتوسط والبعيد وتتمثل أساسا في:

-الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.

[1]-بن الحبيب طه، أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، 2011، ص ص 73-74.

-الاندماج في الاقتصاد الوطني.

-التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي .

إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن

-تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي

-تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين

-تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكييف الإنتاج)

-ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي

-تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي

-ولتحقيق هذا حدد لهذا المخطط محورين[1]:

المطلب الثاني: الوسائل والأجهزة المنفذة لبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يتم تحديد عدة وسائل لتنفيذ البرامج التنموية الفلاحية منها المالية والتقنية بهدف تنشيط وتدعيم القطاع الفلاحي.

[1]-سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم النتائج، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص 7.

الفرع الأول: الوسائل المالية

أنفق على المخطط الوطني خلال الفترة 2007/2000 حوالي 400 مليار دج يؤطر المخطط الوطني لتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة تتمثل في الآتي:

*الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية.

*صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز.

*القرض الفلاحي التعاضدي[1].

أولا-الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA)

أنشأ بموجب قانون المالية سنة 2000 وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين، وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة وقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية من أجل أن يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد.

-المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكفيات تسيير الصندوق

-المنشور الوزاري رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد قائمة الإيرادات والنفقات للصندوق

-مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في8 جويلية 2000 والمحدد من جهته لشروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

ومن المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد قائمة الإيرادات والنفقات للصندوق[1].

---

[1]- عماري زهير، مرجع سابق، ص 81.

1-في باب الإيرادات

-تخصيصات ميزانية الدولة

-الموارد شبه الجبائية

-موارد التوظيف

-الهبات والوصايا

-كل الموارد الأخرى و المساهمات أو الإعانات المحددة عن طريق التشريع

2-في باب النفقات

-الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية وكذا تثمينه وتسويقه وتخزينه و تكييفه وحتى تصديره.

-الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية في الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية .

-الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي وخاصة ما تعلق منها بالحبوب وبذورها.

-الإعانات بعنوان حماية مدخول الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة .

-العانات بعنوان تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة

---

[1]-سلطانة كتفي، مرجع سابق، ص 17.

–تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعة الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل [1].

ثانيا– صندوق التنمية الريفية و استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز

أنشأ هذا الصندوق بمقتضى القانون 02–11 المؤرخ في 20 شوال 1423 هـ الموافق لـ 2002/12/24 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 111–302 الذي عنوانه صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ليحل محل الصندوق باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وبدأ العمل به بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 03–145 المؤرخ في 26 محرم 1424 الموافق لـ 29 مارس 2003، المحدد لإراداته ونفقاته وكيفية تسيير حسابه ،و يهدف الى تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة عن طريق الامتياز، لامركزية في تحقيق التنمية الريفية إدماج نشاطات التنمية ضمن مشروع الاقليم، التكفل بالخصوصيات الطبيعية لكل منطقة، والاشراك المسؤول للسكان المحليين في تنمية الاقليم التكامل جميع برامج تسيير الفضاءات الطبيعية، حماية وتنمية الثروة الغابية ومكافحة الانجراف والتصحر واستغلال الأراضي في الجنوب[2].

ثالثا–القرض الفلاحي التعاضدي

يتم دعم القطاع الفلاحي عن طريق القرض، الذي طالما ظل مشكلا يعاني منه الفلاحون، حيث بعد تراجع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)، قرر العودة إلى نشاطه في تمويل القطاع الفلاحي في 25 فيفري 2002، والمشاركة في تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

[1] -المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 2000–118 مؤرخ في 30 مايو سنة 2000 يحدد كيفيات تسيير التخصيص الخاص من الجريدة الرسمية، العدد 31، ص 8.

[2]- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011، ص 152.

وبذلك تم إحياء و بعث الحيوية في النشاط البنكي وتطوير نوعية الخدمات البنكية، كما يتم التمويل عن طريق التأمينات الاقتصادية والتي يتكفل بها الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA) الذي يقوم فضلا عن التأمينات بتقديم القروض ومحاسبة الصناديق العمومية[1].

الفرع الثاني: الوسائل التقنية

بالإضافة إلى التأطير المالي، خصصت وسائل تقنية تتلاءم وطبيعة الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية البرامج، وتهدف هذه الآلية إلى اعتبار المستثمرة الفلاحية كقاعدة أساسية في عمليات الإنتاج، من خلال زيادة المؤطرين الإداريين والتقنيين والمهنيين منها ومن مسيرتها.

هنا يبرز دور المقاطعة والمندوب البلدي وطاقمهما لإنجاز هذه البرامج ويدعم هذا التأطير

عن طريق إنشاء خلية تقنية متعددة الاختصاصات على مستوى الولاية ويتضمن هذا النظام مجموعة من أنشطة[2]، وقد اشتملت على ما يلي:

1-التكوين: لتدعيم برنامج تطوير الفروع وإعادة تحويل الأنظمة الزراعية تقام دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحية لكل إطارات مديريات المصالح الفلاحية والمقاطعات والمندوبيات البلدية والفلاحين.

2-الارشاد والدعم التقني: تتم هذه العملية عبر المعاهد وهذا رزنامة تحدد من طرف مديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات بالتعاون مع الهيئات المعنية السابقة، وذلك من أجل تنفيذ برامج الارشاد والدعم التقني الفلاحي.

---

[1]-عماري زهير، مرجع سابق، ص 83.

[2]- شعابنة إيمان، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، دفاتر السياسة والقانون، العدد16 جانفي2017، ص ص 311-312.

3-مجال الإعلام والاتصال: يقوم المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بحملات إعلامية عبر مختلف وسائل الاعلام حول التنمية الفلاحية، كما يجب على مختلف الفاعلين المعنيين بمختلف البرامج المساهمة في هذه الحملات الإعلامية كل في مستوى مهامه[1].

المطلب الثالث: قانون التوجيه الفلاحي وأهدافه

بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتي كانت له عدة أهداف واستراتيجيات، يأتي بعده قانون التوجيه الفلاحي الذي يحدد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية، عن طريق تثمين وظائفها الاقتصادية والاجتماعية بعد تحقيق مجموعة من الأهداف.

الفرع الأول: التوجيه الفلاحي

صدر القانون رقم 08-16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق في 3 غشت(أوت) 2008 تتضمن التوجيه الفلاحي حيث يهدف هذا القانون إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح بها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في الجهود التنمية الاقتصادية، وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم.

يرمي قانون التوجيه الفلاحي هذا إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية:

-مساهمة الانتاج الفلاحي في تحسين مستوى الامن الغذائي.

---

[1]-تيجاني بالرقية و صادق هادي، انعكاسات جهود تطوير القطاع الفلاحي على تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2012، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية يومي 28 و29، 2014، ص 5.

–ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الانتاجية والسماح بالزيادة في انتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي.

–وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي عمل على المشاركة الإرادية للشركاء في المجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.

–مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة[1].

أولا: تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي

يتم تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي من خلال ما يلي:

1–أدوات التوجيه الفلاحي

يتمثل أدوات التوجيه الفلاحي في مخططات التوجيه الفلاحي ومخططات وبرامج التنمية الفلاحية والريفية وأدوات تأطير العقار الفلاحي، حيث تؤسس مخططات التوجيه الفلاحي على مستوى الولاية والمنطقة وعلى المستوى الوطني، ويعد مخطط التوجيه الفلاحي أداة تحدد التوجيهات الأساسية على المديين المتوسط والطويل وتهيئة الفضاءات الفلاحية واستعمالها بطريقة تضمن تنمية فلاحية مندمجة ومنسجمة ومستدامة، كما تنشأ مخطط وطني للتنمية الفلاحية والريفية بهدف إلى تحديد استراتيجية ووسائل التنمية الفلاحية وتخطيط النشاطات في الزمان والمكان، كذلك تطبق أدوات تأطير العقار الفلاحي على الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة

[1] -Article 1-2 le loi n 08-16 au 3 aout 2008, portant orientation agricol du journal officiel de la republique algerienne, N° 46.

الفلاحية التابعة لأملاك الخاصة للدولة وتلك التابعة للملكية الخاصة، حيث ينشأ فهرس يحدد قدرا وممتلكات العقار الفلاحي، خريطة تحدد الأراضي الفلاحية ويمنح بموجب. أحكام هذا القانون كل استعمال غير فلاحي لأرض مصنفة كأرض فلاحية أو ذات و جهة فلاحية.

2- الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي

تهدف الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي الى تحديد نمط استغلال الأراضي الفلاحية وتحديد الشروط المطبقة على التصرفات الواقعة على العقار الفلاحي وضبط المقاييس المطبقة على عمليات التجميع وتحديد الأحكام المطبقة على أراضي الري[1].

3-التدابير الهيكلية المطبقة على الإنتاج الفلاحي

تقوم التدابير الهيكلية المطبقة على الإنتاج الحيواني و النباتي على ما يلي:

أ-**تثمين الإنتاج الفلاحي** : تخضع المنتجات الفلاحية أو ذات الأصل الفلاحي الموجهة للأسواق الفلاحية و/أو للتحويل في إطار التشريع المعمول به للتنظيمات خاصة تتعلق بالأصناف والأنواع المزروعة .

ب-**حماية الصحة الحيوانية والصحة النباتية**

يقصد بالتدابير الهيكلية في مجال حماية الصحة الحيوانية والصحة النباتية تدعيم أنظمة تحديد

المسار وتكييفها ومراقبة الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة منها حيث تهدف هذه التدابير إلى حماية الثروة الحيوانية والنباتية عن طريق تحسنها وتحسين الأمن الصحي للأغذية ذات المصدر الحيواني أو النباتي.

---

[1]-أنظر المواد 7-16، مرجع سابق، ص 8.

ج–ضبط المنتجات الفلاحية

يرمي ضبط المنتوجات الفلاحية إلى تحقيق توازن بين العرض والطلب قصد حماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين وذلك عن طريق:

–تدابير تحفيزية للجمع والتخزين وهياكل التخزين والشحن والنقل.

–تدابير تحديد التعريفة عند الاقتضاء، في إطار التشريع المعمول به.

–تحدد شروط وكيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

4–تأطير النشاطات الفلاحية والمهن

يتضمن تأطير المستثمرة الفلاحية والمستثمر، والتنظيم المهن الفلاحي، وحماية المستثمرين الفلاحيين، حيث يعتبر المستثمرة الفلاحية والمستثمرة ذات طبيعة فلاحية لمفهوم القانون وهي تشكل من الأملاك المنقول وغير المنقول من مجموع (قطعان المواشي، والدواجن، والحقول، والبساتين والاستثمارات المنجزة) وكذا القيم غير المادية بما فيها العادات المحلية وتتخذ المنظمات المهنية الفلاحية عدة أشكال منها جمعيات مهنية للفلاحين وتعاونيات فلاحية وغرف فلاحية وتجمعات المصالح المشتركة، والمؤسسات وهيئات مهنية مشتركة وتعاضدية فلاحية، حيث تشكل الجمعية المهنية الفلاحية الخلية الأساسية للتنظيم المهني الفلاحي، علاوة عن المهام والأهداف المحددة في قوانينها لأساسية يجب أن يساهم الجمعيات المهنية الفلاحية وتسهر إلى:

–الإرشاد إلى التقنيات الزراعية وترقية المنتجات الفلاحية.

–تحسين الفلاحين في مختلف الميادين المتعلقة بالنشاط الفلاحي، ويمكن أن ينشئ المستثمرون الفلاحيون بموجب عقد رسمي تعاونيات فلاحية لاحتياجات نشاطاتهم، وتنشأ في كل ولاية غرف فلاحية تتخذ الغرف الفلاحية في غرفة وطنية للفلاحة، كما يمكن لمستثمرين فلاحان (2) أو أكثر

شكل بموجب عقد رسمي تجمعا لمصالح فلاحية مشتركة لمدة محددة يكون هدفه على وجه الخصوص:

–وضع كل الوسائل التي يرونها ضرورية لتطوير النشاط الفلاحي والاقتصادي لكل منهم .

–تحسين نتائج هذا النشاط أو ومضعفتها و تحقيق اقتصاديات سليمة.

–إحداث وأو تسيير منشآت الري الضرورية لنشاطهم.

–حيث تعد صناديق التعاضدية الفلاحية شركات مدنية ذات طابع تعاضدي لا تهدف الى تحقيق الربح ويتم انشاؤها بموجب عقد رسمي، حيث تتخذ الصناديق الجهوية للتعاضدية الفلاحية في صندوق وطني للتعاضدية الفلاحية، أما فيما يتعلق بالحماية المستثمرين الفلاحين وذلك في حالة وقوع كوارث طبيعية أو حدوث مخاطر غير محتملة، يستفيد المستثمرون الفلاحيون بعنوان التضامن الوطني من الإعانات الممنوحة في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما، ومنه تم إنشاء المجلس الأعلى للتنمية الفلاحية والريفية الذي يمثل جهاز استشاري يكلف بإبداء آراء وتوصيات في كل الجوانب المرتبطة بالتنمية الفلاحية والريفية والتغذية الزراعية وبشكل فضاء الحوار والتشاور والاقتراح .

5-التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والارشاد والتمويل

تهدف تدابير التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والارشاد الخاصة بتنفيذ التوجيه الفلاحي إلى:

-رفع مستوى تأهيل الفلاحين مهنيا وتحسينه عن طريق تعزيز التكوين والبحث والإرشاد

-تثمين وتكييف التخصصات وتحسين تأطير القطاع من خلال تدعيم أجهزة التكوين والبحث والإرشاد.

-تطوير إعلام عصري وفعال بإقامة نظام شامل للإعلام الفلاحين.

-تعزيز قدرات جهاز التكوين الفلاحي وتكييف البرامج وفقا للاحتياجات التي يعبر عنها المتدخلون في الإنتاج الفلاحي .

-التخصص في المؤسسات التكوين

-تحديد القنوات الأكثر ملائمة لنقل المعلومات .

-إضفاء طابع المؤسسة على وظيفة جمع الاحصائيات .

-تعزيز و تكييف وتوسيع نظام الإحصاء الفلاحي قصد إعداد معطيات دقيقة وموثوق فيها.

-تعزيز أنظمة الاعلام الموجودة، بما فيها أنظمة الإنذار المبكر في مجالات الصحة النباتية والحيوانية و الغابية لاسيما الجغرافية منها.

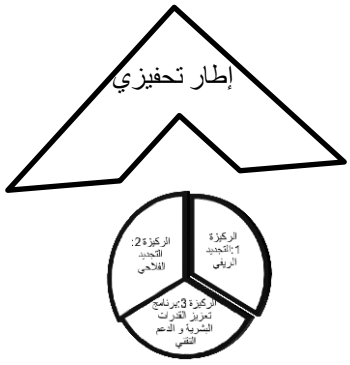
-أما فيمما يخص التمويل يجب أن يراعي في تمويل قطاع الفلاحة الخصوصية والأهمية التي تكتسيها الفلاحة في إطار التنمية الفلاحية حيث يشكل تمويل الفلاحة على الخصوص من الدعم

المالي للدولة التمويل التعاضدي، والقرض البنكي[1].

الفرع الثاني: سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تتمحور سياسة التجديد الفلاحي و الريفي حول ثلاث ركائز متكاملة وهي: التجديد الريفي والتجديد الفلاحي وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية وإطار تحفيزي [2].

الشكل رقم (2-1): الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي



المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، 2012، ص 6.

الركيزة 1: التجديد الريفي

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية ،فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.

---

[1]-أنظر المواد 7-73، مرجع سابق، ص13.

[2]- سلطانة كتفي، مرجع سابق، ص 9.

يستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، وكل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال السهوب الصحراء).

يشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين(الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفين، المصالح التقنية والإدارية والإدارية، هيئات التكوين والقرض الخ ..)، وبالرغم من أن الفلاحة تبقى عنصر إحدى المكونات للنشاط الاقتصادي للمناطق الريفية، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي(الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، تثمين الموروث الثقافي..الخ)[1].

الركيزة 2: التجديد الفلاحي

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي و مردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد. فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة " فرع " لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو إندماج الفاعليين وعصرنة الفرع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.

حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية: الحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل البذور، الشتائل والمورثين.

---

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق، 2012، ص 6.

الركيزة 3: برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لا سيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم.

إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية هذا، الذي من المنتظر أن يكون له حجم كبير يؤدي بالبلاد إلى طريق.

-عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية.

-استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.

-تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.

-تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

يتوجه برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي ويتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية.

-التكوين (إنتاج عتاد وعرض تكوينا متنوعا، يتلاءم وحاجيات الفاعلين)

-خبرة إستشارية متخصصة

-مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة

-تشخيص ومتابعة تنظيمية لتطوير وعصرنة الأشكال المختلفة لتنظيم أطراف مؤثرة في تنمية القطاع.

-أنظمة الإعلام الإحصائي

-دراسات

-بحث وتنمية

-اليقضة الاستراتيجية لمواكبة العصر

-الاتصالات لتحسين وتجنيد الفاعلين ولإرشاد المعارف وللمساهمة في الحوار السياسي.

الإطار التحفيزي

تكملة للركائز الثلاث، يشمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي

هذه الأدوات هي أساسا:

-الاطار التشريعي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المتلقاة

-ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي.

-تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي

-مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين

-تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج و المشاريع [1].

المبحث الثالث: استراتيجية تنموية للقطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)

بعد الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدولة منذ1990-2000 وبعد الوفرة المالية من ارتفاع أسعار النفط قامت الجزائر بتبني استراتيجية جديدة، حيث أطلقت عدة برامج تنموية تندرج ضمن مسعى الدولة من أجل انتعاش الاقتصاد الوطني وتمثلت هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي يمتد من 2005-2009، وبرنامج توطيد النمو أو البرنامج الخماسي الذي يمتد من 2010-2014 حيث خصصت الدولة مبالغ ضخمة لإنجاز المشاريع في جميع القطاعات خاصة قطاع الفلاحة بهدف توفير مناصب شغل وتحسين الظروف المعيشية للسكان وتوفير السكن والمرافق الاجتماعية حيث تعد من أهم الاستراتيجيات التي تبنت الجزائر منذ الاستقلال.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار(ما يعادل 16 مليار دولار) بعد إضافة مشاريع جديدة له

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سابق، ص ص 7-8.

وإجراء تقنيات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا [1].

الفرع الأول: دوافع وأهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

استهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي تحديد عدة أهداف في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، في إطار وضع مجموعة من المعايير على أساسها يتم انتقاء المشاريع من أجل الاستعادة توازنات الاقتصادية الكلية.

أولا : دوافع برنامج الإنعاش الاقتصادي

لقد أدت برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها السلطات الجزائرية في التسعينيات من أجل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية إلى انخفاض في مستوى معيشة السكان، حتى وإن كانت هذه البرامج تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني وتمكينه من الإندماج بشكل فعال في الاقتصاد العالمي إلا أن النتائج المتحصل عليها كانت أقل بكثير من الأهداف المرسومة، وهذا ما ساهم في تدهور الأوضاع أكثر وتردي الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان، يضاف إليها تأزم الأوضاع السياسية و الأمنية في تلك الفترة وما صحبها من خسائر اقتصادية كبيرة قدرتها بعض الأوساط بحوالي 20 مليار دولار.

وأمام حتمية الإصلاح الكامل والفعال للأوضاع الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني بشكل يسمح بازدهار الأنشطة الاقتصادية المنتجة وفي المقابل التخوف من محدودية نتائج الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية السلبية، أدركت السلطات العمومية أنه يجب أن يكون هناك مناخ اقتصادي واجتماعي ملائم يسمح بإحداث التنمية المطلوبة، وانه لا يمكن تنمية الكثير

[1]– محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 147.

من المناطق في الجزائر بدون تدخل الدولة ومساهمتها في رفع القدرة الشرائية وتعزيز الموارد المالية المحلية وتحسين الموارد البشرية و تشجيع الاستثمارات الخاصة ، لذلك كان من الضروري على السلطات العمومية معالجة الآثار السلبية للوضعية الاقتصادية والاجتماعية من أجل إحداث الإنعاش الاقتصادي.

وفي هذا الإطار سخرت السلطات العمومية العائدات النفطية التي كانت متوفرة آنذاك لإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال التركيز على سلسلة من العمليات أهمها[1]:

-تشجيع ودعم الأنشطة و المبادرات كثيفة العمالة.

-تطوير المشاريع الصغيرة.

-إنشاء القنوات المناسبة لتمويل الأنشطة الاقتصادية.

-تنمية القطاع الزراعي وقطاع صيد الأسماك ومختلف الأنشطة المحلية.

-تعزيز وتطوير المرافق التعليمية وتحسين الإطار المعيشي للسكان.

-تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية.

ثانيا: أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على السنوات الأربعة 2001-2004 يستهدف في إطاره العام بلوغ معدل نمو سنوي يتراوح بين 5 % و6 % ودعم المؤسسات والأنشطة الفلاحية ومختلف

[1]- باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق غرب، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص ص 47 -48.

الأنشطة الإنتاجية الأخرى، ويركز على تعزيز خدمات الري والنقل وتدعيم البنية التحتية، كما يستهدف أيضا إنعاش التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية، وتحسين مستدام لمستوى الامن الغذائي في البلاد والاستخدام الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية حماية العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي، التوظيف عن طريق الاستثمار، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، تحسين ظروف المعيشة والدخل للمزارعين، التوظيف عن طريق تشجيع الاستثمار[1].

وحرصت السلطات العمومية على أن يتضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تحفيز الأنشطة الاقتصادية في مختلف مناطق الوطن من أجل خلق توازن إقليمي يسمح بدفع عملية التنمية الشامل.

وفي هذا الإطار تم وضع مجموعة من المعايير التي على أساسها انتقاء الأنشطة و المشاريع وتتمثل هذه المعايير في:

-استكمال الأنشطة والمشاريع التي هي في قيد الإنجاز.

-إعادة تأهيل وصيانة المنشآت القاعدية.

-مدى استكمال المخططات ونضج المشاريع المطروحة.

-توفر وسائل وإمكانيات الإنجاز، خاصة المحلية منها.

-الأنشطة الجديدة المتماشية مع أهداف البرنامج والجاهزة للشروع فيها [2].

[1] -A.Hadibi ,F z chekired - bouras et d'autres Analyse de la mise en oeuvre de plan national de developpement agricol dans la première tranche du perimetre de la mitidja ouest, algerie,9 p, 2009, p2.

[2] -باشوش حميد، مرجع سابق، ص 48.

الفرع الثاني: محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

القطاعات المستهدفة من برنامج الإنعاش الاقتصادي

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري تم تقسيمه من حيث القطاعات إلى أربعة (04) قطاعات رئيسية، كل قطاع رئيسي تم تقسيمه إلى قطاعات فرعية ،والجدول التالي يبين هذا التقسيم القطاعي والمبالغ المالية المخصصة لكل قطاع:

الجدول رقم (2-2): التقسيم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دينار)	النسبة المئوية
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	0	0	45.0	8.6
المجموع	213.1	178.3	113.2	20.5	525.1	100

المصدر: باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق غرب، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر(3)،2010، ص 49.

نلاحظ من الجدول أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وقطاع التنمية المحلية والبشرية قد حصلا في برنامج الإنعاش الاقتصادي على ما يقارب 80 % من المبلغ الإجمالي للمشروع بمجموع يفوق 414 مليار دينار، وفي المقابل خصصت السلطات العمومية حوالي 21 % من القيمة الإجمالية للبرنامج لدعم الإصلاحات و لقطاع الفلاحة والصيد البحري.

يفسر الاهتمام الكبير بقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية برغبة السلطات العمومية بتدارك العجز والنقص الكبيرين في هذا القطاع، وتجاوز مخلفات عشرية التسعينات التي تكبد فيها القطاع خسائر كبيرة، كما يعود هذا الاهتمام إلى الوعي بدور القطاع في التنمية الاقتصادية وتأثيره على بقية القطاعات الأخرى، إضافة إلى التكلفة لمشاريع القطاع والتي تفرض تخصيص مبالغ كبيرة له، أما في جانب التنمية المحلية والبشرية فيرجع حرص الدولة على تخصيص حوالي 40 % من قيمة البرنامج إلى أهمية التنمية المحلية ودورها في خلق الثروة والتوازن الإقليمي، كما أن طبيعة قطاع التنمية البشرية تتطلب جهودا كبيرة وشاملة في مختلف المجالات المرتبطة بتحسين الموارد البشرية، وبخصوص دعم الإصلاحات وقطاع الفلاحة والصيد البحري فقد تم رصد مبالغ مهمة تتناسب مع الإمكانيات المالية التي كانت متوفرة في تلك الفترة حيث تم التركيز على دعم إصلاحات المؤسسات العمومية والخاصة وتعزيز قدراتها التنافسية، كما تم التركيز أيضا على قطاع الفلاحة رغم استفادته سنة 2000 من إطلاق المخطط الوطني للتنمية الريفية، ويلاحظ في هذا الإطار استفادة قطاع الفلاحة والصيد البحري من الانعكاسات المباشرة للاهتمام الكبير بالتنمية المحلية والبشرية و قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية .

الفرع الثالث: مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

وتتمثل المعايير التي اعتمدت من طرف السلطات الجزائرية في تحديد واختيار المشاريع

التي تقرر دعمها من خلال البرنامج فيما يلي:

-إتمام المشاريع والأنشطة التي هي في طور الانجاز.

- إعادة تأهيل وصيانة الهياكل القاعدية.

– مدى توفر وسائل وطاقات الانجاز لاسيما الوطنية منها.

–العمليات والأنشطة الجديدة تستجيب لأهداف البرنامج والقابلة للبعث الفوري

–وتتمثل مكونات المشروع بحسب قطاعات النشاط في[1]:

أولا : دعم النشاطات الانتاجية

أ–**قطاع الفلاحة والصيد البحري:** يمكن القول أن هذا القطاع لم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة12.4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، حيث يمكن تقسيمه إلى قسمين:

قطاع الفلاحة: إن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداءا من سنة 2000 وهو لمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر، ويهدف هذا البرنامج إلى توسيع الإنتاج الفلاحي وترقية الصادرات، إضافة إلى تحقيق الاستقرار لسكان الريف والمساهمة في محاربة الفقر والتهميش الذي يعرفه الوسط الريفي، وقد بلغ حجم الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع حوالي 55.9 مليار دج مسجل بعنوان عدة صناديق خصصت أكبر حصة منه لفائدة (FNDR) الصندوق الوطني للتنمية بغلاف مالي قدره53.4 مليار دج(95.5 %)كما هو موح في الجدول التالي[2]:

---

[1]–بوجمعة بلال، تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001–2014 في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي (دراسة قياسية للفترة 2001–2010)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، سبتمبر 2014، ص ص 37–38.

[2]–بشيكر عابد، أثر برامج التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة تحليلية وقياسية اقتصادية باستخدام بيانات البانل للفترة (1980–2014)، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2016، ص 140.

الجدول رقم (2-3): توزيع المبالغ المالية المخصصة لقطاع الفلاحة للفترة (2001-2004)

العمليات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	**53.4**
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية و النباتية	0.07	0.07	0.07	0	**0.21**
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	**2.28**
المجموع	**7.57**	**16.31**	**20.01**	**12**	**55.89**

المصدر: بشيكر عابد أثر برامج التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة تحليلية وقياسية اقتصادية باستخدام بيانات البانل للفترة (1980-2014)، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2016، ص 140.

حيث يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ويتمحور حول البرنامج المرتبطة ب:

تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية

إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص

حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب شغل الريفي[1].

حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف

مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج.

[1] - زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية –العدد السابع جوان 2010، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 200.

ب –الصيد و الموارد المائية :

بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة له .نظرا لطول الساحل الجزائري يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية .

إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة (البناء، تصليح وصيانة البحرية ...الخ)

وآخرا (التكييف، التقييم، التبريد والنقل ...الخ) للأنشطة الإنتاجية.

إن انجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها، في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى مناسبة.

يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص ب:

–الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPAA) الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج.

إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد و تربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA) الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد و تربية المائيات.

إدخال لإجراءات جبائية، شبه جبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين .

معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع FIDA وCEE .

المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر ب 9.5 مليار دج.

ثانيا: التنمية المحلية والبشرية

أ-التنمية المحلية

إن البرنامج المقترح يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين .

إن البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني[1].

إن المشاريع المرتبطة بالطرق – طرق ولائية وبلدية –تطهير الماء والمحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، لاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.

يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

ب-التشغيل والحماية الاجتماعية

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دج. فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUP-HUMO) والمتعلقة بالولايات المحرومة.

إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي ل 70.000 منصب شغل دائمين لتلك الفترة أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا وإعادة

[1]-زرمان كريم، مرجع سابق، ص 201.

الاعتبار للمؤسسات المتخصصة واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة 07 وأخيرا 3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.

ثالثا: تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشي

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي ب 210.5 مليار دج هذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

أ-التجهيزات الهيكلية للعمران: تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة. تم تقدير هذا البرنامج ب 142.9 مليار دج. يتوزع على الشكل التالي:

البنى التحتية للموارد المائية 31.3.....مليار دج .

البنى التحية للسكك الحديدية 54.6.....مليار دج .

الأشغال العمومية 45.3.....مليار دج .

تأمين الموانئ والمطارات والطرقات: يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرقات بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش والمساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته ب 1.7 مليار دج.

الاتصالات: مشروع حضيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله .وتكلفة هذا المشروع تقدر ب: 10 ملايير دج .

ب–إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات: إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية . سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، سيكون السبب في خلق مناصب الشغل. هذا البرنامج يتوزع على الشكل التالي :

المحيط 6.1.....مليار دج .

الطاقة 16.8.....مليار دج

الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة 9.1.....مليار دج

السكن 35.6.....مليار دج .

رابعا: تنمية الموارد البشرية

تقدر تكلفة البرنامج ب 90.3 مليار دج. تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة و التربية) كما احتفظ أيضا بالبرنامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي. يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي: التربية الوطنية 27 مليار دج التكوين المهني 9.5 مليار دج، التعليم العالي 18.9 مليار دج، البحث العلمي 12.38 مليار دج الصحة و السكان14.7 مليار دج، شباب ورياضة 04 ملايير دج، الثقافة والاتصال 2.3 مليار دج الشؤون الدينية 1.5 مليار دج[1] .

[1]- زرمان كريم، مرجع سابق، ص ص 202–203.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)

بعد النتائج الذي حققها برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي دام أربع سنوات خلال الفترة من2001-2004، حيث كان له عدة أهداف في جميع القطاعات لذلك تبنت الدولة برنامج آخر وهو برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2005-2009 من أجل الاستكمال البرنامج السابق بعد التخلي على السلبيات البرنامج السابق في إطار استكمال المشاريع المتبقية بالتحديد الأهداف عن طريق وضع استراتيجية بالتحقيق النمو الاقتصادي في اطار تحسين المستوى المعيشي للسكان .

الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

قد شكلت الانتخابات الرئاسية ل 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة " بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وبالتالي ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في شتى القطاعات وخصص للبرنامج التكميلي مبلغ قدره 4202.7 مليار دينار جزائري موزعا على خمسة برامج فرعية هي: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان الذي خصص له 1908.5 مليار دينار، وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ 1703.1 مليار دينار، برنامج خاص بدعم التنمية الاقتصادية بمبلغ 337.2 مليار دينار، برنامج تطوير الخدمة العمومية مخصصا له 203.9 مليار دينار، وآخر البرنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال

بمبلغ 50 مليار دينار[1]، وعند اختتامه في نهاية 2009 فقد وصل غلافه المالي إلى نحو 9680 مليار دينار (130 مليار دولار).

الجدول رقم (2-4): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة مليار دج	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الاساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا و الاتصال	50	1.1
المجموع	100	100

المصدر: زكريا مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، جوان 2017، ص220.

اتضح من خلال الجدول (2-4) مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة من 2009/2005

-حيث خصصت الدولة لهذا برنامج مبالغ مالية لعدة قطاعات وهذا من أجل استكمال المبالغ السابقة، حيث احتل قطاع تحسين الظروف معيشية للسكان الحصة أكبر بنسبة 45.5%، بهدف تحسين ظروف المعيشية للفرد الجزائري.

-أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب قطاع تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5%

[1] - سليمان محمد وبايزيد علي، دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية العدد 03، أفريل 2015، جامعة يحي فارس المدية، ص ص 36-37.

بهدف تحقيق عدة مشاريع منها مشروع الأشغال العمومية كالطرقات الكهرباء والمياه و غيرها من المشاريع التنموية.

-أما فيما يخص دعم التنمية الاقتصادية فقد خصصت له الدولة بنسبة 8%، أي ما يعادل 337.2مليار دج الذي تم تقسيمه على عدة قطاعات منها قطاع الصناعة وقطاع الفلاحة وقطاعات تخص كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و غيرها من القطاعات.

-أما فيما يخص تطوير الخدمات العمومية وقد خصصت له الدولة نسبة 4.8% أي ما يعادل 203.9مليار دج، بهدف تحسين وتطوير وعصرنة كل ما يتعلق بالقطاع العام كقطاع الصحة والتعليم.

-أما فيما يخص تطوير تكنولوجيا والاتصال فقد خصصت له الدولة فيما يخص تطوير تكنولوجيا والاتصال، فقد خصصت له الدولة نسبة 1.1% أي ما يعادل 50كليار دج، بهدف تحسين خدمات الاتصال.

الفرع الثاني: دوافع وأهداف البرنامج

إن الدافع الرئيسي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو تطوير العديد من القطاعات الرئيسية وذلك بالمنح الدولة مبالغ مالية إضافية هدفها الرئيسي وضع استراتيجية للتحقيق النمو الاقتصادي في إطار تحسين الظروف المعيشية والدعم المنشآت القاعدية وترقية تكنولوجيات الاتصال.

أولا: دوافع البرنامج

أرادت الجزائر أن تصل بهذا البرنامج التكميلي إلى تطوير نمو قطاع الفلاحة عن طريق

–تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين– تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعه، إعادة توجيه القدرات الفلاحية – تحسين محيط المستثمرات – ترقية الصادرات الفلاحية استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي– تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية[1].

وفي ظل مسار الانعاش الاقتصادي 2005–2009 تعتزم الحكومة تكييف مقاربتها قصد :

* استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي .

* مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانتفاخ العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي و المصرفي.

* انتهاج سياسة الشراكة والخوصصة، والحرص على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية .

* تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة[2].

---

[1]– هيشر أحمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974–2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 70.

[2]–بوجمعة بلال، تقييم سياسة الانعاش الاقتصادي (2001–2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي (دراسة قياسية للفترة 2001–2010)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول (سبتمبر 2014)، ص 39.

وتضمن كل من هذه البرامج العديد من القطاعات تظهر لنا من خلال الجدول أسفله مع المبالغ المالية المخصصة لها بشكل دقيق.

ثانيا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي يهدف إلى وضع استراتيجية تنموية تتوخى توطيد أركان المجتمع وإدماج كافة مكوناته وتحقيق نمو اقتصادي مواكب للتقدم الحاصل في العالم وهذا بترقية المناطق المحرومة والتخفيف من الفارق وتنمية المحيط الريفي ومكافحة الفقر والتهميش وإشراك المرأة في التنمية وإعادة تأهيل الموارد البشرية، عن طريق تحقيق خمس أهداف رئيسية هي:

1- تحسين ظروف المعيشة بدعم القدرة الشرائية للمواطن وتوفير الصحة والسكن والتعليم لكل شرائح المجتمع.

2-تطوير المنشآت القاعدية المتمثلة في السدود والطرقات ولعل أهمها مشروع الطريق السيار شرق غرب.

3-دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي وذلك بدعم المؤسسات الاقتصادية المنشاة للثروة الأمر الذي ينعكس مباشرة على زيادة نصيب الفرد من الدخل الناتج عن الحركية الاقتصادية المولدة من نشاط المؤسسة.

4-تحديث الخدمة العمومية مما يسهل ويبسط الإجراءات المتعلقة بدعم النشاط الاقتصادي وجلب الاستثمار الأجنبي بمختلف أنواعه.

5-ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة مواكبة للتطور العالمي الحاصل في مجال الاتصال

من أجل دعم النشاط الاقتصادي وتسهيل المعاملات والإجراءات[1].

الفرع الثالث: محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو

ولقد بلغت قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، والجدول التالي يبين لنا أهم مخصصات هذه الفترة[2].

أولا: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب و الهضاب العليا (2006-2009): إن البرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا (2006-2009) جاءا كتكملة لمجموعة من الاستثمارات العمومية منذ 2001 ومراعاة للميزة الجغرافية التي خصصت بها المنطقتين.

1- محتوى البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب: يهدف البرنامج إلى تحسين ظروف معيشة سكان المنطقة وترقية التنمية المستدامة في المنطقة، وقد خصص لهذا البرنامج 250 مليار دج، ثم أضيف مبلغ آخر حوالي 100 مليار دج، تم رصدها لدعم إنجاز مشاريع إضافية.

2-البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا: جاء البرنامج ليعزز عزم الدولة على السهر على تحسين ظروف معيشة المواطنين أينما وجدو عبر التراب الوطني و كتكملة للبرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب، حيث خصص للبرنامج 620 مليار دج وهذا لتنمية مناطق الهضاب العليا[1].

---

[1]- بن مسعود عطا الله و بوثلجة عبد الناصر، الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-العدد الاقتصادي 19(2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 12.

[2]- حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 161.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي دام فترة أربع سنوات خلال الفترة من2001-2004 على قدر الموارد التي كانت متاحة أنداك، وتواصلت ديناميكية هذه البرامج خلال الفترة من 2005-2009 الذي يدعم هو الآخر بالبرنامج الخاصة التي رصدها لصالح الهضاب العليا وولايات الجنوب ومن أجل استكمال المشاريع المتبقية تم إدراج برنامج آخر اطلق عليه برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2010-2014 هدفه استكمال المشاريع التي انطلقت في البرامج السابقة.

الفرع الأول: مضمون برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010-2014)

إن برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين2010 و2014 من النفقات 21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

-وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار[2].

---

[1] -فوزية بخلوط، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع والعشرون، 2013، ص111.

[2]-ملف البرنامج التنمية الخماسي 2010- 2014، الموقع الالكتروني:
-Algerianembassy-saudi.com/pdf/quint .pdf.10/05/2018.

جدول رقم (2-5): المبالغ المالية المخصصة لكل القطاعات

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة مليار دج	النسبة (%)
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت القاعدية الاساسية	6448	31.5
تحسين و تطوير الخدمات العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل)	36	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: زكريا مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، جوان 2017، ص221.

اتضح ن خلال الجدول(2-5) المبالغ المالية المخصصة لكل القطاعات من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014).

-حيث خصصت الدولة نسبة 49.5% لقطاع التنمية البشرية من أجل استكمال المشاريع السابقة، بهدف تحسين منشآت التربية و الصحة ....إلخ.

-أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب تحسين المنشآت القاعدية الأساسية بنسبة 31.5% من أجل استكمال المشاريع السابقة التي حضي بها برنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009.

-أما فيما يخص تحسين و تطوير الخدمات العمومية فقد خصصت له الدولة مبالغ مالية بنسبة8.16% والتنمية الاقتصادية بنسبة 7.7%.

-أما فيما يخص معدلات البطالة فقد خصصت لها الدولة نسبة 1.8% بهدف توفير مناصب التشغيل وتخفيف من حدة البطالة.

-أما فيما يخص البحث العلمي وتكنولوجيا الجديدة للاتصال كذلك خصصت لها الدولة نسبة 1.2% بهدف تحسين الاتصال.

الفرع الثاني: محتوى برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010-2014)

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال :

-ما يقارب 5000 منشآة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و600.00 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين

-أكثر من 1500 منشآة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين .

-مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.

-توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

-تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

-أكثر من 5.000 منشآة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح و أكثر من 200 نزل ودار شباب .

-وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

هذا و يخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

-بأكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

-أكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري(على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات .

-ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.

-وما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

-أكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ السنة الفارطة .

–وما يقارب150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الادماج المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل.

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010–2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الاعلام الالي المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية[1].

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015–2019)

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرنامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية من 2015، وتم فتح حساب رقم 143–302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارية العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2015–2019 وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:

–الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان

[1]– ملف البرنامج التنمية الخماسي 2010– 2014، الموقع الالكتروني:
-Algerianembassy-saudi.com/pdf/quint .pdf. 10/05/2018

في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز ... الخ، وترشيد التحويلات الإجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة .

-بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره 7 % مع حلول سنة 2019 .

-إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية و الريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.

-استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.

- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر الى تبني عدة اجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2019/2017) وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي 0.3 % وقد انعكس ذلك على معدل النمو الاقتصادي سنة 2009 حيث انخفض الى 1.6 % بسبب انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة كبيرة

في الناتج المحلي الاجمالي، أما فيما يخص معدلات التضخم فقد ارتفعت وانتقلت من 1.4 % إلى 5.7 % سنة 2009، وارتفاع مستوى التضخم المستورد نتيجة ارتفاع قيمة الواردات[1].

[1]-زكريا مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد6، جوان 2017، ص ص 221-222.

خلاصة الفصل الثاني

تناولنا في هذا الفصل أهم التطورات التي عرفتها عملية الإصلاحات التي شهدتها الجزائر منذ عهد الاستعماري الى غاية اليوم، حيث عمد الاحتلال الفرنسي على احداث اثار سلبية من إتلاف الأراضي الفلاحية لذلك سعت الدولة الى إعادة ترميم ما خلفه المستعمر، بتنفيذ عدة سياسات زراعية في إطار تطوير القطاع الزراعي وتمثلت في سياسة التسيير الذاتي والثورة الزراعية وسياسة إعادة الهيكلة الذي تعتبر بداية مسار القطاع الفلاحي، نحو دخوله الى اقتصاد السوق بعد انشاء مستثمرات فلاحية في إطار قانون 87-19 في عام 1987 الذي يتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم بالاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية، بالمقابل ثم ارجاع الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية وكذلك صدور قانون التوجيه العقاري 90-25 سنة 1990.

ومع تزامن ارتفاع أسعار البترول بالارتفاع المداخيل الدولة من العملة الصعبة سعت الدولة إلى تنفيذ سياسات زراعية في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي انطلق منذ الألفية بمرحلتين الأولى (2000-2004) والثانية (2005-2009) والثالثة (2010-2014) وبعد تحديد مجموعة من الأهداف واستراتيجيات في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية تم صدور قانون التوجيه الفلاحي 8-16 سنة 2008 الذي يضمن التوجيه الفلاحي بالتثمين وظائفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بالتحقيق الأهداف وأدوات التوجيه الفلاحي عن طريق تأطير المحكم في إطار التأطير العلمي والتقني والبحث والارشاد بالتحديد وتنفيذ الركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

تبنت الجزائر استراتيجية تنموية جديدة في اطار انعاش الاقتصاد الوطني في اطار تنفيذ واطلاق برامج تنموية من 2000–2014 الذي يهدف الى تحقيق عدة أهداف واستراتيجيات في جميع المجلات خاصة القطاع الفلاحي الذي حظيت بتعزيز وتدعيم وتمويل الفلاحين بتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي .

الفصل الثالث

الوزن النسبي للقمح ضمن مقومات و إمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر

تمهيد

تتميز الجزائر عن غيرها من دول العالم على امتلاكها لثروات عديدة ناهيك عن البترول سوآءا كانت باطنية أو طبيعية فضلا عن الموقع الجغرافي، التي يحوزها على امتلاكها للموارد الأرضية والمائية والبشرية، إذا تم استغلاله احسن استغلال مما يمكنها من تحقيق أمنها الغذائي واكتفائها الذاتي من الغذاء وعدم لجوئها إلى الاستيراد من الخارج.

الجزائر تحوز على إمكانيات ومقومات هامة ومتنوعة كسعة مساحة الأراضي الزراعية من الشمال الى الجنوب ونخص بالذكر الأراضي المخصصة لإنتاج القمح، وقد توجهت الجزائر في إطار السياسات والبرامج المسطرة خلال الألفية الثالثة، لتطوير القطاع الزراعي، بتقديم الدعم فيما يتعلق بالبذور الأسمدة من أجل الزيادة في إنتاج وإنتاجية القمح إلا أنه لا يكفي لسد الحاجيات ولهذا يتم اللجوء إلى الاستيراد من أجل تلبية الطلب المحلي المتزايد عليه باعتباره المادة الأساسية للمجتمع الجزائري.

يتميز القمح بالأهمية بما يحتويه من مكونات غذائية هامة حيث يعتبر من الحبوبا الأكثر استهلاكا في العالم، بعد الارز والذرة لهذا يتم احتكاره من طرف الدول المنتجة له من أجل السيطرة على السوق العالمية، وفي هذا الإطار يتم وضع سياسات وقوانين من أجل التحكم في العرض والطلب عليه في السوق العالمية للقمح، وذلك بتحديد الأسعار وفرض قيود ولهذا يستخدم القمح كسلاح يفرض على الدول الضعيفة الأكثر استهلاكا له، من قبل الدول المنتجة.

قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية كما يلي:

المبحث الأول: واقع إنتاج القمح في الجزائر

المبحث الثاني: الموارد المتاحة للقطاع الزراعي في الجزائر

المبحث الثالث: الأهمية النسبية للجزائر في إنتاج واستهلاك وتبادل القمح على المستوى العالمي

المبحث الأول: واقع إنتاج القمح في الجزائر

باعتبار ما تزخر به الجزائر من موقع الاستراتيجي، وما تحتويه من إمكانيات هامة والمتنوعة، كارتفاع المساحة الزراعية ونخص بالذكر المساحة المخصصة لإنتاج القمح لذلك يتم التطرق إلى أهم التطورات التي شهدتها منذ بداية الألفية الثالثة، بالنظر الى تطور المساحة الاجمالية والمساحة المستغلة والتطور كمية الإنتاج بنوعيه القمح الصلب واللين في الجزائر.

المطلب الأول: أهم تطورات حجم الإنتاج القمح في الجزائر

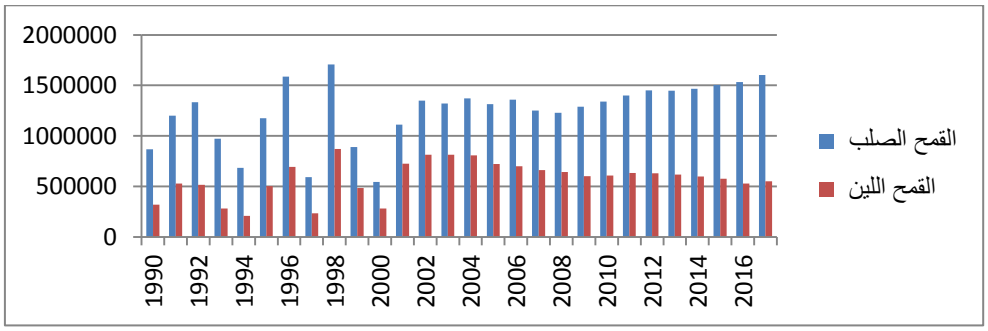
تتميز الجزائر بالارتفاع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وبالتنوع المناخي إلا أن هناك نقص في الاستغلال هذه الأراضي بسبب عدة عوامل منها تذبذب في سقوط الأمطار وترك الاراضي بورا، وهذا ما سنوضحه لأهم تطورات المساحة الاراضي لإنتاج القمح في الجزائر بنوعيه القمح الصلب و القمح اللين، وأهم تطورات استغلال الأراضي الزراعية للقمح في الجزائر.

الفرع الأول: تطور مساحة الأراضي الزراعية لإنتاج القمح في الجزائر

لقد خصصت الجزائر مساحات كبيرة لإنتاج القمح بنوعيه القمح الصلب والقمح اللين خلال الفترة (1990-2017) والشكل رقم (1) يوضح ذلك:

الشكل رقم(3-1):تطور المساحة الإجمالية لإنتاج القمح بنوعيه في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)

الوحدة : هكتار



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01)

يتضح من خلال الشكل رقم (3-1) من الملحق (1) يمثل تطور حجم المساحة الاجمالية لإنتاج القمح في الجزائر بنوعيه القمح الصلب والقمح اللين خلال الفترة من 1990-2017.

نلاحظ من الشكل تزايد في المساحة لإنتاج القمح بنوعيه القمح الصلب والقمح اللين في الجزائر حيث زيادة المساحة للقمح الصلب مقارنة بالقمح اللين.

بلغ متوسط خلال الفترة من 1990-1999 حوالي 1.02 مليون هكتار بالنسبة للقمح الصلب بينما شهدت سنة 1998 ارتفاع كبير في المساحة الاجمالية للقمح الصلب بمعدل 1.7مليون هكتار مقارنة بالقمح اللين حيث بلغ متوسطها حوالي 0.46 مليون هكتار خلال نفس الفترة.

بينما يشهد انتاج القمح بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من 2000-2006 حيث بلغ متوسطها حوالي 1.19 مليون هكتار بنسبة زيادة تقدر ب 149.4 % بالنسبة للقمح الصلب أما بالنسبة للقمح اللين حيث يشهد انخفاض المساحة الأراضي الفلاحية حيث بلغ متوسطها حوالي 6.94 مليون هكتار بنسبة زيادة تقدر ب 148.1 % ويعود الارتفاع المساحة الاجمالية بالنسبة للقمح الصلب مقارنة بالقمح اللين إلى الفوائد.

بعد 2006 شهدت المساحة الاراضي الفلاحية المخصصة لإنتاج القمح بنوعيه القمح الصلب والقمح اللين انخفاض محسوس في المساحة خاصة السنة 2008 نلاحظ انخفاض المساحة الإجمالية لإنتاج القمح سواءا القمح الصلب أو القمح اللين والذي قدرت نسبة لكلاهما ب5.52 % 5.85 % وهذا راجع إلى الازمة المالية بالارتفاع في الأسعار الذي أدى الى الانخفاض في الاستيراد بذور القمح وكذلك الى الانخفاض المساحة بسبب الظروف الطبيعية وعزوف الفلاحين عن الفلاحة والالتحاق بالمهن اخرى.

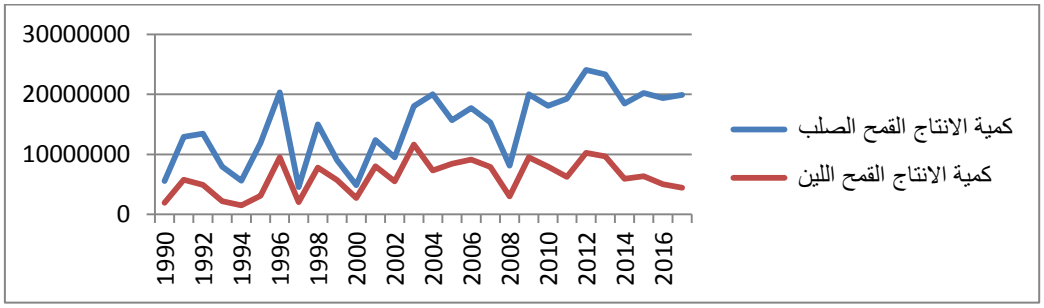
بينما شهدت الفترة من 2010-2017 ارتفاع محسوس في الأراضي المخصصة للإنتاج القمح الصلب حيث بلغ متوسطها حوالي 1.46 مليون هكتار بنسبة زيادة تقدر 19.65 %أما بالنسبة

للقمح اللين حيث قدرت بحوالي 0.59 مليون هكتار بنسبة انخفاض قدرت ب (-9.12 %) حيث يعود الارتفاع المساحة الأراضي الزراعية للإنتاج القمح بسبب تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتطبيق سياسات التجديد الفلاحي والريفي حيث عمدت على عدة اصلاحات كلها ترمي إلى تطوير وعصرنة القطاع الفلاحي حيث اعتمدت على اعطاء الاولوية الى إنتاج القمح الصلب مقارنة بالقمح اللين مما له من فوائد واستخدامات عديدة.

الفرع الثاني: تطور إنتاج القمح في الجزائر

تعتبر الجزائر من أهم الدول منتجة للحبوب ونخص بالذكر القمح بنوعيه القمح الصلب والقمح اللين لذلك خصصت مساحات لإنتاجه كما سنوضحه في الشكل الموالي لأهم التطورات إنتاج القمح بنوعيه القمح الصلب والقمح اللين في الجزائر خلال الفترة من 1990-2017.

الشكل رقم (3-2): تطور إنتاج القمح بنوعيه القمح الصلب والقمح اللين في الجزائر خلال الفترة من 1990-2017 **الوحدة : بالقنطار**



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01)

يتضح من الشكل رقم(3-2) تطور كمية الانتاج القمح في الجزائر بنوعيه القمح الصلب والقمح اللين خلال الفترة من 1990-2017 .

يلاحظ من الشكل أعلاه تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في الانتاج القمح في الجزائر بنوعيه القمح الصلب والقمح اللين باعتبار الجزائر تعتمد في انتاجها بدرجة الأولى على إنتاج القمح الصلب مقارنة بالقمح اللين مما له من فوائد عديدة واستخدامات كثيرة.

بلغ متوسط الفترة 1990–2000 بالنسبة للقمح الصلب حوالي 10.62 مليون قنطار بمعدل زيادة يقدر 62.17 % مقارنة بالقمح اللين حيث بلغ متوسطها حوالي 4.45 مليون قنطار بنسبة زيادة تقدر ب 192.1 %وهذا راجع إلى الظروف الأمنية التي كانت تسود البلاد وتطبيق سياسات التعديل الهيكلي.

أما بالنسبة للفترة من 2000–2010 بلغ اعلى قيمة للإنتاج في 2001 حوالي 12.38 قنطار بالنسبة للقمح الصلب مقارنة بالقمح اللين حيث قدر بحوالي 8 مليون قنطار وهذا راجع إلى تطبيق سياسات برامج الانعاش الاقتصادي وبفضل المخطط الوطني للتمية الفلاحية، وبلغ أدنى قيمة لها في 2008 حيث قدرت ب 8.13 مليون قنطار بالنسبة للقمح الصلب أما بالنسبة للقمح اللين قدر بحوالي 2.97 مليون قنطار وانخفاض كمية الإنتاج في هذه السنة سببه الظروف الطبيعية وشح الأمطار.

أما بالنسبة للفترة من 2010–2017 فبلغ متوسطها حوالي 18.26 مليون قنطار بالنسبة للقمح الصلب بالنسبة زيادة تقدر ب10 %،مقارنة بالقمح اللين حيث بلغ متوسطها حوالي 6.99 مليون قنطار بمعدل انخفاض تقدر ب (–44.04 %)، وهذا تزامن مع تطبيق سياسة التجديد الريفي من 2010–2015 والذي كان هدفه يتمحور حول ثلاث ركائز متكاملة: التجديد الريفي والتجديد الفلاحي، وبرنامج تقوية القدرات البشرية، والمساعدة التقنية و اطار التحفيزي.

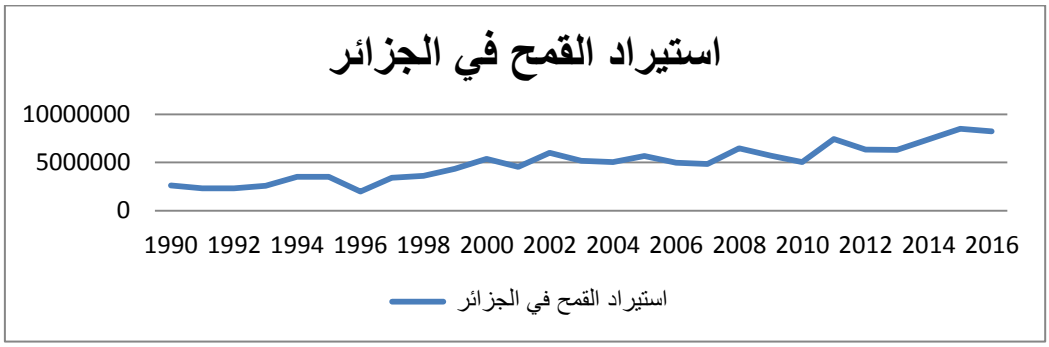
المطلب الثاني: تطورات استيراد القمح في الجزائر

تعتبر الجزائر من خمس الدول الأولى عالميا لاستيراد القمح بنوعيه، مع العلم أن التبادلات التجارية للقمح على المستوى العالمي في الخمسين سنة الأخيرة قد تكاثرت بالأضعاف، إذ قفز حجم القمح المصدر بأكثر من ثلاث أضعاف حيث انتقل من 46.9 مليون طن خلال فترة التسعينيات إلى 145.15 مليون طن بحلول عام 2014[1].

الفرع الأول: تطورات حجم استيراد القمح في الجزائر خلال الفترة1990-2016

تعتبر الجزائر من أهم الدول المستهلكة للقمح لذلك يتم اللجوء إلى الخارج لسد الفجوة الغذائية ولهذا يتم توضيح لأهم التطورات حجم الاستيراد القمح في الجزائر خلال الفترة من 1990-2016.

الشكل رقم (3-3) :تطورات حجم الاستيراد القمح في الجزائر **الوحدة : طن**



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02)

[1]-جمال جعفري وعدالة العجال، الطلب على سلعة القمح في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة(1990-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 01، 2018، ص 129.

يمثل الشكل (3-3) تطور حجم الاستيراد القمح في الجزائر خلال الفترة من 1990-2016.

يتضح من خلال الشكل أعلاه تذبذب في استيراد القمح بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ أعلى ارتفاع سنة 1999 بحوالي 4.34 مليون طن وبلغ ادنى قيمة له سنة 1996بحوالي1.97مليون طن.

بينما بلغ المتوسط خلال الفترة من1990-1999 بحوالي3 مليون طن بنسبة زيادة تقدر66.50%.

أما خلال الفترة من 2000-2010 بلغ متوسط استيراد القمح بحوالي 5.44 مليون طن بنسبة زيادة يقدر بحوالي 12.86 % وهذا راجع الى تطبيق سياسات وبرامج الانعاش الاقتصادي من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يهدف الى تشجيع ودعم الفلاحين خاصة في مجال إنتاج القمح، حيث عرفت سنة 2008 تزايد كبير في استيراد القمح بحوالي 6486531 طن حيث بلغت أعلى فاتورة الاستيراد بحوالي 3174187 الف دولار امريكي، وهذا بسب الأزمة المالية وتزايد في أسعار المواد والظروف الطبيعية بظاهرة الجفاف وشح الأمطار.

بينما عرفت الفترة من 2010-2016 تزايد مستمر في فاتورة الاستيراد بالنسبة زيادة تقدر بحوالي 35.79 % مقارنة بالفترة السابقة بسبب تزايد الطلب الاستهلاكي على مادة القمح، وهذا ما أرق الدولة الجزائرية وهذا بالارتفاع فاتورة الاستيراد القمح حيث بلغت في 2016 بحوالي 1790473ألف دولار امريكي، وهذه خمس دول التي يتم استيراد القمح منها .

جدول رقم (3-1): أهم خمس دول تستورد الجزائر منها القمح الوحدة :دولار امريكي

الوزن	2010	2015	2016
فرنسا	992907036	988075104	758235318
كندا	138712209	353772326	35073577
الولايات المتحدة الامريكية	57548271	–	58850672
ألمانيا	13550376	253445647	109285959
مكسيك	13463252	251742869	154668956

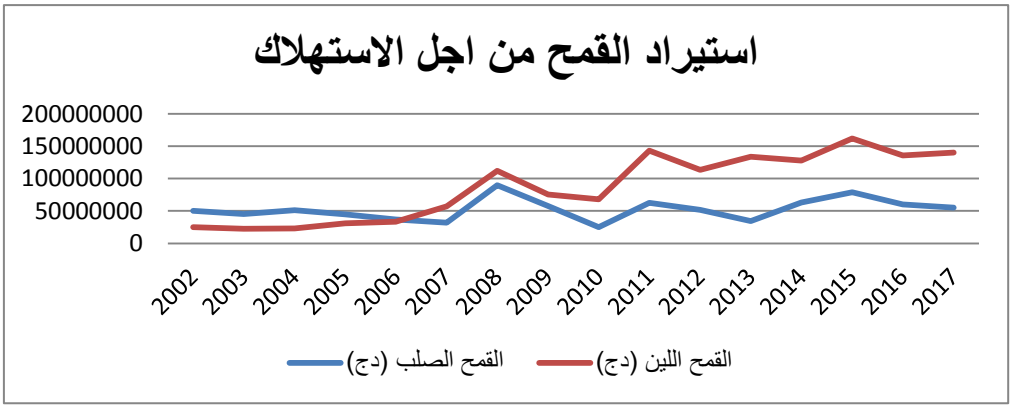
المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية.

تعتمد الجزائر على استيراد القمح من العالم الخارجي وأهم الدول التي تستورد منها القمح بكميات كبيرة هي كل من فرنسا و كندا والولايات المتحدة الامريكية وألمانيا ومكسيك.

الفرع الثاني: استيراد القمح من أجل الاستهلاك في الجزائر

تعتبر الجزائر من أهم الدول العالم اكثر استهلاك للقمح في العالم، برغم من ارتفاع المساحة الزراعية للإنتاج القمح بنوعيه القمح الصلب والقمح اللين، إلا أن هناك عدم اكتفاء الذاتي لذلك يتم اللجوء الى استيراد القمح من أجل الاستهلاك وهذا ما أرق الدولة الجزائرية حيث تراوحت فاتورة الاستيراد سنة 2017 بحوالي 496975 ألف دولار امريكي وهذا حسب احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-4):كمية الاستيراد القمح من أجل الاستهلاك بالنسبة للقمح الصلب والقمح اللين خلال الفترة من 2002-2017 .



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (03)

يمثل الشكل (3-4) تطور حجم استيراد القمح من أجل الاستهلاك بنوعيه القمح الصلب والقمح اللين في الجزائر خلال الفترة من 2002-2017.

حسب الشكل أعلاه يلاحظ انخفاض استيراد القمح من أجل الاستهلاك حيث انتقلت كمية الاستيراد في 2002 بحوالي 3.5 مليون طن إلى 1.7 مليون طن في 2017 بالنسبة للقمح الصلب بنسبة انخفاض تقدر ب (-51.74 %) وهذا الانخفاض راجع الى زيادة في الإنتاج القمح الصلب مقارنة بالقمح اللين حيث بلغت كمية استيراد القمح اللين من أجل الاستهلاك بحوالي 2.43 مليون طن في سنة 2002 وبلغت بحوالي 6.19 مليون طن في 2017 بنسبة زيادة تقدر ب 154 % وهذا راجع الى زيادة الاستهلاك القمح اللين مقارنة بالقمح الصلب.

الفرع الثالث: أسباب تزايد استهلاك القمح بنوعيه في الجزائر

من المسلم به هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على استهلاك السلع الغذائية المختلفة، منها زيادة

عدد السكان، ارتفاع مستويات الدخل، وارتفاع الوعي الغذائي، ويحدثنا قانون أنجل أن الأسر تنفق كميات متزايدة، ولكن بنسب متناقصة من دخلها على الغذاء مع اتجاه دخلها نحو التزايد، كما أن الأسعار لها تأثير ملموس على استهلاك الغذاء من خلال تأثير الدخل والإحلال لذا فإن التغيير في الأسعار النسبية لمحاصيل غذائية هامة في الجزائر كالخضر والأرز والقمح بنوعيه ، يمكن أن يكون له تأثير إحلالي كبير ملموس حتى لو كان السكان يفضلون بشدة أنوعا معينة من الغذاء فالفوارق السعرية الكبيرة قد تؤدي إلى انتقالهم إلى بدائل أرخص بالمقارنة مع الأغذية الأكثر تكلفة التي يفضلونها .

انطلاقا مما تقدم يتم في هذا المحور النظر في الأسباب التي أدت للطفرة الاستهلاكية الكبيرة في القمح بنوعيه الصلب واللين في الجزائر، مما زاد في فاتورة الاستيراد بالكمية والقيمة الخاصة بواردات القمح ، للاستفادة منها في رسم السياسات المستقبلية لإنتاج القمح في الجزائر أو السعي للتغير في أنماط الغذاء الخاصة بالمجتمع الجزائري[1].

1-أهمية الاستراتيجية لمادة القمح

يعد القمح محصول الحبوب الأول في العالم من حيث المساحة المزروعة ومن حيث القيمة الغذائية، وتكمن أهميته في كونه يستعمل لإنتاج الخبز، ومختلف العجائن ومشتقاتها أما المنتج الثانوي منه فيستعمل كعلك للحيوانات.

[1]-جمال جعفري وعدالة العجال، مرجع سابق، ص 130.

جدول رقم (3-2): تطور استهلاك القمح للفرد في بعض الدول (كغ /للفرد)

	2005	2011	2020
الجزائر	206.71	208.18	210
مصر	178.09	181.62	187.91
امريكا	82.28	79.82	80.25
OCDE	92.83	91.45	92.02
العالم	66.75	66.25	66.13

المصدر: رابح حمدي، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حسب الموقع الالكتروني، ص 333.

http://books google.dz.10/11/2019

سيرتفع استهلاك الفرد الجزائري من القمح الى 210 كغ سنة 2020 وهو الأكبر في المجموعة وسينخفض هذا الاستهلاك في كل من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وامريكا[1].

المطلب الثالث: سياسات دعم في الجزائر

إن أزمة الغذاء قضية حساسة بالنسبة للدول لذلك تسعى الدول، إلى تدعيم القطاع الفلاحي بهدف وضع سياسة لحماية اقتصادها من تقلبات الأسعار المنتجات الغذائية سواءا دوليا أو محليا على أساس نوعين من الدعم والمتمثلة في دعم المنتجات الزراعية على مستوى الاستهلاك ودعم المنتجات على مستوى الإنتاج.

[1]-رابح حمدي، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حسب الموقع الالكتروني، ص 333.

http:// books google.dz .

الفرع الأول: طبيعة دعم المنتجات الزراعية

يوجد نوعين من الدعم المنتجات الزراعية منها على مستوى الاستهلاك وأخرى على مستوى الإنتاج وهي على نحو التالي:

أولا: دعم المنتجات الزراعية على مستوى الاستهلاك

تعتبر سياسة دعم الأسعار عند الاستهلاك سياسة مكلفة للدولة وفي نفس الوقت لا تخدم مصلحتها، كما أنه ينتج عنها تعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية لأن هذا النوع من الدعم يعود بالفائدة أكثر على الفئة ذات الدخل المتوسط وهذا على حساب الفئة الدخل المحدود.

كما أن دعم الأسعار عند الاستهلاك يتم تمويله بواسطة وسائل تضخمية تدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع وهو ما يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن.

من ناحية أخرى نجد أن توفير بعض المواد الغذائية بأسعار مدعمة يجعل المستهلكين يتمادون في استهلاك هذه المواد إلى حد تبذيرها وهو ما يعتبر هدرا الموارد الدولة.

ولهذا أوصى خبراء البنك العالمي الدول النامية بضرورة التخلي عن هذه السياسة المنتهجة من قبلهم والتوجه إلى دعم المنتج و تحفيزه وتشجيعه لرفع الإنتاج وزيادة الإنتاجية لأن هذا الأخير سيساهم في رفع الدخل الوطني وخلق مناصب شغل وتقليص الواردات اتجاه العالم الخارجي .

كما يسمح هذا النوع من التدعيم للمنتج بتطوير وتنويع إنتاجه حسب القدرات المتاحة والمتوفرة له من الأسمدة التجهيز والقروض، الائتمان .. إلخ.

ثانيا: دعم المنتجات الزراعية على مستوى الإنتاج

سياسة الدعم المنتهجة عند الإنتاج تجعل خزينة الدولة تتحمل أعباء كبيرة إلا أنها تحقق منافع مستقبلية بفعل تشجيع المستثمرين، والمنتجين في مجال هذا القطاع الفعال الذي يعتبر المصدر الأساسي لتوفير الغذاء والمواد الأولية والثروة والموارد المالية.

فهذه السياسة طبقت في مختلف دول العالم، وهذا أن الدولة تتحمل جزء من تكاليف الإنتاج والتصدير، من طرف موازنة الدولة ويهدف الدعم إلى عرض منتجات بأسعار منخفضة في السوق المحلي أو في السوق الدولي.

فتوجه الدعم عند الإنتاج مكلف للغاية لموازنة الدولة وبالتالي أصبح يلزم أصحاب القرار في توجيه الإعانات بدقة نحو الأشخاص والهيئات التي تكون في حاجة أكثر إليها ولن يتم ذلك إلا بمراعات العلاقة بين المزايا و التكاليف الناجمة عن سياسة الدعم[1].

الفرع الثاني: سياسات الدعم الفلاحي

لقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال عدة مراحل بتطبيق سياسات الدعم من قبل الدولة، ابتداء من مرحلة التسيير الذاتي ونظام الثورة الزراعية ثم إعادة الهيكلة الزراعية، إلى نظام اقتصاد السوق وصولا إلى تطبيق مخطط الوطني للتنمية الفلاحية وذلك خلال الألفية الثالثة بهدف ترقية القطاع الزراعي وتنميته.

[1]–بن الحبيب طه، اثر سياسة الدعم على الانتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، 2011، ص ص 87 –88.

أولا: سياسات الدعم قبل 1990

تميزت هذه الفترة بتطبيق النظام الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط لفترة زمنية معينة يتم خلالها تحديد حجم الإنفاق لكل قطاع إداريا ومركزيا دون اقترانه بأي التزامات من جهة المستفيدين، أو أي مردود اقتصادي، وأثناء هذا النظام عرف القطاع الزراعي عدة إصلاحات بداية من التسيير الذاتي إلى نظام الثورة الزراعية ثم إعادة الهيكلة الزراعية وخلال هذه المراحل من التسيير للقطاع الزراعي كان القطاع مشكل من تعاونيات فلاحية تابعة للدولة، وكان الإنفاق يتم على أساس مخططات الزراعة التي ترسلها المزارع في بداية كل حملة بناءا على معايير التكاليف الزراعية التي تحددها الإدارة المركزية للفلاحة، ويقوم البنك بمساعدة مصالح الفلاحة بتقدير الاحتياجات المالية اللازمة لكل مزرعة حسب أربعة أبواب (التموين ،اليد العاملة الوسائل الفلاحية متنوعة)، ويوضح مبلغ أقصى للقرض تحت تصرف المزرعة لدى وكالة البنك التي تسير حسابها.

كما عرفت هذه المرحلة تقديم قروض بالمساهمة النهائية، وهذا النوع من التمويل يخص العمليات التي تستهدف تطوير الفلاحة، والتي لا تسمح ميزانية المزارع بتحملها نظرا لضخامة تكاليفها من جهة ويتعذر توزيعها من جهة ثانية مثل (العمليات الخاصة بأشغال الري الكبرى والبحث العلمي الزراعي، واستصلاح الأراضي) فتتكفل الدولة بتمويلها بعدما تقوم وزارة الفلاحة بتسجيل عدد من العمليات لإدراجها في مخطط التنمية، وترسلها إلى وزارة التخطيط التي تقوم بدراستها وانتقاء أفضل الاستثمارات تبعا لأهداف التنمية والإمكانيات المالية التي تقدمها وزارة المالية سنويا في شكل اعتمادات الدفع لتمويل العمليات المدرجة ضمن ميزانية التجهيز[1]، وتكرست إرادة الدولة في التخلي عن دعم القطاع في إصلاح 1987 المتضمن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية العمومية الذي

[1]-غردي محمد، مرجع سابق، ص.127.

تخلصت الدولة بموجبه من عبء القطاع العام إذ تنازلت عن جميع الحقوق العينية للمزارع لفائدة الفلاحين المنتجين بها بمقابل نقدي باستثناء الأرض التي بقيت ملكا للدولة ومنحت الفلاحين حق الانتفاع الدائم بها مقابل دفع إتاوة يحددها سنويا قانون المالية[1].

ثانيا: سياسات دعم الفلاحي خلال الفترة من 1990-1999

في ظل القانون12/89يستمر دعم الأسعار عن طريق صندوق التعويض الذي يمول من حصيلة الرسوم عند الاستيراد وعند الانتاج الوطني لبعض المواد والسلع.

1-دعم أسعار عوامل الإنتاج: إن عوامل الإنتاج التي حظيت بدعم الدولة منذ 1970 والتي كانت تباع للمنتجين الزراعيين بأسعار دون سعر تكلفتها أحيانا، انتقلت منذ صدور قانون الأسعار في 05 جويلية 1989 تدريجيا إلى الأسعار الحقيقية وكانت سنة 1991 نهاية عهد دعم أسعار عوامل ووسائل الإنتاج الزراعية.

2-دعم أسعار المنتجات الزراعية: احتفظت السياسة السعرية الزراعية في عهد الإصلاحات بدعم 07 منتوجات من خلال ألية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج مع ملاحظة إمكانية تغير تشكيلة هذه المنتوجات، حيث حل سنة 1991 منتوجا الشمندر السكري والحبوب الزيتية محل منتوجي حليب البقر الطازج والتبغ.

وقد خصص مبلغ 3.655 مليون دج لدعم الأسعار خلال هذه السنة، ولكن في الواقع لم يمس هذا المبلغ إلا ثلاثة منتوجات: الحبوب، البقول الجافة والطماطم الصناعية، لأن المبلغ المخصص

[1]-رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، فيفري، 2004، ص3.

للشمندر السكري والحبوب الزيتية لم يكن ممكنا استعماله بسبب عدم وجود إنتاج وطني أصلا وبالتالي فقد ضخم الغلاف المالي المخصص لدعم الأسعار الزراعية عند الانتاج دون أن يكون له مفعول ملموس على توجيه الإنتاج والسبب يعود إلى عدم تحسيس المنتجين بمثل هذه الإجراءات.

3-دعم أسعار الاستهلاك: أما دعم الأسعر عند الاستهلاك فقد بقي يستحوذ على الجزء الأكبر من موارد صندوق التعويض، ففي سنة 1991 خصص مبلغ 36 مليار دج لدعم الأسعر

عند الاستهلاك من غلاف إجمالي قدره: 52 مليار دج.

وقد ارتفع المبلغ الواجب تسديده لحساب متعاملي القطاع الفلاحي المكلفين بصناعة السلع الغذائية وعوامل الإنتاج وتوزيعها على سبيل التعويض إلى حوالي51 مليار دج خلال الفترة 1986-1991 منه 36 مليار دج للديوان المهني للحبوب OAIC وحده (أي 72 % من المبلغ المطلوب) بينما لم تتجاوز التسديدات الفعلية إلى غاية ديسمبر 1991 مبلغ 14 مليار دج (أي حوالي 28 %منها 16 % للديوان المهني للحبوب)، وهذا بسبب تأخر ظهور النص القانوني لتخصيص إعانات صندوق تعويض الأسعار الذي لم ينشر إلا في 30 أكتوبر 1991.

إن تطبيق أليات دعم الأسعار عند الإنتاج وعند الاستهلاك تميز بغموض أصبح من الصعب معه تقدير الدعم الحقيقي، وقد أوضح تحليل ظروف تطبيق قانون دعم الأسعار أنه لم يكن له إلا أثر محدود على القطاع الفلاحي وذلك لأسباب كثيرة أهمها:

-أن الأسعار الدنيا المضمونة للمواد المسماة استراتيجية أو ذات الاستهلاك الواسع لم يستفد منها إلا صنف محدود من المستثمرات الفلاحية (التي يشرف عليها إطارات فلاحية على دراية بالقوانين

السارية وتملك وسائل نقل منتوجاتها إلى هياكل التسويق الحكومية) وتشكيلة ضيقة من المواد(الحبوب و البقول الجافة) .

-إن الأسعار الدنيا المضمونة في اقتصاد حيث العرض غير كاف، لم يكن لها تأثير على موارد صندوق تعويض الأسعار(باستثناء الحبوب و البقول الجافة و البذور).

-غياب النص التنظيمي لضبط الأسواق لم يسمح للمنتجين -عندما يكون السوق غير الملائم بالاستفادة من الأسعار الدنيا المضمونة.

النشر المتأخر للأسعار الدنيا المضمونة المرتبط بطبيعة النصوص التنظيمية (أي المراسيم) لم يكن له آثار على توجيه المنتوجات .

إن تثبيت أسعار دنيا مضمونة على أساس تكاليف الإنتاج المعيارية له مفعول محدود في التحريض على الاهتمام بتحسين الإنتاجية باستعمال الأساليب الفنية وعوامل التكثيف الزراعي.

-إن الاتفاقية التي وقعتها الجزائر في3 جوان 1991 مع صندوق النقد الدولي ثم اتفاق استناد في أفريل 1994 أدى إلى إلغاء الدعم الذي لم يبق إلا لمادتين في نهاية 1995هما الخبز والحليب[1].

الفرع الثالث: أشكال الدعم الممنوحة لإنتاج القمح في الجزائر

تستفيد الحبوب من الدعم أكثر من غيرها من المنتجات الزراعية في الجزائر، حيث احتلت المرتبة الاولى في قائمة المنتجات الزراعية المدعمة سنة 2010 ،و اقتطعت 22 % من دعم الدولة للقطاع الزراعي في تلك الفترة وذلك في اطار النهوض بالقطاعات الزراعية الاستراتيجية لتحقيق

[1] -رابح زبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1996، ص ص162-163.

الامن الغذائي، هذا الدعم الخاص بالحبوب يقدم في الأشكال التي توضحها من خلال الجدول أدناه[1].

جدول رقم (3-3): أشكال الدعم الزراعي لفرع القمح في الجزائر

نوع النشاط	شكل الدعم	آلية الدعم
دعم الاسعار للمنتجين	مبلغ مالي محدد	شراء المنتوج بسعر مضمون : -45000دج/طن للقمح الصلب -35000دج /طن للقمح اللين
أشغال التربة	مبلغ مالي محدد	كمية غير محددة
اقتناء المدخلات	مبلغ مالي محدد	كمية غير محددة
منحة جمع القمح	مبلغ مالي محدد	منحة تحدد سنويا على أساس أسعار الاستيراد و السعر المرجعي للقمح ،و هي تخص المستثمرات التي تتعامل مع CCLS و تقدم لها المنتوج /كمية غير محددة
الكهرباء و الطاقة	مبلغ مالي محدد	حسب المنطقة ،كمية غير محددة

SOURCE :HILEL HAMADACHE ,reforme des subvention du marche du ble en algerie :une analyse en equlibregeneral calculable,these docteur,economie et gestion,centre international d'etudessuperieures en sciences agronomique montpelliersupagro,novembre,2015,p 45.

تقوم الدولة بمنح الدعم الفلاحي للقمح على عدة مراحل انطلاقا من اقتناء مدخلات عملية الإنتاج إلى غاية جمع القمح وتسليمه للمخازن، وتختلف قيمة المبالغ الداعمة لفرع القمح من سنة لأخرى، فعند بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA،كانت الميزانية الموجهة لدعم القمح عالية وذلك بهدف إنجاح البرنامج وتشجيع زيادة الإنتاج والمحاصيل، فكان الدعم الموجه لمدخلات عملية الإنتاج على رأس قائمة الأولويات لدى الدولة، نظرا للأسعار الدولية للقمح والتي كانت مستقرة نسبيا [1].

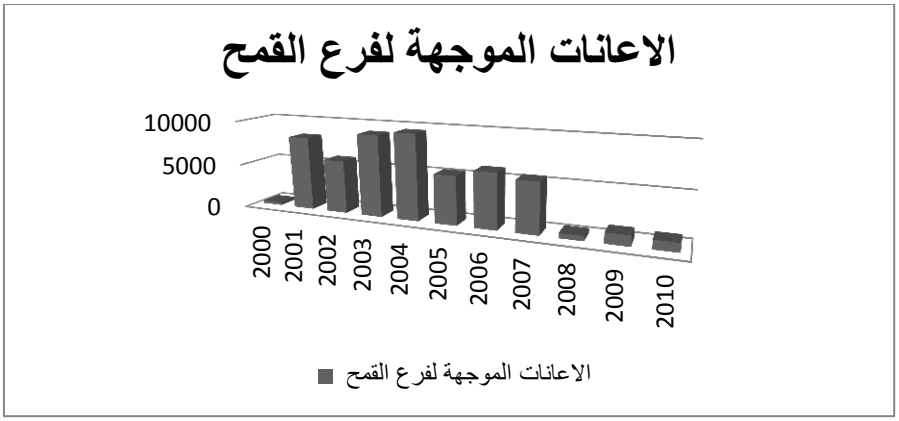
[1] -مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2016، ص 347.

الجدول رقم(3-4):تطور الاعانات الموجهة لفرع القمح في الجزائر خلال الفترة من 2000-2010 الوحدة: مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاعانات الموجهة لفرع القمح	307	8245	5921	9089	9545	5401	6125	5602	534	1150	979

المصدر: مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 348.

شكل رقم(3-5) :تطور الإعانات الموجهة لفرع القمح في الجزائر (2000-2010)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-4).

يتضح من خلال الشكل (3-5) أن سنة2008 هي سنة تراجع إعانات الدولة الموجهة لتطوير هذا القطاع فالارتفاع الرهيب في أسعار كان له وقع حاد على ميزانية الدولة وعلى الأموال المخصصة للحبوب عموما ولفرع القمح خاصة، فسياسة ضمان سعر الإنتاج والاستهلاك امتصت اجمالي المساعدات المخصصة من طرف الدولة بهدف تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية وضمان

[1]-مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص348.

الامدادات للإنتاج والتي تحقق غالبا من وراء عوائد بيع المنتجين للقمح، هذه السياسة أثرت بضمان استقرار مستوى أسعار القمح المحلية أكثر من تأثيرها على تطويره.

لقد كان نظام ضبط أسعار القمح في الجزائر محل اهتمام الدولة منذ سنة 1962 إلى غاية يومنا هذا(2014)، وهو نظام يقوم على رصد الأسعار على طول سلسلة قيمة الإنتاج من المنبع إلى المصب، أي انطلاقا من التحكم في أسعار مدخلات عملية الإنتاج إلى غاية ضبط الأسعار النهائية للمنتوج الموجه للاستهلاك، وعلى الرغم من موجة الخصخصة التي شهدها القطاع خاصة على مستوى التسويق، إلا أن ذلك لم يؤثر على نظام مراقبة الدولة للقطاع، فلا تزال سياسة التسعير هي الموجه للسياسة الغذائية في الجزائر بالإضافة إلى استيراد القمح بكميات كبيرة لتلبية احتياجات الطلب المحلي الذي يعتبر أداة هيكلية أخرى تستخدمها الدولة لتغطية نقاط الضعف التي يعاني منها الإنتاج الوطني[1].

تعتمد الدولة آليات الأسعار على مخطط ثابت سواء في حالة ارتفاع الأسعار العالمية للقمح أو انخفاضها، بالاستناد على ثلاثة فئات من الأسعر هي[2]:

1-ضمان سعر الإنتاج: خاصة بالنسبة للقمح بنوعيه اللين والصلب، حيث يستفيد الإنتاج من منح تحفيزية، توزع عن طريق OAIC من خلال صندوق التعويضات، هذا السعر المضمون يدفع بالمنتجين إلى تحسين مستوى المحاصيل، وتسليم إجمالي الإنتاج إلى الدولة عن طريق تعاونيات CCLS .

[1]-مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 349 .

[2] - HilelHamadache,reforme des subvention du marche du ble en algerie :une analyse en equlibregeneralcalculable,these docteur,economie et gestion,centre international d'etudessuperieures en sciences agronomique montpelliersupagro,novembre,2015,p 47.

2-تسقيف سعر الاستهلاك: وذلك بتسقيف أسعار المشتقات الأساسية للقمح (خبز، سميد وطحين) والتحكم في الهامش (السميد والطحين الممتاز، لمعكرونة ، والكسكس)، مما يضطر جميع المتعاملين(مصانع، مطاحن، موزعين وخبازين)لاحترام مستوى السعر المحدد قانونا.

3-السعر الحر: بهذا السعر المدخلات الصناعية لإنتاج القمح (أسمدة ،منتجات الصحة النباتية البذور)، منذ سنة 1992، وامتد إلى السميد الممتاز، والطحين الممتاز منذ سنة 1995.

المبحث الثاني: الموارد المتاحة للقطاع الزراعي في الجزائر

تمتلك الجزائر ثروات عديدة من بينها الموقع الاستراتيجي وإطلاله على البحر أبيض المتوسط فضلا عن الموارد الطبيعية والموارد الباطنية التي تزخر بها، ومن بينها الموارد الأرضية والبشرية والمائية والمالية، مما يمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي إذ تم استغلالها أحسن استغلال وفي هذا الإطار يعتبر القطاع الزراعي بديل للمحروقات.

المطلب الأول: الموارد الأرضية

تشمل المساحة الجغرافية الإجمالية للجزائر 238174100 هكتار، وهي تحتوي على رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية، يقدر بحوالي 42.44 مليون هكتار تتغير سنويا، كلها صالحة للزراعة إذا ما استغلت جيدا، فالأراضي الزراعية صالحة لمعظم المنتجات الفلاحية، خاصة وأنها تشكل أكبر فضاء متوسطي زراعي، هذا إضافة للمنتجات الصحراوية التي تعتبر أراضيها من الأراضي

الممتازة والخالية من الجليد (محمية من الجليد طبيعيا)، مما يسمح بالنمو البيولوجي النباتي طول السنة، وهذا يوفر أحسن نوعية للمنتجات الزراعية [1].

الفرع الأول : التوزيع الجغرافي للمساحة الصالحة للزراعة في الجزائر

إن الأرض الزراعية ثروة استراتيجية لا بد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة كافة [2]، كما يقصد بالأرض كعامل من عوامل الإنتاج الزراعي، التربة مع العوامل الأخرى المحيطة كالظروف المناخية (الحرارة، الرطوبة ...) والعوامل البيولوجية.

والأرض الصالحة للزراعة من حيث الأساس تعتبر ثابتة ،لكن من الناحية الواقعية والعملية هي قابلة للزيادة بفعل أساليب مختلفة كاستصلاح الأراضي البور والصحراوية وتجفيف المستنقعات كما أنها قابلة للنقصان بفعل عوامل مختلفة كالانجراف والتوسع العمراني وارتفاع نسبة الملوحة بالإضافة إلى التلوث.

من ناحية خصائص الأرض الزراعية يمكن تقسيمها الى ثلاثة أصناف هي:

الأرض الزراعية ذات جودة أو الخصوبة العالية وهي التي تزيد قيمة ناتجها عن تكاليف إنتاجها.

الأرض الزراعية ذات الخصوبة المتوسطة والتي تتساوى فيها تكاليف إنتاجها مع قيمة ناتجها ويطلق عليه كذلك الأرض الحدية أو الهامشية.

الأرض الزراعية ذات الخصوبة الضعيفة والتي تكون تكاليف إنتاجها أكبر من قيمة ناتجها.

---

[1]–مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص210.

[2]–صلاح وزان، تنمية الزراعية العربية الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان،1998، ص 93.

إن تشخيص واقع الأراضي الصالحة للزراعة للاستغلال الحالي والأراضي القابلة للزراعة غير المستغلة لأي بلد يتطلب مسحا دقيقا وتصنيفا لهذه الأراضي حسب إمكانيات الإنتاجية المختلفة من خصوبة طبيعية أو مكتسبة وتوزيعها الجغرافي عبر أقاليم البلد، هذا التشخيص والتصنيف يعتبر المنطلق الأساسي لاستغلال هذه الأراضي وترتيب أولويات حسب قانون الميزة النسبية من خلال تشخيص واقع الأرض الزراعية بالنسبة للجزائر نلاحظ أن الجزائر تحتل موقعا استراتيجيا.

في شمال القارة الإفريقية وتتربع على مساحة كلية قدرها: 2.381.743 كلم مربع وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى إفريقيا والعاشرة عالميا من حيث المساحة، لكن رغم شساعة المساحة الكلية إلا أن المساحة الصالحة للزراعة تبقى ضئيلة ولم تشهد توسعا ملحوظا رغم سياسات الاستصلاح التي باشرتها الجزائر منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، بل على العكس من ذلك أصبحت هذه الأراضي وخاصة الخصبة منها معرضة للتناقص أو التأكل بفعل بعض المظاهر السلبية كالتوسع العمراني والتلوث[1].

تم تقسيم الأراضي تبعا لنوعيتها إلى أربع مناطق، هي: المنطقة الساحلية، والمنطقة الداخلية ومنطقة الهضاب، ومنطقة الجنوب.

أ-**المنطقة الساحلية:** وتضم 14 ولاية ساحلية (ابتداء من ولاية الطارف شرقا إلى ولاية تلمسان غربا)، ويقدر عدد المستثمرات فيها 296.617 مزرعة، أي ما يعادل 28 % من إجمال المستثمرات الفلاحية، وتتربع على مساحة 1.821.185 هكتارا، بما يعادل 22 % من إجمالي

[1]-محمد شريفي، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على أمنها الغذائي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3،2014، ص 44.

الأراضي الفلاحية، ويشتغل فيها 625.732 عاملا، أي بنسبة 28 % من إجمالي اليد العاملة وأغلب هذه المستثمرات تابعة للخواص.

ب-**المنطقة الداخلية:** وتضم كذلك 14 ولاية، وهي : البليدة، والبويرة، والمدية، وقسنطينة، وعين الدفلة، وقالمة، ومعسكر، وغليزان، وتيارت، 329.030 مستثمرة فلاحية، أي ما يعادل 31 % من مجموع المستثمرات الفلاحية على المستوى الوطني، وتشغل 762.399 عاملا، بما نسبته34% من إجمالي اليد العاملة، وتتربع على مساحة تقدر بنحو3.824.678 هكتارا من أراضي فلاحية صالحة، وذلك بما نسبته 46 %.

ج-**المنطقة السهبية:** وتتكون من 12 ولاية، هي: أم البواقي ، وباتنة ، وبسكرة ، وجلفة، ومسيلة وتبسة، والبيض، وخنشلة، سوق أهراس، وسعيدة، والنعامة، والأغواط، وعدد مستثمراتها يساوي 288.496 مستثمرة بنسبة 27 % من مجموع المستثمرات وطنيا، وتتربع على مساحة قدرها 2.508.026 هكتارا، أي ما يعادل 30 %من اليد العاملة، والجدير بالذكر أنه يوجد في هذه المنطقة حوالي 38.705 مربي ماشية دون أرض.

د- **منطقة الجنوب:** وتضم 8 ولايات، وهي ورقلة، وغرداية، والوادي، وأدرار، وبشار، وتمنراست وتندوف، وإليزي، وتتشكل من 138.459 مستثمرة فلاحية، بما نسبته13 %من إجمالي المستثمرات، ويشتغل فيها حوالي 140.908 عمال ،بما يعادل 65 % من مجمل اليد العاملة في المنطقة، وتتربع على مساحة قدرها 116.959 هكتارا، وهي تمثل 45 % من الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة في الجنوب[1].

[1]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص ص311-312.

الجدول رقم (3-5): الطبقات المناخية في الجزائر

الطبقات المناخية	كمية الأمطار المتساقطة سنويا (ملل)	المساحة بالهكتار	النسبة إلى المساحة الكلية
عالية الرطوبة	1800-1200	185275	0.08
رطبة	1200-900	773433	0.32
شبه رطبة	900-800	3401128	1.42
شبه جافة	600-300	9814985	4.12
جافة	300-100	11232270	4.78
صحراوية	أقل من 100	212766944	89.5

المصدر: محمد شريفي، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على أمنها الغذائي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3،2014، ص 46.

يرتبط تطوير الأداء الإنتاجي للأرض الزراعية عموما بثلاث محددات رئيسية هي:

زيادة المساحة المزروعة (التوسع الأفقي)

زيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)

زيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع العمودي)

وبهدف زيادة الإنتاج الزراعي وتطويره يجب العمل على المحاور الثلاثة، أو بالتركيز على المحور الذي يتميز فيه البلد نسبية وذلك حسب الظروف السائدة في كل بلد والإمكانيات المتاحة ففي بعض الدول الأوروبية صغيرة المساحة كألمانيا والدانمارك التي تكون فيها إمكانيات التوسع الأفقي ضئيلة نظرا لاستنفاذها للأراضي الصالحة للزراعة، هنا تركز هذه الدول مجهوداتها في زيادة المساحة المحصولية وبالخصوص زيادة إنتاجية الأرض الزراعية عن طريق الاستخدام الكبير للوسائل التكنولوجية والتقنية الحديثة.

أما بالنسبة لبعض الدول النامية التي لها أراضي زراعية شاسعة غير مستغلة كما هو الحال بالنسبة للسودان، لكنها تفتقر بالمقابل للتقدم التقني والتكنولوجي، ففي هذه الظروف يجب على هذا النوع من الدول التركيز على الزيادة المساحات المزروعة باستغلال الأراضي البعلية والتوسع في استصلاح الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية[1].

الجدول رقم (3-6): تطور المساحة الزراعية في الجزائر خلال الفترة من 2011-2016.

السنوات / الوحدة :هكتار	2012/2011	/2012 2013	/2013 2014	/2014 2015	/2015 2016
المساحة الزراعية الصالحة	8454630	8461880	8465040	8487854	8449425
1/الأراضي الصالحة للحراثة	7506870	749678	7469481	7462081	7404176
أ/مزروعات عشبية ب/اراضي سباتية	4354242 3152328	4453225 3043453	4403937 3065544	4368417 3093664	4373690 3030487
1-2مزروعات دائمة أ/مروج طبيعية ب/الكروم ج/حقول اشجار الفواكه	948060 24335 47338 849387	965202 26626 73430 865146	995559 25777 70852 898930	1025773 25468 70664 929641	1045249 31915 70463 942871
2/أراضي رعوية ومروج	32943690	3296943 5	3296597 6	3296851 3	3291065 0
3/أراضي منتجة التابعة للمزارع(*[2])	1101110	1458095	1457539	1938887	2036089
مجموع الأراضي المستعملة للزراعة 3+2+1	42499430	4288941 0	4288855 5	4339525 4	4339616 4
نسبة الأراضي المستعملة في الزراعة الى المساحة% الجغرافية الكلية %	17.84	18	18	18.21	18.22

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 46-2016،47-2017،ص37، تاريخ الاطلاع 2018/11/15، حسب موقع الالكتروني. www.ons.dz

[1]- محمد شريفي، مرجع سابق، ص 46.

[2]-(*) هذه الأراضي تشمل المزارع الفلاحية، والعمارات والمنحدرات ومساحات الدرس، وممرات ووديان (إلخ .....).

تقدر مجموع مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر حوالي 238174100 هكتار حيث بنسبة قدرت ب: 17 % الى 18 % خلال الفترة من 2011 إلى 2016 .

-حيث تزايد مجموع الاراضي المستعملة للزراعة خلال الفترة من 2011 إلى 2016 و قدت ب 42499430 هكتار الى 43396164 هكتار بالمتوسط الفترة ب 43013762.6 هكتار أي بنسبة زيادة ضئيلة تقدر ب 2.11 % بالمقابل نلاحظ زيادة ضئيلة في المساحة الصالحة للزراعة خلال الفترة من 2011 الى 2015 حيث قدرت ب 0.4 % وانخفاضها في السنة الموالية.

-انخفاض الاراضي الصالحة للحراثة من 7506870 هكتار خلال الفترة 2011-2012 إلى 7404176 هكتار خلال الفترة 2016/2015 بنسبة ضئيلة قدرت (-1.36 %).

الجدول رقم(3-7):تطور الأراضي الصالحة للزراعية في الجزائر خلال الفترة1990-2016

الوحدة : 1000 هكتار	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية			
متوسط الفترة من 1990-1999	526.96	526.96	3445.77	314.48	3742.03	3957.44	34761.27
2000	529.00	529.00	3870.00	306.00	3521.00	4223.00	2984.00
2005	483.05	395.51	3512.82	408.37	3589.89	4289.00	32821.55
2010	482.30	451.24	3691.80	533.98	3275.71	4254.80	32938.30
2011	488.28	455.82	3723.70	531.8	3246.51	4255.84	32942.80
2012	483.80	465.28	4353.66	577.63	315.33	4268.11	32943.69
2013	510.09	455.11	3818.84	634.38	3043.45	4273.67	32969.44
2014	509.1	486.46	3743.15	660.7	3065.54	4232.65	32965.97

			9			0	
32968.51	4220.31	3093.66	703.63	3664.96	480.17	545.61	2015
32910.65	4090.99	3046.33	751.00	3648	499.00	550.00	2016

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، من المجلد11-36،1991-2017.

تتوفر الجزائر على مساحة كبيرة للأراضي الزراعية منها الاراضي الخصبة ومنها الصحراوية حيث تتميز أرضيها بالمحاصيل المستديمة والموسمية والغابات ناهيك عن ذلك الاراضي المتروكة والغير المستغلة حيث بلغت المساحة المزروعة سنة 1990 ب 7661.4 ألف هكتار مقارنة بسنة 2000 حيث بلغت 8226.00 ألف هكتار بزيادة 7.37 %حيث زيادة في المحاصيل الموسمية مقارنة بالمحاصيل المستديمة حيث بلغ متوسط الفترة من 1990-1999 ب3760.25 ألف هكتار مقارنة بالمحاصيل المستديمة 526.96 ألف هكتار بعد هذه الفترة نلاحظ زيادة في المحاصيل الموسمية من1990-2000 ب18.60% مقارنة بالمحاصيل المستديمة 4.55%.

-بعد سنة 2000 نلاحظ تدني في المحاصيل الموسمية مقارنة بالمحاصيل المستديمة حيث بلغت نسبة الزيادة بالنسبة للمحاصيل المستديمة 61.10% خلال الفترة من 2000-2010 مقارنة ب 1990-2000 كانت نسبة 4.55 %، بينما بلغت نسبة المحاصيل الموسمية ب 9.86 %خلال الفترة من 2000-2010 مقارنة بالفترة من 1990-2000 ب 18.60 % حيث اعطيت الأولوية للمحاصيل الموسمية مقارنة بالمحاصيل المستديمة وهذا بسبب الزيادة في المحاصيل الزراعية بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 الذي كان هدفه استصلاح الأراضي

الزراعية وزيادة في المساحات الزراعية و استغلال الاراضي الزراعية من أجل الزيادة في الإنتاج والإنتاجية.

-أما خلال الفترة من 2010 إلى 2016 بلغت نسبة الزيادة لكل من المحاصيل بالنسبة للمحاصيل المستديمة ب12.36 %أما بالنسبة للمحاصيل الموسمية قدرت ب4.1 % وهذا راجع إلى الظروف الطبيعية حاصة شح الأمطار ونزوح الفلاحين إلى زراعات دائمة (كزراعة الاشجار)

أما فيما يخص المساحة المتروكة فهي ترتفع وتنخفض من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى تركها بورا أو تركها للاستراحة أو غير مستغلة، حيث تقدر متوسط الفترة من(1990-1999) 3742.03 ألف هكتار ثم ارتفعت مساحة المحاصيل المتروكة من 2000 إلى 2005 لتبلغ 3521 ألف هكتار إلى 3589 الف هكتار بنسبة زيادة قدرت ب 2 % ثم بعد هذه السنة نلاحظ انخفاض المساحات المتروكة حتى 2012 بعد هذه الفترة يشهد ارتفاع ملحوظ للمساحة المتروكة إلى غاية 2016 حيث بلغ متوسط الفترة من 2010-2016 ب 3131.93 ألف هكتار بسبب عزوف الفلاحين عن خدمة الأرض.

-أما فيما يخص مساحة المراعي قدرت متوسط الفترة 1990-1999 ب 34761.27 الف هكتار بينما خلال السنة 2000 انخفاض مساحة المراعي والذي قدرت ب 2984 أف هكتار مقارنة بسنة 1999 الذي كانت 34420 ألف هكتار بنسبة انخفاض قدرت ب (- 91.33 %).

-لكن رغم الزيادة المقدرة ب 3.65 في المئة منذ انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إلا أنها لا تعني الكثير خاصة إذا علمنا أن 7 ملايين هكتار قد أصبحت في تعداد الصحراء القاحلة، وأن 4 ملايين هكتار فقط توجد في حالة رعي جيد، وأما الباقي فهو في حالة تدهور شديد الناتج عن انخفاض الحيوية والكثافة وقلة التغطية النباتية وهشاشة التركيب النوعي وانخفاض معدل

الإنتاجية حيث لا تتجاوز متوسط إنتاجية الهكتار من المراعي في الجزائر 7.1 كلغ من اللحوم الحمراء[1].

أما بالنسبة لتناقص الرقعة الزراعية، كميا و كيفيا فيمكن حصر التناقص من الأراضي الزراعية في ثلاث مجموعات هي: الانتقاص العمدي من جانب الانسان، والفقد في الأراضي بسبب متطلبات الزراعة، والفقد في خصائص الأراضي الزراعية.

1-الانتقاص العمدي من جانب الانسان: وتشمل هذه المجموعة أعمال التجريف والتبوير، والبناء على الأراضي الفلاحية.

2-الفقد في الأراضي بسبب متطلبات الزراعية: حيث تسهم الزراعة في فقد قدر مهم من الأراضي الزراعية بسبب ظاهرة تفتت الملكيات والحيازات وعدم اكتمال الصرف المغطى، مما أدى إلى فقد الكثير من مساحة الأراضي الزراعية في صورة مصارف، والأمر نفسه بالنسبة إلى قنوات الري وحدود الحيازات التي توضع على حساب الأراضي الصالحة للزراعة، هذا علاوة على المساحات التي تستغل للمرافق الزراعية كالمخازن والحظائر، والتي من المتوقع زيادتها في ظل تفتت وتبعثر الملكيات الحيازات.

3-الفقد في خصائص الأراضي الزراعية: إذا علاوة على الانتقاص الكامل للأراضي الزراعية فهناك الانتقاص الجزئي المتمثل في بقاء المساحة نفسها مع افتقادها لخصائصها كليا أو جزئيا[2].

---

[1]-عماري زهير، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013، ص 120.

[2]-فوزية غربي، مرجع سابق، ص ص 308-309.

الجدول رقم(3-8):تطور عدد السكان والرقعة الجغرافية والمزروعة ونصيب الفرد منها

السنوات	إجمالي عدد السكان (بالألف نسمة)	المساحة الجغرافية (بالألف هكتار)	المساحة المزروعة(بالألف هكتار)	نصيب الفرد من المساحة (الهكتار)	
				الجغرافية	المزروعة
1990	24700.0	238174.10	7661.4	9.6	0.31
2000	30824.50	238174.10	8226.00	7.73	0.27
2005	33156.00	238174.10	8389.64	7.18	0.25
2010	35100.00	238174.10	8435.03	6.79	0.24
2011	36414.29	238174.10	8445.49	6.54	0.23
2012	37183.18	238174.10	9032.70	6.41	0.24
2013	38297.00	238174.10	8461.87	6.22	0.22
2014	39114.23	238174.10	8465.04	6.09	0.21
2015	39963.00	238174.10	8488.03	5.96	0.21
2016	-	238174.10	8494.57	5.83	0.21

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، من المجلد11-36 ،1991-2017.

يتضح من الجدول (3-8) حيث يتراوح نصيب الفرد من المساحة الزراعية من 0.21 هكتار إلى 0.31 هكتار خلال السنوات من 1990 و2016 على التوالي رغم ارتفاع متزايد لإجمالي عدد السكان يقابله تذبذب بين ارتفاع وانخفاض في المساحة المزروعة حيث بلغ متوسط الفترة من 1990-1999 ب 8055.93 هكتار بزيادة 7.38 %.

-تزايد مساحة المزروعة في 2016 ب 8494.57 هكتار مقارنة ب 1990 التي كانت 7661.4 هكتار بزيادة تقدر ب 10.87 %، [1]ويعود السبب في ذلك إلى المشكل العقاري الذي لا يزال القطاع الزراعي يعاني منه كأحد مخلفات الاستعمار، حيث تختلف المستثمرات الفلاحية في الجزائر حسب طبيعة ملكيتها، هذا الاختلاف يلعب دورا مهما في التشجيع على الاستمرار

[1]- مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 216.

في النشاط أو الانسحاب منه نحو نشاطات أخرى خاصة لما يوفره الجانب القانوني من تسهيلات وإمكانية الاستفادة من العديد المزايا التي توفرها الدولة.

جدول رقم(3-9): توزيع المستثمرات الزراعية ومساحتها وعدد العمال فيها حسب النوع للموسم 2008-2009

	المستثمرات الفلاحية		المساحة		اليد العاملة	
	العدد	النسبة	المساحة	النسبة	العدد	النسبة
مزارع جماعية	29958	**2.65**	1722043	**20.44**	251923	**10.68**
مزارع فردية	50273	**4.44**	463210	**5.50**	88529	**3.75**
مزارع عرش	76048	**6.72**	742175	**8.81**	140017	**5.94**
مزارع خواص	761812	**67.28**	4582762	**54.40**	1507160	**63.91**
مزارع امتياز	23777	**2.10**	154440	**1.83**	33985	**1.44**
مزارع استصلاح	76291	**6.74**	387792	**4.60**	142455	**6.04**
مزارع غابية	5933	**0.52**	14622	**0.17**	8625	**0.37**
مزارع نموذجية	169	**0.01**	124341	**1.48**	6655	**0.28**
محطات تجارب	75	**0.01**	5928	**0.07**	2286	**0.10**
مربون دون أرض	98410	**8.69**	0	**0.00**	159864	**6.78**
مزارع اخرى	9484	**0.84**	227027	**2.69**	16830	**0.71**
المجموع	1132230	**100**	8424340	**100**	2358329	**100**

المصدر: مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2016، ص 216 .

تم سنة 1981 إعادة هيكلة المزارع الفلاحية التابعة للدولة، مس هذا المشروع 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا والتي تحولت إلى 3400 مزرعة فلاحية اشتراكية (DAS)،دعمت هذه المزارع بالمتخصصين في الفلاحة من مهندسين فلاحيين ومسيرين، وانطلقت بها برامج استثمارية، أتت هذه العملية بثمار حيث سجل في رصيد المزارع الفلاحية زيادة لأول مرة و ذلك في السنة الفلاحية 87/86 .

أحدثت هيكلة جديدة على القطاع الفلاحي سنة 1987، إذ من خلالها وزعت حوالي 2.8 مليون هكتار على مستغلين فلاحيين وذلك حسب القانون 87-19 الصادر في نوفمبر 1987، وقد اختفت من الوجود كلية المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS) وحلت بدلها 29556 مستثمرة فلاحية جماعية (EAC) و22206 مستثمرة فلاحية فردية (EAI) و165 مزرعة نموذجية، وتم إحصاء سنة 2001 حوالي 10240137 ملكية خاصة منها 737972 تقع بالشمال بمعدل يقارب 5 هكتارات لكل مستثمرة خاصة [1].

تمثل المستثمرات الفلاحية في الجزائر إلى مزارع جماعية وفردية وعروش وخواص، حيث تحتل أكبر مساحة للمزارع الخواص الذي يقدر ب 54.40 % وتليها مزارع جماعية 20.44 %بالقوة عمل تقدر ب 63.91 % و 10.68 %على التوالي.

المطلب الثاني: الموارد البشرية

من أهم الموارد التي تستخدم في الزراعة المورد البشري الذي يعتبر العنصر المهم، والمحرك

الأساسي للعملية الانتاجية حيث تطورت الدول المتقدمة بفضل العنصر البشري، أي باليد العاملة المؤهلة ومتحكمة في التكنولوجيا التي مكنتها من الارتقاء والتطور القطاع الزراعي.

الفرع الأول: اليد العاملة الفلاحية

تعتبر اليد العاملة من بين العوامل الأساسية في الإنتاج، إذ بدونه لا نستطيع القيام بأي عملية إنتاجية رغم توفير العوامل الأخرى (رأس المال و الأرض ...) لأن العمل البشري هو المحرك

[1]-عمر بالسعود، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963-2002، مجلة انسانيات، العدد 22، أكتوبر 2003، ص ص 33-34.

الأساسي في عملية الإنتاج لذا يعتبر العمل الزراعي من العوامل الهامة التي تؤثر على الإنتاج العمل الزراعي على درجة كبيرة من الأهمية، إذ يعتبر المحرك بالنسبة للعوامل الأخرى مهما بلغت أهميتها، فزيادة فعالية العمل الزراعي وتطوير كفاءته الإنتاجية تحدد بدرجة كبيرة فعالية وإنتاجية عوامل الإنتاج الأخرى من ناحية، ومن ناحية ثانية تتجلى أهميته إذا علمنا تكاليفه تشكل نسبة مرتفعة من مجمل تكاليف الإنتاج من هنا تتضح أهمية أهداف تخطيط القوى العاملة والتي تتمثل[1]:

*الاستخدام الأمثل للقوى العاملة المتاحة

*زيادة إنتاجية العامل .

*الوفاء بالمهارات اللازمة للتنمية الزراعية.

الفرع الثاني: تطورات القوي العاملة الكلية في الجزائر خلال الفترة من1990-2016

تمتلك الجزائر من سنة إلى اخرى كما يمثله الجدول التالي لأهم التطورات القوى العاملة الكلية للزراعة في الجزائر:

[1]- عماري زهير، مرجع سابق، ص 127.

الجدول رقم (3-10): تطور القوى العاملة الكلية الزراعية الوحدة : ألف نسمة

السنوات	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	نسبة القوة العاملة الزراعية الى القوة الكلية
1990	5711.00	1391.00	24.35
2000	10353.00	2525.00	24.38
2005	3460.00	564.00	16.30
2010	10544.00	2358.34	22.36
2011	15285.00	2442.60	15.98
2012	11423.00	2476.50	21.68
2013	11964.00	2528.90	21.13
2014	11454.00	2550.60	22.26
2015	11931.00	4959.80	41.57
2016	12117.00	2545.00	21

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، من المجلد11-36،1991-2017.

يتضح من الجدول رقم (3-10) تطور القوى العاملة الزراعية بالنسبة للقوى العاملة الكلية في الجزائر خلال الفترة من 1990-2016.

-زيادة في القوى العاملة الكلية مقارنة بالقوى العاملة الزراعية حيث بلغ متوسط القوى العاملة الكلية من 1990-1990 ب5361.44 ألف نسمة بالمتوسط القوى الزراعية خلال نفس الفترة ب 1191.68 ألف نسمة يعني هذا انخفاض في عدد العمال في المجال الزراعي وهذا راجع إلى أسباب نزوح الريفي وتخلي العديد من العمال عن أرضيهم بسبب العشرية السوداء.

-أما سنة 2000 زيادة القوى العاملة الزراعية ب 25.25 ألف عامل مقارنة بسنة 1990 التي كانت 1391 ألف عامل بنسبة زيادة 81.52 % وذلك بتطبيق الحكومة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA لكن بعد هذه السنة نلاحظ انخفاض في القوى العمالة الزراعية حيث

شهدت سنة 2004 و2006 انخفاض في العمالة الزراعية بنسبة 16.31 % و16.30 %لكلايهما وهذا راجع الى تخلي عن الفلاحة واقبال الى المشاريع الأخرى اقتصادية.

-أما خلال الفترة من 2009-2015 نلاحظ زيادة في نسبة العمالة الزراعية تراوحت الزيادة22.36 %إلى 41.57 % وذلك بسبب تنفيذ المخطط الخماسي لتوطيد النمو من 2010-2014 والذي خصص له مبلغ 1.000مليار دج ثم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية بتوفير مناصب شغل للمزارعين عن طريق توفير الدعم الفلاحي للشباب بالإدماج المهني لخرجي الجامعات والمعاهد من أجل تعزيز الفلاحة وتطويرها.

المطلب الثالث: الموارد المائية

تمتلك الجزائر مصادر كبيرة من المياه فضلا على التنوع المناخي لديها، وتنقسم إلى الموارد السطحية والمطرية والجوفية كونها تعتمد على كمية الأمطار المتساقطة في القطاع الزراعي فضلا عن امتلاكها إلى الموارد المائية الطبيعية والموارد المائية غير الطبيعية.

الفرع الأول: الموارد المائية الطبيعية

تحدد الثروة المائية في الجزائر بتساقط الأمطار والثلوج التي بلغ حجمها 100 مليار م^3

سنويا لا تشتغل منها إلا 8 مليار م^3، وأما كمية مياهها الطبيعية المؤكدة (السطحية والجوفية معا) فقد وصلت 19.2 مليار م^3 سنويا مقابل 0.10 مليار م^3 لمياه التحلية الاصطناعية [1].

أولا : مياه الأمطار: يغطي الإقليم الجزائري مساحة قدرها 3.381.741 كلم^2،غير أن نسبة 90 %

[1] -http :www.onefd.edu.dz.12/02/2019.

منها عبارة عن صحراء يكاد ينعدم فيها تساقط الأمطار، ويقدر الحجم المتوسط السنوي لمياه الأمطار في الجزائر ب 12.4 مليار م ³، إلا أن هذه التساقطات المطرية تمس أساسا شمال البلاد وتتركز بمقدار 90 % في المنطقة التلية وحدها، بالنظر إلى ذلك لا تستقبل الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا سوى10 %من مياه الأمطار، في حين تعود إلى المناطق الصحراوية سوى كميات ضئيلة جدا [1].

الجدول رقم(3-11): المعدلات السنوية لتساقط الأمطار في الجزائر حسب المناطق والجهات

المنطقة / الجهة	الغرب	الوسط	الشرق
الساحل	400 ملم	700 ملم	900ملم
الأطلس التلى	600 ملم	700-1000 ملم	800-1400 ملم
الهضاب العليا	250 ملم	250 ملم	400 ملم
الأطلس الصحراوي	150ملم	200 ملم	300-400 ملم
الصحراء	20-150 ملم	20-150 ملم	20-150 ملم

المصدر: محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع و آفاق التطوير، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 75.

وبصفة عامة، يلاحظ على هذا التوزيع المطري مايلي:

-تناقص الأمطار من الشمال الى الجنوب، حيث يتلقى الأطلس التلى كمية من الأمطار تتراوح ما بين 600 إلى 1400 ملم / السنة، أما في الهضاب العليا فيتراوح المعدل السنوي لتساقط الأمطار ما بين 250 إلى 400 ملم/السنة، ويصل إلى 150 ملم/السنة في الأطلس الصحراوي، أما في الصحراء فيتراوح المعدل ما بين 20 و 150 ملم / السنة .

[1]-محمد بلغالي محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر :تشخيص الواقع وآفاق التطوير، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 74.

–تناقص الأمطار من الشرق إلى الغرب، ويمكن تفسير هذا التناقص بوجود الحواجز الجبلية في كل من المغرب الأقصى (جبال مراكش) وإسبانيا التي تعترض الرياح المحملة ببخار الماء فلا يصل إلى غرب الجزائر إلا القليل، كما أن ارتفاع الجزائر الشرقية يفوق ارتفاع الجزائر الغربية.

–تركز سقوط الأمطار في فصل الشتاء وانعدامها في فصل الصيف، مع سقوط كميات متوسطة ومتفاوتة بين فصلي الخريف والربيع، يضاف إلى هذا وذاك طول فترة الجفاف وتقارب تكرارها إن نمط سقوط الأمطار يتصف بأنه تهاطل سيلي غزير وسريع في آن واحد حيث تسقط كميات كبيرة بغزارة شديدة في وقت قصير لا يتجاوز بضعة دقائق، مما يؤدي إلى حدوث سيول وفيضانات مضرة بالمحاصيل الزراعية ومتسببة في انجراف التربة وتوجل السدود.

ثانيا: المياه الجوفية: تقدر جملة المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائرب7 ملايير م^3 /السنة، 2مليارم^3 /السنة

متواجدة بشمال البلاد، وتستغل حاليا بنسبة تفوق 90 %، و5 مليار م^3 /السنة موجودة في الجنوب والتي لا تستغل منها اليوم – وللأسف –سنوي 1.7 مليار م^3 /السنة .

وعموما تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية (Aquiferes)، و23000 بئر عميق،و9000 ينبوع، و60000 بئر صغير، تجلب كلها المياه الجوفية المتجمعة في الطبقات وعلى عكس المياه الجوفية الموجودة في الجنوب –والتي تعد مياه غير متجددة – فإن الاحتياطات في شمال البلاد قابلة للتجديد[1].

[1]-محمد بلغالي، مرجع سابق، ص 75.

ثالثا: المياه السطحية: تعرف المياه السطحية بأنها المياه التي توجد على سطح الأرض على هيئة سيول نتيجة هطول الأمطار، أو تتواجد على هيئة ثلوج تذوب بعد ارتفاه الحرارة وتجري هذه المياه في الأودية والأنهار فتصب في البحار أو تختفي في الصحاري أو تتسرب إلى باطن الأرض[1].

1-الوديان: تتفاوت الوديان في الشمال الجزائري حسب سعتها والتي يمكن ترتيبها على الشكل التالي:

-واديين تفوق سعتهما 1000 مليون م³ سنويا هما: وادي الشلف ووادي كبير الرمل .

-05 أودية تتراوح سعتها ما بين 500 و1000 مليون م³ سنويا مثل سيبوس ووادي الصومال ووادي يسر .

-11 واديا سعتها السنوية ما بين 100 و500 مليون م³ مثل أودية: سيدي خليفة، جنجن، تافنة مزفران ..الخ [2].

-16واديا سعة الوادي السنوية مابين 30 و100 مليون م³ مثل أودية: الحميز، مسلمون، وادي العرب، وادي الصفصاف ووادي بودواو ..الخ .

السدود: تعتبر السدود الأداة الأساسية لتعبئة المياه بالنسبة للجزائر إلى جانب الآبار حيث خصصت للسدود استثمارات مالية هائلة منذ بداية السبعينيات (حوالي 04 مليار دولار خلال الفترة(1970-1999)، وتقدر الطاقة التخزينية الإجمالية للسدود المتاحة حوالي 5.2 مليار م³في

---

[1]-فريجة محمد هشام، ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر، الملتقى الدولي حول الأمن المائي تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2014.

[2]-محمد شريفي، مرجع سابق، ص 53 .

حين نجد أن المغرب و بعدد إجمالي للسدود يقدر ب:90سدا يمكنها أن تجمع سنويا14 مليارم³ [1].

كما ينص برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة 2010-2014 الذي كرس له غلافا ماليا قيمته 21214 مليار دج (286 مليار دولار) على إنجاز 35 سدا ليرتفع العدد الإجمالي لها إلى 104 سدود عبر الوطن و25 نظام خاص بتحويل المياه إضافة الى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها [2].

الجدول (3-12): عدد السدود في الشمال الجزائري وتوزيعها حسب الأقاليم

المناطق	إقليم قسنطينة – سيبوس –ملغيغ	إقليم الجزائر– الصومام –الحضنة	إقليم الشلف	إقليم وهران – الشط الشرقي	مجموع الشمال الجزائري
عدد السدود	15	12	13	12	52
السعة(مليون م³)	1530	818	1950	685	5000

المصدر: محمد شريفي، آثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على أمنها الغذائي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3،2014، ص 54 .

وحسب المدير العام للوكالة الوطنية للسدود ومن خلال الأهداف المسطرة سيبلغ عدد السدود المستغلة بالجزائر سنة 2030 حوالي139 سدا مقابل 70 حاليا بطاقة تقدر ب:7.4 مليار متر مكعب، والذي من خلاله يمكن تعبئة قدرة إجمالية تقارب 12 مليار متر مكعب للإشارة أنه منذ بدأ تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مع مطلع الألفية الحالية ارتفع عدد السدود من خلال تشغيل 27 سدا في حين هناك 14 سدا آخر قيد الإنجاز ستسلم سنة 2016 و 23 سدا مبرمجا في إطار المخطط الخماسي 2015 -2019 [3].

---

[1] -محمد شريفي، مرجع سابق، ص 54.

[2] ملف البرنامج التنمية الخماسي 2010 -2014 ، ص 14، الموقع الالكتروني- Algerianembassy_saudi.com/pdf/quint.pdf.

[3] -محمد شريفي، مرجع سابق، ص 55.

الفرع الثاني: الموارد المائية غير الطبيعية

تمتلك الجزائر موارد طبيعية مهمة لكنها لا تكفي، وذلك بفضل ظاهرة الجفاف وشح الأمطار تلجأ الى الموارد المائية غير الطبيعية بفضل تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة.

أولا : تحلية مياه البحر: أمام الطلب المتزايد على هذا المورد الحيوي والاستراتيجي والنمو السكاني السريع والتطور الصناعي وقلة تساقط الأمطار نتيجة ظاهرة الجفاف إلى جانب الصعوبات الطبيعية (صعوبة التضاريس)،والعوائق الاقتصادية(ارتفاع التكاليف المالية) في استثمار واستغلال مصادر المياه الطبيعية من أمطار أو مياه سطحية أو جوفية، ظهرت طرق تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة كبديل للتعويض وتنويع مصادر التزويد بالمياه .

1-تحلية مياه البحر: يقصد بتقنية تحلية المياه على أنها إزالة نسبة الأملاح الموجودة في مياه البحار والمحيطات وتحويلها إما إلى مياه صالحة للشرب وإما للإقلال والتخفيض من نسبة الملوحة الزائدة واستخدامها لسقي أو ري بعض المحاصيل والمساحات الزراعية، أو في مياه العمليات الصناعية المختلفة وتجري عملية تحلية مياه البحر في الجزائر في ثلاث مناطق صناعية هي: أرزيو، سكيكدة، عنابة وهي تجربة تعود إلى بداية الستينيات من القرن الماضي، إلا أن محطات التحلية هذه لا تسمح في الحالة القصوى إلا بتجنيد 18 مليون م^3 في السنة (مقارنة بالمملكة العربية السعودية تحول 5.55 م^3 في اليوم)،لتلبية الحاجة إلى الماء الصناعي والماء الشروب وهو استخدام محدود رغم أن الجزائر تزخر بساحل يمتد على طول 1200 كلم.

2-معالجة المياه المستعملة : تعتبر إمكانيات الجزائر في معالجة المياه المستعملة ضعيفة جدا، حيث يقدر عدد محطات التصفية المستغلة في الجزائر 165 محطة(2014)، تعالج 850مليون م^3

من المياه، هذه المحطات تعاني في بعض الحالات من المشاكل أهمها أنها لا تشتغل إلا بنصف طاقتها [1].

ثانيا: معالجة المياه المستعملة: إن الأهداف المرجوة من عملية معالجة و تصفية المياه المستعملة تتركز حول الحفاظ على البيئة وحماية المياه الجوفية والسطحية من التلوث، ورفع المستوى الصحي والاجتماعي للسكان، بالإضافة إلى توفير مصادر مياه جديدة غير تقليدية تستخدم في مجالات مختلفة(وخاصة في مجال الزراعة)إن إمكانيات الجزائر من هذا المورد تبقى ضعيفة جدا، بحيث يتم صرف المياه في البحر بالنسبة للتجمعات السكانية الساحلية، وفي الأدوية والسبخات بالنسبة لباقي التجمعات، ولقد بلغ الحجم الإجمالي للمياه المستعملة الملفوظة (أي المصروفة في الوسط الطبيعي) بحوالي 700 مليون م^3 سنويا، 75 مليون م^3 منها فقط يتم تصفيتها ومعالجتها سنويا(أي ما يعادل تقريبا نسبة 10 % وهي نسبة شبه منعدمة).

وبلغة الإحصائيات والأرقام في مجال معالجة المياه المستعملة في الجزائر نجد مايلي:

-عدد محطات التصفية المستغلة هي 21 محطة.

-عدد المحطات التي هي في طور الإنجاز هي 23 محطة.

-عدد المحطات التي هي في طور إعادة التأهيل هي 19 محطة.

-عدد المحطات المبرمجة لآفاق 2009-2005 هي 10 محطات.

وتبلغ قدرات التصفية بالنسبة للمحطات قيد الاستغلال تقريبا 160 مليونم^{3}في السنة، لكن

[1] -مجدولين دهينة، استرتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016،ص ص 219-220.

–مع الأسف الشديد–فإن هذه المحطات لا تعمل أو لا تشتغل سوى بنصف طاقتها(أي تقريبا75مليون م³ / السنة).

وستصل طاقة التصفية في آفاق 2010، بعد الانتهاء من أشغال الإنجاز وإعادة التأهيل للمحطات الأخرى و دخولها حيز الخدمة، إلى حدود 500 مليون م³ في السنة[1].

المطلب الرابع: رأسمال الزراعي

من أجل تطوير القطاع الزراعي وزيادة في الانتاج، لا بد من توفير مستلزمات الانتاج والتي تعتبر الركيزة الأساسية للعملية الانتاجية والمتمثلة في المكننة الزراعية واستخدام الأسمدة ومكافحة الاعشاب، بغية إحداث تنمية زراعية بالزيادة في الانتاج.

الفرع الأول: مستلزمات الإنتاج القطاع الزراعي

1–الميكنة الزراعية: يعتبر تعميم استعمال المكننة الزراعية في المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية ضرورة ملحة بغية إحداث تنمية زراعية، خاصة بالنسبة للمساحات الواسعة التي تتعاظم حاجتها للآلات المختلفة تسهيلا لإتمام العمليات الزراعية في مواعيدها المحددة، كما أن إحلال المكننة محل الأساليب التقليدية يساهم، حسب التقديرات، في زيادة إنتاجية الأرض بنسب قد تفوق 30 % نظرا لجودة أدائها مقارنة بالأدوات التقليدية، خاصة إذا رافقتها يد العاملة كفؤة و مدربة لها القدرة على التفاعل بإيجابية مع التقنيات الحديثة لهذه المعدات.

وبالنسبة للجزائر ورغم الجهود المبذولة لتعميم المكننة في مجال الاستغلال الزراعي، إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب بسبب مجموعة من العوامل من بينها في صغر حجم المستثمرات

[1]-محمد بلغالي، مرجع سابق، ص 76.

الفلاحية وتعدد أعضائها مما يضعف من قدرتها التمويلية على توسيع الاستثمار والتراكم، كما أن الارتفاعات المتتالية لأسعار العتاد الفلاحي خاصة في فترة تسعينات القرن الماضي نتيجة تحرير الأسعار ساهم هو الآخر في إضعاف القدرة التمويلية للفلاحين يقابلها بعض القيود التعجيزية للبنوك في تمويل هذا النوع من الاستثمارات كاشتراط عقود ملكية الأراضي الزراعية، وعليه وجد أصحاب المستثمرات الفلاحية ضالتهم في إحلال الميكنة الزراعية المتطورة ذات الكلفة العالية باليد العاملة البشرية والتركيز على أنواع الزراعات التجارية ذات الدخل المقبول[1].

وهذا ما نوضحه في الجدول التالي لأهم التطورات مستلزمات الإنتاج في الجزائر خلال الفترة من 1990-2016.

الجدول رقم(3-13): تطور مستلزمات الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة من1990-2016

السنوات / العدد بالوحدة	متوسط الفترة 1990-1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد الجرارات	97716.5	93300	92400	91968	99142	97809	100128	102363	103558
عدد الحاصدات	9615.1	9250	9178	8222	900	8357	12346	12418	12554
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الجرارات	104529	105657	105657	102644	102055	103635	105789	108551	110261
عدد الحاصدات	12650	12850	12850	9741	9521	9619	9713	9785	9833

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، من المجلد 11-36، 1991-2017.

[1]-محمد شريفي، مرجع سابق، ص ص 65-66.

2-**البذور المحسنة:** لقد أحدث التقدم الكبير في مجال استنساخ البذور الجديدة ذات المواصفات المقاومة للأمراض والظروف الطبيعية والمناخية الصعبة أثرا كبيرا في زيادة انتاجية الأرض المزروعة بمعدلات كبيرة قد تصل إلى عشر مرات مقارنة بالبذور العادية، وعليه بات من الضروري بالنسبة للجزائر كدولة نامية التركيز على محور زيادة ورفع انتاجية الأرض الزراعية خاصة بالنسبة للحبوب، ويتم ذلك من خلال تدعيم مراكز البحث المختصة بهدف تطوير إنتاج الأصناف الجيدة من البذور المحسنة تلائم البيئة والمناخ الجزائري، أما بالنسبة للبذور المستوردة فقد دأبت الهيئات المختصة على إنشاء مراكز مراقبة لنوعية البذور المستوردة أو حتى المنتجة محليا والموجهة للزراع تراعي فيها مدى جودتها وملائمتها للبيئة المحلية إن قضية تعميم استعمال البذور المحسنة يتطلب توعية مستمرة لجمهور المزارعين بأهمية هذا النوع من البذور مقارنة بالبذور العادية

3-**الأسمدة:** تؤدي الأسمدة دورا مكملا يعوض حاجة التربة إلى بعض العناصر الكيميائية الضرورية التي تميز الأراضي الهامشية ذات الجودة الضعيفة أو نتيجة الاستغلال المتواصل واللاعقلاني للأرض وما يحدثه من إجهاد للتربة، شريطة أن يراعي في استخدام الأسمدة الاحتياجات الضرورية لكل نبات تتوافق مع خصائص النبتة وطبيعة الأرض، كما يجب أن تراعي فيها رزنامة زمنية محددة و مدروسة.

إن التمادي في استخدام المخصبات والمبيدات التي تكون غالبا ذات منشأ كيميائي وهو ما ينذر بالخطر المحدق الذي يؤدي في كثير من الحالات إلى انهاك التربة وهو ما ينعكس سلبا على إنتاجيتها، لذا يقتضي الوضع عدم التمادي في استعمال المخصبات والمبيدات بالقدر الذي يؤثر سلبا على القدرات الإنتاجية للأرض و صحة المستهلك ، و يتم ذلك من خلال اللجوء قدر الإمكان

إلى الزراعة العضوية وإتباع سياسة الدورات الزراعية بهدف ضمان ديمومة القدرات الإنتاجية للأرض الزراعية[1].

المبحث الثالث: الأهمية النسبية للجزائر في إنتاج واستهلاك وتبادل القمح على المستوى العالمي

يشهد العالم اليوم تطورات كبيرة في إنتاج القمح لما له من أهمية غذائية وصناعية في اطار ذلك تحوز الدول المنتجة للقمح على أكبر مخزون عالمي للقمح لهذا يستخدم القمح في فرض قيود وقوانين على الدول أكثر استهلاك للقمح في العالم.

المطلب الأول: تطور حجم إنتاج واستهلاك ومخزون القمح العالمي

يعتبر محصول القمح من أكثر محاصيل انتشارا في العالم، وهو ثالث أكثر الحبوب إنتاجا بعد الذرة والأرز، وهو محصول غذائي رئيسي لسكان المناطق المعتدلة وجزء من المناطق شبه الاستوائية والأجزاء المرتفعة من المناطق الاستوائية.

هناك العديد من البلاد المنتجة للقمح في جميع أنحاء العالم، وقد ارتفع إنتاجه من 315.7 مليون طن عام 1970 م إلى 563 مليون طن عام 1992 م، وبلغ 588 مليون طن عام 2000 م.

تستأثر سبع دول في العالم بأكثر من نصف الإنتاج العالمي حيث تحتل الصين المرتبة الأولى بحوالي 18 % من الانتاج العالمي، ثم الولايات المتحدة حوالي 12 %،الهند 10 %، فرنسا6 % كندا 5.8 %، أستراليا 2.7 % والارجنتين 1.6 %.

---

[1]- محمد شريفي، مرجع سابق، ص ص 67-68.

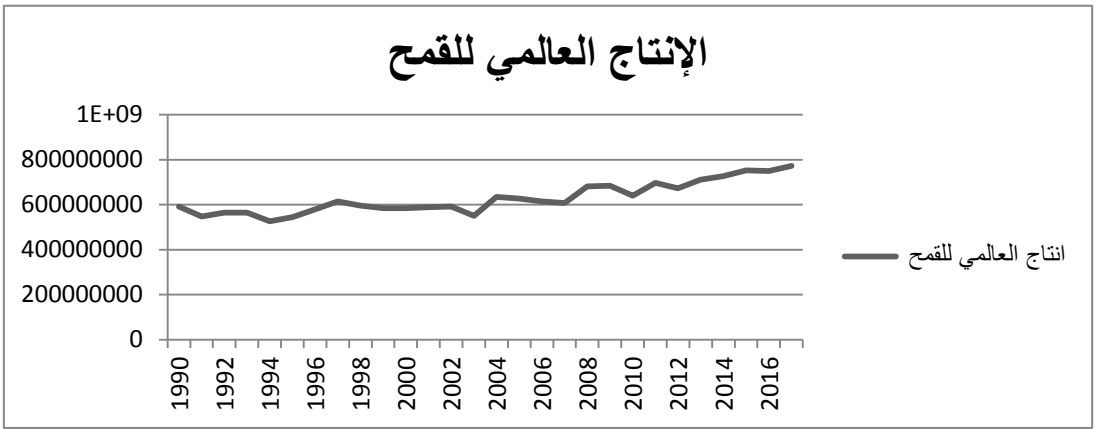
أكبر المساحات المزروعة قمحا في آسيا ثم أمريكا الشمالية والوسطى أوربا وأمريكا الجنوبية وأقل المساحات في أفريقيا.

متوسط الإنتاجية في العالمي يتراوح ما بين2029 كجم/هكتار في أفريقيا و4531كجم/هكتار في أوربا [1].

الفرع الأول: تطور الإنتاج العالمي للقمح خلال الفترة من 1990-2017

عرف الانتاج العالمي للقمح تطورا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة حيث بلغ الانتاج 1990بقيمة 591.33الف طن إلى 771.71الف طن في 2017 حيث اهتمت دول بالزيادة في الإنتاج بسبب الطلب المتزايد على القمح باعتباره الغذاء الأساسي لدى الدول وذلك بزيادة في تخصيص مساحات فلاحية من أجل الانتاج القمح حيث يبين تطور حجم الإنتاج العالمي للقمح وذلك خلال الفترة من 1990-2017 .

الشكل رقم (3-6): الإنتاج العالمي للقمح الوحدة : طن



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04).

[1]-اسلام حاتم محمد عثمان، دراسة إنتاج القمح واستهلاك القمح في السودان خلال الفترة من 2000-2015، لنيل درجة الباكالاريوس، كلية الدراسات الزراعية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص20.

يتضح من الشكل رقم (3-6) تطور إنتاج القمح العالمي خلال الفترة من 1990-2017 .

-لقد عرف انتاج القمح العالمي تأرجحا بين الارتفاع والانخفاض وهذا راجع إلى تذبذب الظروف الطبيعية وشح الامطار

-وبدراسة الأهمية النسبية لإنتاج القمح العالمي عرف ذروتين الأولى في 2002 بانخفاض كمية الانتاج حيث بلغت بحوالي 391.98مليون طن، والثانية في2017 لتبلغ أقصى قيمة لها حيث بلغت كمية الإنتاج بحوالي 771.71مليون طن بنسبة مئوية لكلايهما2.25% و4.43% (انظر الملحق رقم(04)).

-بينما عرفت الأهمية النسبية لإنتاج القمح خلال السنوات 1994-1995-2002-2012 بالانخفاض في كمية الانتاج القمح بحيث بلغت النسبة المئوية ب3.02%،3.12%،2.25% 3.86، %.

-ويمكن ارجاع هذا الانخفاض الى انخفاض إنتاج روسيا من القمح وحدها بحوالي 20مليون طن أي ما يعادل 32.8% من انتاجها السابق وأوكرانيا ب 4 مليون طن أي ما يقارب 20%وانخفاض الولايات المتحدة الامريكية ب 6.2 %،بالإضافة إلى انخفاضات أقل في الدول الكبرى الأخرى المنتجة للقمح، وهذا الذي كون أزمة غذائية دفع ثمنها العالم حتى سنة 2011 رغم تحسن الانتاج في جميع دول العالم الأخرى خلال هذا الموسم، إلا أنه عاد سريع للانخفاض في بداية موسم 2012 وهذا ما زاد من اشتداد الأزمة الغذائية عالميا، ويعود هذا التراجع في الإنتاج إلى تدهور الإنتاج في روسيا وحدها ب 32.63 % واستراليا ب 22.07 % وانخفض الإنتاج في كل من تركيا واوكرانيا بحوالي 15 % وسجلت باكستان والاتحاد الأوروبي انخفاضا بحوالي 4 %، لكن يلاحظ

تطور معتبر في حجم الإنتاج خلال الثلاث سنوات الأخيرة من الدراسة ما يغزى إلى الزيادة في حجم الإنتاج للقمح في الصين و الاتحاد الأوروبي[1].

–تشير تقديرات منظمة الأغذية الزراعة بخصوص الإنتاج العالمي للقمح في 2012 إلى انخفاض بنسبة 5.5 في المئة، عن أرقام العام الماضي القياسية ليصل إلى 661 مليون طن وهذه التقديرات التي انخفضت بشكل كبير عن التوقعات الصادرة في مطلع العام –تعكس الى حد كبير تأثير فترات الجفاف الشديد التي ضربت شرق أوروبا ووسط أسيا[2].

–وظلت توقعات منظمة الأغذية والزراعة بشأن الانتاج العالمي ل2018، إلى أن الإنتاج العالمي للقمح سيبلغ 725.1 مليون طن بانخفاض 2.8 مليون طن، وهو ما يعبر عن تراجع تقديرات محصول هذه السنة في تركيا والاتحاد الروسي[3].

– وبدراسة الأهمية النسبية لإنتاج القمح في الجزائر حيث عرف انخفاض في كل من السنوات (1994–1997–2000–2008)، التي بلغت بحوالي 1.22%، 1.13%، 1.30%، 1.90% بالترتيب، ومقارنة بالإنتاج العالمي تراوحت خلال نفس السنوات بحوالي 3.02%، 3.53%، 3.36%، 3.91%.

---

[1]-برهوم علية وفرحات عباس، انعكاسات تغير السعر العالمي للقمح على الأمن الغذائي العالمي–دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980–2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، 2017، ص ص 91–92.

[2]-توقعات الأغذية، تحليل الاسواق العالمية ،نوفمبر 2012، ص 2، تاريخ اطلاع 2019/01/10، حسب الموقع الالكتروني.

www.fao.org

[3]-http://www.fao.org/world foodsituation/csdb/ar/09/01/2019

الفرع الثاني: أسباب تذبذب الإنتاج العالمي للقمح

عادة ما يرتبط الإنتاج العالمي للمواد الغذائية الأساسية وأهمها القمح من حيث الكمية والسعر بمدى قدرة الحكومات على تحقيق الأمن الغذائي المستمر، كما تتعدد العوامل المتحكمة في اختلاف كمية الإنتاج السنوية في قارات العالم، فازدياد الطلب عليه عقب الثورة الصناعية وارتفاع مستوى المعيشة إضافة إلى التزايد المستمر للسكان بدرجة كبيرة خلال العقد الأخير وكما نذكر عامل المناخ الذي يؤثر بدرجة عالية على زراعته كونه يعتمد في عملية الري بدرجة كبيرة على الأمطار الموسمية ودرجات الحرارة المواتية التي يسبب ارتفاعها أو انخفاضها عن المستوى الطبيعي حالات قاسية من الجفاف وموجات الصقيع الحادة إضافة إلى عدة عوامل أخرى نذكر منها الأكثر تسببا في تذبذب الإنتاج لعدة سنوات.

*في جوان 2008 انخفض مخزون القمح إلى أدنى مستوياته في ثلاثين عاما ليبلغ 121 مليون طن، بسبب استغلال الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية وعدة دول من الإتحاد الأوروبي للقمح في انتاج الإيثانول.

*الجفاف الذي ضرب أستراليا لموسمين متتاليين، كذلك الجفاف غير المسبوق الذي ضرب روسيا وأدى إلى اشتعال حرائق دمرت أكثر من ثلث إنتاج القمح فيها عام 2010، وهذا أدى إلى وقف التصدير للمحافظة على الأسعار المحلية، إذ يشكل إنتاج روسيا 8% من الإنتاج العالمي للقمح.

*تعرض باكستان لفيضانات أدت إلى تلف المحاصيل الزراعية.

*تعرض أستراليا وهي خامس أكبر مصدر للقمح في العالم لعدة كوارث آخرها فيضانات سنة 2010 م التي دمرت أجزاء كبيرة من المزروعات، إضافة إلى الخسائر التي خلفها هجوم الجراد على حزام القمح.

*تعرض محصول القمح في المنطقة البحر الأسود لانخفاض كميات الإنتاج بسبب الجفاف وماتبعه من حرائق.

*تذبذب أسعار النفط و خاصة بعد الأحداث الأخيرة في المنطقة العربية (الربيع العربي)، وكذلك الأزمة المالية التي تعرض لها العالم منذ سنة 2008.

*موجات الجفاف الشديدة التي اجتاحت بداية موسم 2012 م الولايات المتحدة وأنحاء واسعة من أوروبا وامتدت إلى وسط آسيا.

* أسعار القمح العالمية سجلت انخفاضات متتالية خلال العام 2013، على خلفية زيادة المعروض باستثناء فترات التوترات في منطقة البحر الأسود، بمستويات الأسعار لسنة 2014، التي انخفضت نحو 155 دولارا مقارنة بمستويات السابقة.

*انخفاض أسعار الحبوب لسنة 2014 على خلفية الزيادة الكبيرة في المحصول العالمي من ناحية وانخفاض الطلب العالمي من ناحية أخرى، الذي أدى بدوره إلى زيادة ملحوظة في المخزونات العالمية إلى مستويات قياسية، حيث تتفاعل الأسعار في البورصات العالمية مع المخزونات بشكل كبير، فهناك علاقة عكسية بين كمية المخزونات وأسعار العقود المتداولة في بورصات السلع العالمية، فتاريخنا ارتبط تدني أسعار الحبوب بارتفاع المخزونات والعكس صحيح .

*شهدت أسعار القمح ايضا انخفاضات متتالية خلال موسم 2016/2015 كما بينته العديد من النشرات الإخبارية لمنظمة الفاو[1].

الفرع الثالث: حجم الاستهلاك والمخزونات العالمية للقمح

إن التطورات التي يشهدها العالم اليوم من زيادة في الاستهلاك القمح على المستوى العالمي كان لا بد على الدول المنتجة له زيادة في انتاج القمح، وذلك بتوفير كميات من المخزون العالمي للقمح لتلبية الطلب الخارجي عليه، لذلك سنوضح أهم التطورات التي يشهدها حجم الاستهلاك وكمية المخزون القمح العالمي وذلك خلال الفترة من (2012-2013).

أولا: الاستهلاك العالمي للقمح

يشهد العالم اليوم زيادة معتبرة في الاستهلاك القمح خاصة من قبل الدول المستوردة ونخص بالذكر الدول النامية، لذلك سنوضح أهم التطورات استهلاك القمح العالمي وذلك خلال الفترة من 1990-2013 .

[1]-برهوم عليه وفرحات عباس، انعكاسات تغير الأسعار العالمية للقمح على الأمن الغذائي العالمي-دراسة تحليلية قياسية للفترة(1980-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد17، 2017،ص ص92-93.

الشكل رقم(3-7):تطور الاستهلاك العالمي للقمح خلال الفترة من1990-2013



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(04).

تضح من الشكل رقم (3-7) تطور الاستهلاك القمح على المستوى العالمي خلال الفترة من 1990-2013.

نلاحظ من خلال الشكل زيادة مستمرة للاستهلاك العالمي للقمح رغم تذبذب الذي يعرفه انتاجه من سنة إلى آخري بسبب الظروف الطبيعية، لذلك عمدت الدول المنتجة على تخصيص مساحات شاسعة لإنتاجه بسبب الطلب الكبير والمستمر عليه.

-حيث عرفت السنوات 1996 و2003 انخفاض طفيف للاستهلاك القمح حيث قدرت ب 418799 مليار طن و457823 مليار طن.

-بينما عرف الاستهلاك العالمي للقمح ارتفاعا من 354355 مليار طن عام 1990

الى 417759 مليار طن عام 2000، ليصل الى الحد الاقصى للاستهلاك القمح في 2013 بمقدار 457823 مليار طن .

-بينما عرف المتوسط خلال الفترة من 1990-2000 ب393820.45 مليار طن بنسبة مئوية قدرت 16.89%،وبلغت متوسط الفترة من 2000-2013 ب431690.21 مليار طن بنسبة مئوية9.59% .

بينما تشير التوقعات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن الاستهلاك الغذائي للقمح سيواكب النمو السكاني وسيصل الى 510 ملايين طن، من المتوقع ركود استخدام القمح في الاعلاف ليصل إلى حوالي 141 مليون طن، بسبب انخفاض الانتاج وارتفاع الاسعار[1].

و ترجع الزيادة في استهلاك القمح لمجموعة من العوامل أهمها[2] :

أ-الزيادة السكانية: وهي تساهم سنويا بحوالي ثلثي الزيادة في استهلاك القمح، وقد زاد عدد سكان العالم منذ سنة 1980 حتى سنة 2013 بحوالي 2.75 مليار نسمة، أي بزيادة قدرت ب62.07%.

ب-تغير النمط الغذائي للسكان: في العديد من دول العالم و خاصة الدول النامية، كما تميزت بعض الدول عن غيرها بزيادة استهلاك القمح في الصناعات الغذائية كما هو الحال في الاتحاد الاوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وتغير نمط الاستهلاك في البدان الافريقية من استهلاك الذرة البيضاء إلى استهلاك القمح، كما تراجع دور الشعير في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بسبب الرفاه النسبي بعد الاستقلال .

---

[1]-http://www.fao.org/world foodsituation/csdb/ar 09/01/2019 .
موجز منظمة الاغذية والزراعة عن امدادات الحبوب والطلب عليها حسب الموقع الالكتروني.

[2]- مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص319

ج–استخدام القمح كعلف للحيوانات: في الدول الصناعية ففي الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك الماشية 07 مرات من كمية الحبوب التي يستهلكها إجمالي السكان، كما أنه من أجل إنتاج 01كلغ من اللحوم يجب توفير من 07 إلى 10 كلغ من الحبوب.

د–استخدام القمح في المجال الصناعي: وبشكل متزايد لإنتاج الوقود الحيوي (الايثانول) لكن هذا المعدل لا يزال ضعيفا مقارنة باستخدام الذرة، حيث تقدر إنتاجية القمح الموجه لصناعة الوقود الحيوي ب 2.8 طن للهكتار الواحد، يستخلص منها 340 لتر للطن الواحد، وبذلك فان إنتاجية الوقود تقدر ب 952 لتر للهكتار، مقارنة ب 1960 لتر للهكتار فيما يخص منتوج الذرة، وتعتبر فرنسا أكثر دول الاتحاد الأوروبي إنتاجا للإيثانول.

بالاعتماد على القمح، حيث تستخدم القمح في إنتاج نحو 20%من إنتاجها للايثانول والذي تصل كمياته إلى 300 مليون غالون سنويا.

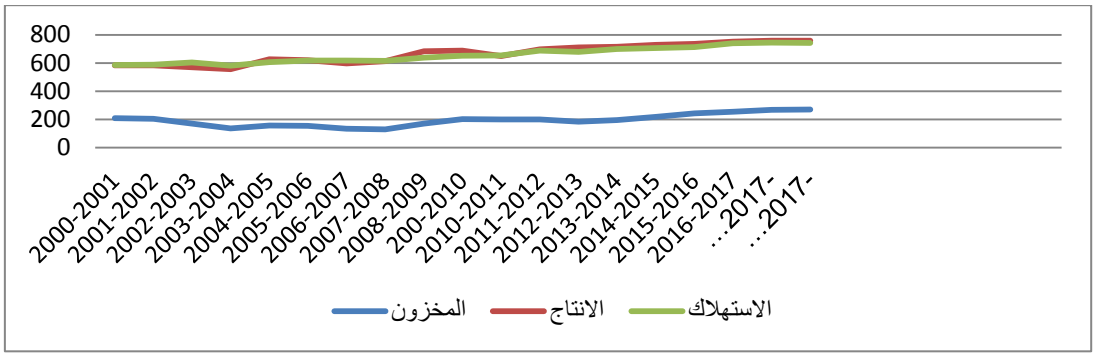
هـ–تزايد اللجوء إلى استهلاك ما يعرف بالخبز المحسن ببعض الاضافات الكيميائية التي تجعل استهلاك الخبز أوسع، اضافة إلى تزايد الأغذية التي تعتمد على القمح في صنعها مثل حبوب الإفطار الجاهزة، والبسكويت ورقائق القمح.

ثانيا : متوسط استهلاك الفرد من القمح في العالم

يقدر متوسط استهلاك الفرد للقمح في العالم بنحو 102 كجم في العام، وتأتي أستراليا في المرتبة الأولى إذ يبلغ استهلاك الفرد من القمح 309 كجم سنويا، تليها روسيا بمتوسط 248 كجم ثم تركيا في المرتبة الثالثة بمتوسط 244 كجم للفرد، ثم كندا في المركز الرابع بنحو 235 كجم وأوكرانيا في

المركز الخامس بنحو 207 كجم، ثم الجزائر في المرتبة السادسة بنحو 206 كجم، وتأتي إيران في المرتبة السابعة بمتوسط 194 كجم[1].

الشكل رقم(3-8): تطور حجم الاستهلاك والمخزونات العالمية للقمح خلال الفترة من2012-2018 الوحدة : مليون طن



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (06) .

إن أهمية منتوج القمح كمكون استهلاكي لا غنى عنه في الغذاء اليومي جعلت استهلاكه في تزايد مستمر، رغم الانخفاضات التي شهدها إنتاجه وكذلك المساحات الزراعية المخصصة له عالميا، ورغم ارتفاع الأسعار أيضا حيث عرف استهلاك القمح عالميا ارتفاعا من 443.43مليون طن عام 1981 إلى 585.16 مليون طن سنة 2001، وينمو الاستهلاك العالمي للقمح بمعدل يقارب 1.4 % سنويا من متوسط الإستهلاك الذي بلغ 536.25 مليون طن خلال الفترة 1980-2000[2].

[1]-اسلام حاتم ومحمد عثمان، دراسة إنتاج واستهلاك القمح في السودان خلال الفترة من 2000-2015، لنيل درجة الباكالاريوس، كلية الدراسات الزراعية، ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيات، 2016، ص 29.

[2] - مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 318 .

بالإشارة إلى الجزائر حيث ارتفع فيها الاستهلاك من 3.67 مليون طن عام 1980 ليبلغ حوالي 11 مليون طن عام 2016[1].

المطلب الثاني: تبادلات القمح في السوق الدولية

تتميز الأسواق العالمية للقمح عن غيرها من الأسواق بالتبادلات القمح بين الدول حيث تخضع الى آليات ومكنيزمات التجارة الدولية، سوآءا تصدير أو استيراد القمح والذي يتميز لاضطرابات الأسعار الدولية، حيث يؤثر على الطلب عليه بالارتفاع في الأسعار القمح وعكس صحيح.

الفرع الأول: تطور حجم الصادرات العالمية للقمح خلال الفترة من 1990-2013

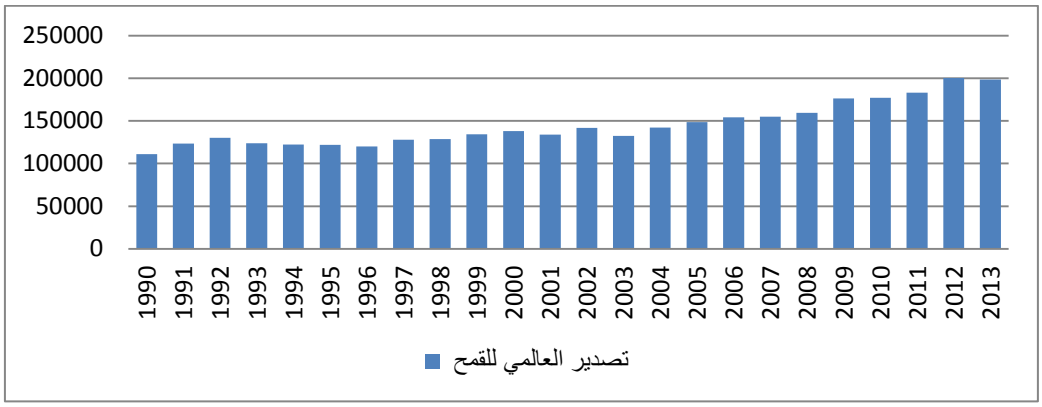
تعتبر الدول الكبرى من أهم الدول المنتجة للقمح والمصدرة له، والمتمثلة في كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا والارجنتين، والتي تتحكم في السوق العالمي

للقمح بزيادة في المعروض العالمي للقمح بالتصدير الفائض منه، كما سنوضحه في الشكل الموالي لأهم تطورات حجم الصادرات العالمية للقمح خلال الفترة من 1990-2013.

[1]-برهوم عليه، علاقة الواردات الجزائرية بالسوق العالمية للقمح-دراسة قياسية تحليلية للفترة(1980-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017، ص111.

الشكل رقم(3-9): تطور حجم الصادرات العالمية للقمح خلال الفترة من 1990-2013

الوحدة : مليار طن



المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04).

-يتضح من الشكل رقم(3-9) تطور حجم الصادرات العالمية للقمح خلال الفترة من1990-2013.

-من خلال الشكل تزايد مستمر للتصدير العالمي للقمح بسب الطلب المتزايد من قبل الدول المستهلكة للقمح باعتباره المادة الأساسية في الغذاء في المقابل انخفاض طفيف في التصدير خلال الفترات1993- 2003،وهذا راجع الى الظروف الطبيعية كشح الأمطار خلال هذه السنوات.

-بلغ متوسط الفترة 1990-2000 حوالي 125620 مليار طن بنسبة مئوية قدرت 24%.

-حيث بلغت أعلى قيمة لها في التصدير العالمي في سنة 2012 بقيمة 200432 مليار طن مقارنة بالسنة الموالية بالانخفاض في قيمته حيث بلغت 198378 مليار طن في2013.

-وقد ارتكز السوق العالمي للقمح خلال الفترة المحصورة إلى حد كبير على عشر دول مصدرة مجتمعة فيما بينها ما يقارب 90% من إجمالي الصادرات العالمية وباستثناء الصين والهند اللتان

لا تملكان قدرة تصديرية كبيرة نظرا لاحتياجاتهما المحلية الكبيرة والمتنامية، فقد احتلت بقية الدول الرئيسية المنتجة للقمح مراكز الصدارة في قائمة الدول الأكثر تصديرا، وفي مقدمة هذه الدول نجد الولايات المتحدة الامريكية التي حافظت على مركزها بأزيدمن28 مليون طن خلال1990-2010[1].

الفرع الثاني: أهم الدول المصدرة للقمح في العالم خلال الفترة (1990-2013)

تعتبر الدول المصدرة للقمح كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا والارجنتين والاتحاد الأوروبي من أهم الدول المنتجة والمصدرة بكميات كبيرة للقمح في العالم، وانها تتحكم في الأسواق العالمية للقمح كما سنوضحه في الجول الموالي لأهم خمس دول مصدرة للقمح في العالم خلال الفترة من 1990-2013.

الجدول رقم (3-14):أهم الدول المصدرة للقمح **الوحدة: مليار طن**

السنوات	و م أ	كندا	استراليا	الاتحادالأوروبي	الارجنتين	العالم
متوسط الفترة 1990-1999	32003.1	19516	12943.9	44637.8	7088.3	124387.4
2000	29453	19397	18106	46362	11498	11498
2001	27402	18261	15953	47586	11257	11257
2002	26763	12920	15140	62074	9307	9307
2003	28756	12452	9866	54162	6255	6255
2004	34624	15914	18922	47607	10076	10076
2005	31055	14723	14373	63286	10537	10537
2006	27702	19318	15418	65002	9989	9989
2007	37133	18377	7155	60346	10746	10746
2008	31133	16638	8660	74340	9993	9993
2009	31501	20224	15253	92689	6285	6285

[1]-بوقرورة صلاح، تقدير دالة الطلب على الواردات الجزائرية من القمح للفترة 1990-2010، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد07، ديسمبر 2014، ص ص 79-80.

2010	23303	19404	16152	83067	5110	5110
2011	34369	17345	17815	78955	9575	9575
2012	27305	18828	23721	84228	12563	12563
2013	34691	20704	18171	91363	2615	2615
المجموع	457193.1	264021	227648.9	995704.8	132894.3	2365106.4

Source: www.fao.org/faostat/fr ,10/09/2018

نرصد من الجدول رقم (3-14) ما يلي:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول التي تسيطر على سوق القمح العالمي باستحواذها على أكبر حصة سوقية في العالم، وهي أول دولة تصدر القمح عالميا باعتبارها أكبر منتج عالميا.

-حيث قدر متوسط الفترة للإنتاج في(1990-2000) ب: 31771.2 مليار طن أي بنسبة مئوية 1.56%.

-عرفت السنوات من 2000 -2013 تذبذب طفيف بين الارتفاع والانخفاض في تصدير القمح عالميا وهذا راجع الى الظروف الطبيعية.

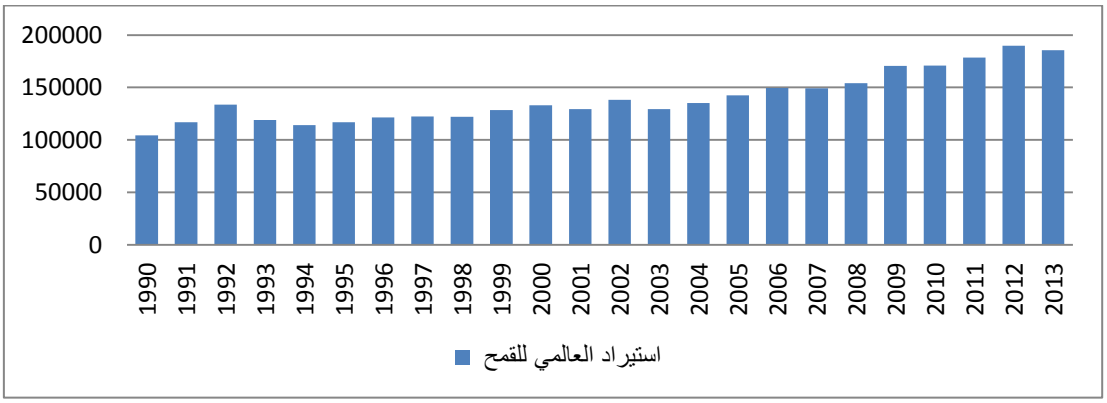
-ان الصادرات العالمية للقمح تتوزع على مجموعتين مختلفتين من المصدرين، المجموعة الأولى تتكون من أكبر منتجي القمح عالميا(الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الاوروبي، كندا، وأستراليا ..) فمثلا الولايات المتحدة أكبر مصدر عالميا (تمثل 42 % من مصدري السوق سنة 1980 م و27 % خلال سنة 2010 م)،والاتحاد الاوروبي بفضل التكتل أصبح مع الوقت أكبر منتج للقمح وفي نفس الوقت أحد أكبر المصدرين عالميا، وتمثل صادرات القمح نسبة هامة من إنتاج الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للقمح فهذه النسبة في سنة 1960م للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي (15 شريكا) قدرت ب 48 % و8 % على التوالي وفي سنة 2010م قدرت هذه النسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي(27 شريكا) ب 60%و17%.

المجموعة الثانية (روسيا، الأرجنتين، كازاخستان، أوكرانيا، تركيا ..) تتكون من دول تعتبر في معظمها من الدول المنتجة المهمة أيضا، لكن في نفس الوقت إنتاجها بالنسبة للمجموعة الأولى منخفض جدا، لكن رغم هذا تضع جزءا كبيرا من إنتاجها في السوق الدولية فنجد أن إنتاج القمح لروسيا و الأرجنتين، يمثل حسب الإحصاءات 7 % و3% من الإنتاج العالمي ،لكن تقديرات النسبة المئوية لمجموع صادراتها من إنتاجها الكلي مرتفع ،ففي سنة 2010 م قدرت ب 52 % و69 % على التوالي)[1].

الفرع الثالث: تطور حجم الواردات العالمية للقمح

يتكون القمح من نوعين القمح الصلب والقمح اللين الذي يتميز بقيمة غذائية عالية حيث انه يحتوي على البروتينات والنشويات التي تدخل في خصائصه ومكوناته لذلك يتم الطلب عليه من قبل الدول المستهلكة له حيث عرف استيراد القمح زيادة في معتبرة من سنة إلى اخرى كما سنوضحه في الشكل التالي لأهم تطورات حجم الاستيراد العالمي للقمح خلال الفترة من 1990-2013 .

الشكل رقم (3-10) : تطور حجم الاستيراد العالمي للقمح الوحدة : مليار طن



المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04).

[1]-برهم علية، مرجع سابق، ص 66.

من خلال الشكل رقم (3–10) يمثل تطور حجم الاستيراد القمح في العالم خلال الفترة من 1990–2013.

يتضح من الشكل زيادة كبيرة على الطلب العالمي للقمح، حيث قدرت متوسط الفترة من 1990–2000 ب 121136.45 مليار طن بنسبة مئوية قدرت ب 27.65%.

–شهدت سنة 2003 انخفاض في استيراد القمح العالمي قدرت ب 129332 مليار طن، بالمقابل الانخفاض في الانتاج والانخفاض في التصدير العالميين حيث قدرت ب 555019 مليار طن و132526 مليار طن لكلاهما، وذلك راجع الى الظروف الطبيعية كاشح الأمطار والحرارة والفيضانات التي اتلفت المحاصيل الزراعية في بعض الدول المنتجة للقمح عالميا .

–وكان أعلى الارتفاع للاستيراد العالمي بقيمة 189641 مليار طن، بالزيادة في التصدير والإنتاج بتخصيص مساحات زراعية للإنتاج القمح من قبل الدول المنتجة للقمح.

شهد تطور حجم الواردات للقمح في أهم المناطق المستوردة في العالم تغيرا كبيرا مع مرور الزمن ففي سنة 1960 م كان الاتحاد الاوروبي مستوردا عالميا بنسبة 45 % من إجمالي الواردات العالمية للقمح ثم شرق و جنوب شرق آسيا (16%)، تليها جنوب آسيا (13 %) ثم افريقيا الشمالية والشرق الأوسط (10%) حاليا تغيرت هذه الأوضاع كثيرا، فنجد ان الاتحاد الأوروبي بفضل التكتل (27 شريك) أصبح أكبر منتجا عالميا فلا يستورد أكثر من 4.7 مليون طن سنويا الاستيراد في افريقيا الشمالية والشرق الأوسط تضاعف ب9.7 مرة ما بين 1960 و2010 م

فأصبحت هذه المنطقة أول منطقة مستوردة للقمح في العالم من الاستيراد العالمي) في حين الاستيراد العالمي الكلي تضاعف بثلاث مرات خلال نفس السنة[1].

تعتبر كل من فرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ومكسيك من بين أهم دول التي تعتمد عليها الجزائر بالدرجة الأولى في استيراده للقمح، حيث يحتل القمح الفرنسي المرتبة الأولى بارتفاع استيراد القمح سنة2010 بحوالي 992.90 مليون دولار أمريكي في المقابل انخفاضه سنة 2016 بحوالي 758.23مليون دولار أمريكي وهذا يعود الى زيادة الإنتاج المحلي، أما المرتبة الثانية فهي القمح الكندي حيث ارتفعت بحوالي 138.71مليون طن سنة 2010، بالمقابل انخفض استيراد القمح سنة 2016 بحوالي 35.07مليون دولار أمريكي، أما باقي الدول فكان الاستيراد القمح لا يتجاوز 100مليون دولار أمريكي أنظر الجدول (3-01).

الفرع الرابع: أهم الدول المستوردة للقمح في العالم

تعتبر الجزائر من بين أهم الدول الأكثر استيرادا للقمح في العالم على غرار مصر و ايران والصين والبرازيل واندونيسيا واليابان من أهم الدول أكثر استيراد القمح في العالم رغم انها دول منتجة للقمح الا انها لا تحقق اكتفاء ذاتي منه لذلك تلجأ الى الاستيراد لتلبية الطلب المحلي منه كما سنوضحه في الجدول التالي لأهم الدول المستوردة للقمح في العالم خلال الفترة من 1990-2013.

[1]-برهوم عليه، نمذجة قياسية للسوق العالمية للفترة 1980-2011، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة،2012، ص 70.

الجدول رقم(3-15): أهم تسع الدول المستوردة للقمح في العالم خلال الفترة من 1990-2013

السنوات الوحدة : مليار طن	مصر	الجزائر	ايطاليا	الصين	ايران	اندونيسيا	اليابان	البرازيل	العالم
متوسط الفترة 1990-1999	5849.4	4159.7	6048.5	8830.9	3695.9	3559.1	6051.6	5700.4	119941
2000	4935	5379	7160	2615	6578	4257	6044	7854	133091
2001	4449	4561	7796	2281	6439	3102	5727	7300	129342
2002	5589	6037	8004	2312	4122	4809	6104	6758	138347
2003	4064	5203	7291	2220	1157	4008	5507	6692	129332
2004	4375	5123	6798	8913	222	5008	5771	4941	136167
2005	5785	5697	7120	5414	117	5131	5764	5079	142470
2006	8024	4987	7498	2187	1100	5376	6539	6765	149409
2007	8251	4885	6623	2060	251	5499	5574	7566	149207
2008	8335	6508	5885	1664	3734	5280	6086	7036	154009
2009	9130	5757	6853	2712	5462	5575	4982	6381	170724
2010	10607	5109	7951	2991	1408	5924	5770	7272	170883
2011	9836	7487	7816	3280	75	6590	6541	6790	178534
2012	8269	6385	6682	5761	5448	6968	6314	7547	189641
2013	10331	6343	6324	7572	4390	7074	6520	7630	185378
المجموع	10782.94	8362.07	10584.95	6081.29	7829.69	7816.01	1257.16	101309.4	3354944

Source: www.fao.org/faostat/fr,10/09/2018

يمثل الجدول (3-15) لاهم دول مستوردة للقمح في العالم خلال الفترة 1990-2013

تحتل الجزائر المرتبة الخامسة عالميا لاستيراد القمح من بين ثمانية دول منها مصر، ايطاليا، الصين، اندونيسيا، اليابان والبرازيل، حيث تميزت الجزائر بتذبذب بين ارتفاع وانخفاض في استيراد القمح من العالم الخارجي، هذا راجع إلى انخفاض الانتاج المحلي في المقابل زيادة الطلب عليه.

وبدراسة الأهمية النسبية لاستيراد القمح في الجزائر تراوحت بين الحد الأدنى والحد الأقصى حيث بلغت نسبة 5.73 % سنة 2001، في المقابل بلغت الحد الأقصى سنة 2011 بنسبة 9.42% حيث عرفت الجزائر زيادة في الاستيراد خلال فترة الدراسة بسبب زيادة الطلب المحلي عليه، وهذا راجع إلى انخفاض في الإنتاج المحلي بزيادة الطلب الاستهلاكي في المقابل ارتفاع في عدد السكان.

المطلب الثالث: أسعار القمح العالمية

إن التجارة العالمية للقمح تخضع لقوانين العرض و الطلب عليه، حيث يتم تحديد الأسعار العالمية للقمح وفق التغيرات السنوية الحاصلة في الأسواق العالمية أين يتم احتكار الدول الكبرى المنتجة له والمهيمنة عليه، بفرض الأسعار حسب كل دولة من الدول المنتجة، اي انه لا يوجد سعر ثابت للقمح بل هناك عدة أسعار تختلف من دولةّ إلى اخرى حسب نوعيته جيد أو ردئ.

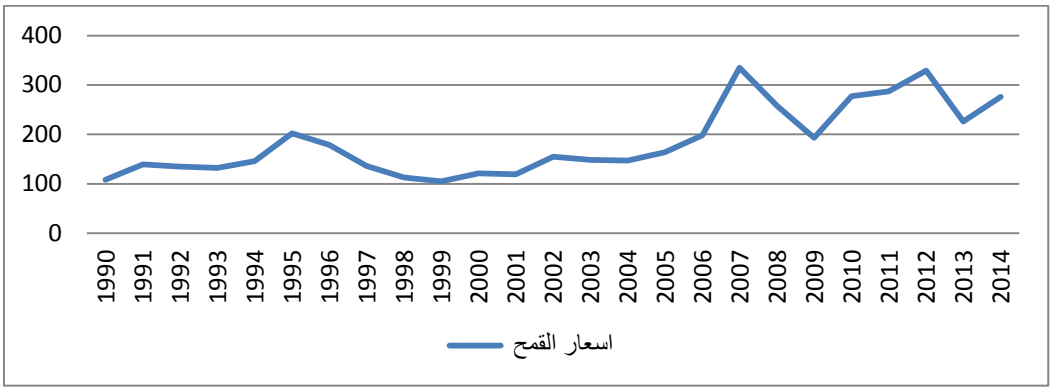
الفرع الأول: تطور الأسعار العالمية للقمح

فقد بلغت أسعار القمح في أسواق العالم سنة 1980م 160.68دولار/طن ثم اتجهت إلى الانخفاض خلال الفترة 1981-1986 ووصلت إلى أدناها سنة 1986 ب116.85 دولار/طن، ثم ارتفعت بسرعة فسجلت خلال موسم 1989 متوسط سعر بلغ 169.21 دولار/طن[1].

[1]-برهوم عليه وفرحات عباس، انعكاسات تغير السعر العالمي للقمح على الأمن الغذائي العالمي-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد17،2017، ص 94.

الشكل رقم(3-11):تطور الأسعار العالمية للقمح خلال الفترة من 1990-2014

الوحدة : دولار /طن



المرجع : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04) .

يمثل الشكل رقم(3-11) تطور الأسعار العالمية للقمح خلال الفترة من 1990-2013.

يتضح من الشكل تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في الأسعار العالمية للقمح وهذا بسبب الانخفاض في الانتاج وزيادة انخفاض القدرة الشرائية.

-عرفت السنوات 90-92-93 انخفاض في الأسعار القمح العالمية حيث بلغت نسبتها 2.33%و 2.91 % و2.85%حيث لم تتجاوز 5 %.

-بينما عرفت السنوات 94و95 الارتفاع في الأسعار العالمية للقمح والذي تجاوزت 3%و4%.

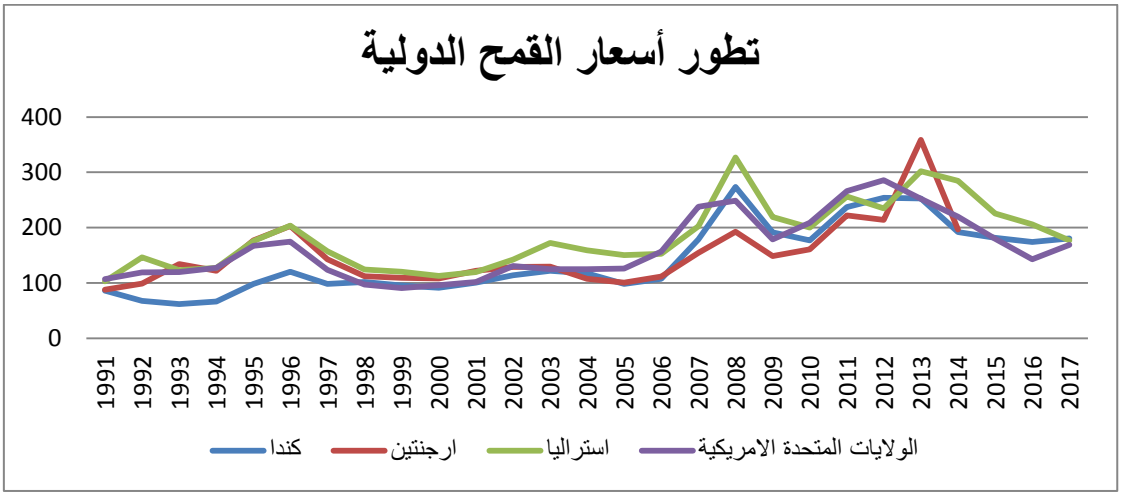
-بعد سنة 1995 بدأت الأسعار في الانخفاض حتى سنة 2007 و2012 التي عرفتا ارتفاع ملحوظ للأسعار القمح الدولية حيث بلغتا قيمتهما 335 دولار طن و329 دولار طن بنسبة مئوية قدرت 7.23 % و7.1% وهي تعتبر أعلى قيمة لها منذ فترة الدراسة ويرجع هذا الارتفاع الحاد في الأسعار القمح العالمية بسبب الارتفاع في الاسعار المواد الغذائية والانخفاض في المخزونات

العالمية للقمح وكذلك لعدة تغيرات التي طرأت على السوق العالمية للقمح بالزيادة الواردات وزيادة الطلب على القمح من قبل الدول المستهلكة للقمح.

الفرع الثاني: تطور أسعار القمح لأهم خمس دول مصدرة له

تتحكم الدول المنتجة والمصدرة للقمح بتحديد الأسعار في الاسواق العالمية، حيث تختلف سعر القمح من دول إلى آخري وهذا ما نوضحه في الشكل التالي لأهم التطورات أسعار القمح لأهم أربع دول منتجة ومصدرة للقمح في العالم خلال الفترة من 1991-2017 .

الشكل رقم (3-12): يمثل أهم التطورات أسعار القمح لأهم أربع دول مصدرة للقمح في العالم خلال الفترة من 1991-2017 **الوحدة: دولار/ طن**



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (05).

يوضح الشكل رقم (3-12) أهم التطورات أسعار القمح لأهم أربع دول منتجة للقمح في العالم

-تعتبر الولايات المتحدة الامريكية من أكبر الدول منتجة والمصدرة للقمح في العالم حيث يعرف القمح الامريكي من أغلى القمح بعد القمح استرالي بما يميزه بالنوعية الجيدة، حيث عرف أعلى

سعر في 2011 ب 286 دولار طن مقارنة بالقمح الاسترالي الذي عرف ارتفاع في الأسعار في سنة 2008 ب 327.1 دولار طن وعرفت أسعار القمح بالانخفاض في سنة1999 بالنسبة للقمح الامريكي ب91 دولار طن مقارنة بالقمح الاسترالي 102.8 دولار طن في سنة 1991.

-عرفت سنة 2008 ارتفاع حاد في الأسعار القمح الأسواق العالمية بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الامريكية واستراليا وارجنتين وكندا حيث عرف القمح الاسترالي أعلي قيمة له 327.1دولار طن بالمقابل كندا ب 273.9 دولار طن وتليها كل من الولايات المتحدة الامريكية وارجنتين ب 249 دولار طن و192.6 دولار طن لكلاهما وذلك لأسباب ارتفاع الأسعار المواد الغذائية خاصة أسعار المواد الزراعية.

ارتفاع درجة الحرارة والجفاف في روسيا في الربع الثالث من عام 2010 مما أدى الى تدمير المزروعات وارتفاع الأسعار في جويلية 2010 بنسبة 40%.

-يشكل استخدام القمح كأحد مصادر إنتاج الوقود الحيوي أحد أسباب ارتفاع أسعار القمح ونقص المعروض منه في الأسواق العالمية إذ وضعت الدول الغربية مخططا لزيادة إنتاج القمح الرخيص لكونه المصدر الأوحد للوقود الأوحد للوقود السائل مستقبلا، هذا أدى بالاتحاد الأوروبي لنحو 4 ملايين طن من القمح سنة 2011 لإنتاج الإيثانول الذي يستخدم وقود للسيارات وقد خفضت الولايات المتحدة الأمريكية المساحات المزروعة من القمح الخبز بنسبة 30% لمصلحة أصناف القمح الرخيصة الخاصة بتصنيع الوقود الحيوي ،أدى ارتفاع أسعار الطاقة الى ارتفاع تكاليف الغذاء والمنتجات الغذائية في الاسواق الدولية ومن ثم الأسواق المحلية فارتفاع أسعار النفط

إلى مستويات قياسية مع تنامي الطلب عليه من قبل الدول الصناعية والزراعية المتقدمة والناشئة أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل التجاري وأسعار مستلزمات الانتاج الزراعي[1].

الفرع الثالث: الإجراءات المتخذة عالميا لمواجهة ارتفاع الأسعار

سعت مختلف دول العالم لمواجهة نحو التخفيف من حدة آثار ارتفعا الأسعار السلع الغذائية على أمنها الغذائي عن طريق تعبئة مواردها الزراعية وتعبئة مواردها الزراعية وترشيد استخدامها وتطوير معدلات الإنتاجية بقطاعاتها الزراعية وتبني مختلف السياسات الملائمة، ونتيجة لهذه الآثار السلبية فقد استجابت العديد من الحكومات للحد من هذه الآثار، وذلك من خلال اتخاذ إتباع سياسات تدخلية، حيث عملت بعض الدول على توسيع شبكات الأمن الاجتماعي من خلال برامج التحويلات النقدية، أو توزيع معونات غذائية طارئة، فكما قامت العديد من الدول بخفض الرسوم الجمركية وذلك بهدف مساعدة المستهلكين على مواجهة ارتفاع الأسعار، وفي المقابل قامت بعض الدول بالحد من صادرات بعض السلع الغذائية للتغلب على النقص المحتمل في الأسواق الداخلية، وعمد البعض الآخر إلى الإفراج عن كميات من المخزون السلعي لتثبيت الأسعار[2].

---

[1]-مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 323.

[2]-برهوم عليه وفرحات عباس، مرجع سابق، ص ص 101-102.

خلاصة الفصل الثالث

تتربع الجزائر على مؤهلات وإمكانيات كثيرة في القطاع الزراعي مما يمكنها من تصدى الصدارة واحتلالها لأعلى المراتب الرفاهية والرقي بامتلاكها لموارد الارضية ومائية وبشرية هائلة التي تتوزع على كافة القطر الجزائري ورغم تبني الدولة لاستراتيجية جديدة في إطار تطوير القطاع الزراعي منذ الألفية بالتقديم القروض مصغرة والدعم للفلاحين وهذا كله يسعى إلى مسعى الدولة في تحقيق الأمن الغذائي، إلا أنه هناك نقص في استغلال هذه الموارد وهذا راجع إلى التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم في استخدام البذور المحسنة وأدوية المعالجة وتطوير الميكنة الزراعية.

يتأثر إنتاج القمح بعدة عوامل طبيعية منها كمية الأمطار المتساقطة ودرجات الحرارة يسبب في ارتفاع أو انخفاض الإنتاج في هذا الإطار ورغم تخصيص الجزائر لمساحات كبيرة من أجل إنتاج القمح بنوعيه القمح الصلب والقمح اللين، بالإضافة الى تدعيم الدولة للمادة القمح والحليب منذ الاستقلال في إطار تدعيم أسعار القمح بالإضافة إلى تدعيم البذور والأسمدة المعالجة حيث يعتبر المادة الأساسية وأكثر استهلاكا في المجتمع الجزائري، إلا ان الإنتاج لا يكفي لتلبية الطلب المحلي ويتم اللجوء الى الاستيراد القمح اللين مقارنة بالقمح الصلب مما زاد من فاتورة الاستيراد الذي أوضحت الدراسة للأهمية النسبية لاستيراد القمح سنة 2001 بنسبة 5.53% لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2011 بنسبة 9.42%، ولهذا يجب وضع استراتيجية جديدة تحدد معالم سياسات انتاج القمح في إطار تغيير نمط الاستهلاكي للغذاء في المجتمع الجزائري.

أوضحت الدراسات الأهمية النسبية للقمح ومدى مساهمته في القطاع الزراعي، حيث شهدت الدول المنتجة له في تزايد مستمر في إنتاجه من سنة إلى أخرى وهذا بفضل الطلب المتزايد عليه، ولهذا

يعتبر القمح المادة الأساسية الذي يتم استخدامه لعدة أغراض منها الغذاء وأعلاف للحيوانات إضافة إلى ذلك في القطاع الصناعي لإنتاج الايثانول الذي هو بديل للمحروقات وفي هذا الاطار تعمل الدول المنتجة بالتحديد الأسعار القمح في السوق العالمية، وتستحوذ على أكبر مخزون عالمي للقمح ولهذا يستخدم القمح لغرض السيطرة وفرض قوانين على الدول الضعيفة أي الدول أكثر استهلاك له.

الفصل الرابع

نمذجة قياسية لدالة الإنتاج القمح

في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

تمهيد

الهدف من هذا الفصل هو تقدير دالة إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 بعد عرض أهم محددات الطلب التي تؤثر على دالة إنتاج القمح في الجزائر، وهذا بالتحديد لأهم المتغيرات محل الدراسة، والمتمثلة في كمية الأسمدة وكمية المبيدات بالإضافة إلى كمية الأمطار بالاعتماد في تقدير دالة إنتاج القمح على طرق إحصائية و قياسية، بعد عرض الجانب النظري للدراسة الاقتصادية و القياسية للنموذج، وفي الأخير تحديد النموذج الأمثل المستخدم الذي يتم تقديره باستخدام اختبارات إحصائية و قياسية، لمعالجة المشكلة وإيجاد حلول والخروج بنتائج من أجل تفسيرها واتخاذ مجموعة من النتائج والقرارات الملائمة؛ لرفع مستوى إنتاج القمح في الجزائر في إطار تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، والحد من مشكلة الاستيراد الخارجي.

لذلك قسمنا الفصل الرابع الى ثلاثة مباحث سنتطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم الإنتاج وخصائصه

المبحث الثاني: مدخل حول الاقتصاد القياسي

المبحث الثالث: دراسة قياسية لمحددات دالة إنتاج القمح في الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم الإنتاج وخصائصه

لقد تعددت مفاهيم الإنتاج فهي تعتبر مزج بين العوامل الطبيعية والأدوات الفنية، لكل من رأس المال والعمل والتكنولوجيا من أجل إنتاج السلع والخدمات النهائية.

المطلب الأول: مفهوم الإنتاج وخصائصه ومراحله

يتميز الإنتاج بعدة خصائص بالإضافة على أنه يمر بعدة مراحل منذ بداية إضافة وحدات عناصر الإنتاج إلى غاية نهايته.

الفرع الأول: تعريف الإنتاج

إن عمليات الإنتاج تتكون من مزج العوامل الطبيعية أو الأدوات الفنية (رأس المال) مع العمل من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة للاستهلاك، ويشتمل الإنتاج على العمليات التحويلية و على العمليات اللازمة لنقل الموارد الاقتصادية.

ويمكن تعريف الإنتاج بأنه عملية خلق المنافع للسلع والخدمات أو زيادتها لذلك تختص العملية الإنتاجية بالسلع المادية والخدمات غير المادية[1].

اكتسب الإنتاج مفهومه المعاصر وهو خلق المنافع التي تشبع الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات المختلفة أو زيادتها، ويتم ذلك من خلال تغيير عنصر أو أكثر من العناصر التالية:

---

[1]-محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الجزئي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، مؤسسة الشباب الجامعة، اسكندرية، 1999، ص ص 9-10.

أ–الزمن: فالزمن يجعل للسلعة منفعة أكثر، وذلك من خلال عمليات تخزين السلع فترة توافرها لعرضها فترة ندرتها.

ب–المكان: فنقل السلعة من مكان لآخر يجعل لها منفعة، فمجرد نقل القمح من المزرعة إلى أماكن الإنتاج يجعل له منفعة أكبر.

ج– الشكل: فتغير شكل السلعة أو المادة المستخدمة إلى سلعة أخرى تخلق منفعة جديدة، فمثلا تحول القمح إلى دقيق ثم إلى خبز يزيد من منفعة هذه السلعة.

د– الحيازة: فيمكن خلق المنفعة بتغيير الحيازة، فبائع الكتب خلق خدمة بحيازة الكتب ثم نقل الحيازة إلى شخص آخر.

الفرع الثاني: عناصر الإنتاج

يقصد بها تلك العناصر التي يتم مزجها لإنتاج السلع و الخدمات النهائية، و تتمثل في العمل ورأس المال والأرض والتنظيم.

1–عنصر العمل

ويتمثل في المجهود الجسماني أو الذهني الذي يقوم به الإنسان في سبيل إنتاج السلع والخدمات النهائية.

2-عنصر رأس المال

وهو ذلك العنصر الذي ينتجه الإنسان ليساعده في إنتاج السلع و الخدمات النهائية، و ينقسم رأس المال إلى قسمين رئيسيين هما: رأس المال المادي ورأس المال البشري.

3-عنصر الأرض

ويتضمن كافة الموارد الطبيعية التي وهبها الله سبحانه وتعالى للإنسان، والتي لا يمكن أن يقوم بخلقها ولكنه يستطيع أن يغيرها ويطورها لتساعده في الإنتاج، وتشمل الموارد الطبيعية والتربة الزراعية، ومصادر المياه ومصادر الطاقة كالبترول والفحم و المعادن، وتلعب الموارد الطبيعية دورا أساسيا في العملية الإنتاجية، ونظيرا مساهمتها في العملية الإنتاجية تحصل على عائد يسمى الريع أو الايجار.

ويتوقف مدى توافر الموارد الطبيعية ومساهمتها في العملية الإنتاجية على مجموعتين من العوامل أولهما: العوامل الايجابية التي تساعد على توفير واستغلال الموارد الطبيعية، ومنها الاكتشافات الجديدة والتقدم التكنولوجي والتقدم الهائل في وسائل المواصلات، ثانيهما: العوامل السلبية التي تؤدي إلى نقص الموارد الطبيعية، ومنها سوء استغلال الموارد وعدم المحافظة عليها الأمر الذي يعرضها للنفاذ فالتجريف المستمر للتربة وإقامة المنشآت والمباني السكنية على الأرض الزراعية أدى إلى تناقص الأراضي الزراعية بصورة واضحة.

4-عنصر التنظيم

هو ذلك العنصر الذي يتولى إدارة العملية الإنتاجية ويتخذ القرارات و يتحمل المخاطرة، ولذا فإن عمل المنظم هو تجميع عناصر الإنتاج الأخرى لاستخدامها في عملية إنتاجية واحدة، ويتخذ قرار القيام بها وتحمل مخاطرة تنفيذها. فضلا عن أن المنظم هو أداة التجديد والابتكار في مجالات الإنتاج المختلفة. وعنصر التنظيم بما يقدمه من خدمات يحصل على عائد نتيجة قيامه بهذا العمل اما ربحا أو خسارة.

وأهم التجديدات والابتكارات التي يقوم بها المنظم وفقا لشومبيتر Schumpeter إنتاج سلع جديدة وإدخال طرق جديدة للإنتاج، وفتح أسواق جديدة للسلعة، وكشف مصادر جديدة للمواد الخام. ولذلك فإن أهم وظائف المنظم هي اتخاذ القرارات في ظل سيادة ظروف المخاطرة وعدم التأكد، والقيام بالأعمال الادارية والتوجيهية، والتخطيط و الابتكار والتجديد، والتنسيق و الرقابة على العمل[1].

الفرع الثالث: مراحل الإنتاج

نستطيع الاستفادة من العلاقة بين الناتج المتوسط والناتج الحدي في تمييز دالة الإنتاج ومنحنى الإنتاج إلى ثلاثة مراحل إنتاجية يمكن من خلالها تحديد الجزء الذي يظهر منطقة تعظيم الربح على دالة الإنتاج هذه المراحل الإنتاجية الثلاث تشمل:

1-المرحلة الأولى: تبدأ هذه المرحلة منذ بداية إضافة وحدات عنصر الإنتاج المتغير وتنتهي عندما يصل الناتج المتوسط أقصى حد له، حيث يتساوى عند هذه النقطة كل من الناتج المتوسط

---

[1]-محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص ص 259 -262.

والناتج الحدي ،أي عندما (MMP=APP) وفي هذه الحالة يتزايد كل من الناتج الكلي والناتج المتوسط بزيادة استخدام عنصر الإنتاج، أما الناتج المتوسط فيزداد حيث يصل أقصى حد له في هذه المرحلة عند نقطة التحول ثم يبدأ بالتناقص، تمتاز هذه المرحلة بزيادة الكفاءة الإنتاجية وذلك لأن الناتج المتوسط يزداد نتيجة للزيادة في إنتاجية وحدة عنصر الإنتاج المستعمل و طالما أن الناتج الحدي أعلى من الناتج المتوسط فإن للمنتج مصلحة في الاستمرار في إضافة عنصر الإنتاج.

2-المرحلة الثانية :تبدأ هذه المرحلة عند نهاية المرحلة الأولى أي عند النقطة التي يتساوى فيها الناتج المتوسط مع الناتج الحدي، هذه المرحلة عندما يصبح الناتج الحدي صفرا، في هذه المرحلة أن إمكانية الربح بالنسبة للمنتج موجودة طالما أن الناتج الكلي متزايدا كما أن الناتج الحدي موجبا على الرغم من تناقصه هو والناتج المتوسط خلال هذه المرحلة التي يستمر فيه المنتج في إضافة عنصر الإنتاج طالما أن هذه الإضافة تضيف للعائدات أكثر من إضافتها للتكاليف.

3-المرحلة الثالثة: تبدأ هذه المرحلة بعد وصول الناتج الكلي حده الأقصى وبداية تناقصه، أو عندما يكون الناتج الحدي مساوي للصفر في هذه المرحلة نلاحظ أن جميع أشكال الناتج متناقصة الكلي و المتوسط و الحدي[1].

المطلب الثاني: مفاهيم دوال الإنتاج وخصائصها

تميزت دالة الإنتاج بعدة خصائص وأنواع حيث تناولها العديد من الباحثين الاقتصاديين، وتم التعبير عنها بالعلاقة الرياضية من أجل الوصول إلى التحليل الاقتصادي.

---

[1]-منير إسماعيل أبو شاور وأمجد عبد المهدي مساعدة، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص ص 137-138.

الفرع الأول: تعريف دوال الإنتاج

وطبقا للنظرية الكلاسيكية الحديثة فان دالة الانتاج، او المكونات الاساسية للعملية الانتاجية يدخل فيها ثلاثة عناصر هي العمل و راس المال و التكنولوجيا، تشكل بدورها مدخلات عملية الإنتاج، و يتم دمجها مع بعضها البعض للحصول على المخرجات والمتمثلة في السلع و الخدمات وتأخذ دالة الانتاج في هذه الحالة الشكل التالي:

$$Q = A.F(L,K)$$

حيث :

Q: حجم الانتاج

A: التكنولوجيا

L: عنصر العمل

K: عنصر راس المال

ودالة الانتاج السابقة تمتاز بعدة خصائص، منها: قد تتمتع هذه الدالة بمعدل ثابت في الزيادة بمعنى انه لو تم مضاعفة عناصر الانتاج فان الانتاج سيزداد بنفس النسبة. كما ان هذه الدالة ينطبق عليها قانون الغلة. ومن اكثر النماذج والدوال الانتاجية في ظل النظرية الكلاسيكية الحديثة دالة كوب– دوغلاس ، والتي تأخذ الشكل التالي:

$$Q = A.K^{\alpha}L^{\beta}$$

حيث

α : مرونة الإنتاج بالنسبة لراس المال

β: مرونة الانتاج بالنسبة للعمل[1].

ووفقا لهذه الدالة فان حجم الانتاج يمكن ان يزداد عن طريق ثلاثة متغيرات، هي: زيادة حجم راس المال، او زيادة حجم العمل، او تحسين التكنولوجيا المستخدمة. ولا بد من التنويه هنا الى ان *A* لا تعني فقط التكنولوجيا، حيث انها تشير الى العديد من العناصر غير المحددة، وذلك ضمن ما يعرف اجمالي انتاجية عوامل الانتاج *(Total Factor Productivity : TFP)*.

وقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن التكنولوجيا تعتبر الرافعة الاساسية للنمو، الذي يعتمد عليها بشكل مباشر، وذلك بعد وصول عنصري الانتاج، العمل و راس المال الى الحد الذي لا يمكن معه استمرارهما في احداث النمو بسبب قانون تناقص الغلة[2].

تعتمد المنشأة الزراعية في إنتاج السلع أو الخدمات الزراعية على ما يستعمل من مدخلات أو موارد إنتاجية أو عناصر إنتاج في العملية الإنتاجية وهذه العلاقة بين المدخلات لعملية الإنتاج وما يمكن إنتاجه يتم التعبير عنها بما يسمى دالة الإنتاج [3].

---

[1]-نصر عبد الله قاسم عبد الخالق، تحليل دوال الإنتاج والإنتاجية في الصناعة الفلسطينية، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في إدارة السياسيات الاقتصادية، كلية الدراسات العليا جامعة نابلس، فلسطين، 2004، ص ص 28-29.

[2]-بدر شحدة حمدان، تقدير دالة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الاول، يناير، 2014، ص 29.

[3]-على جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 126.

تعرف دالة الإنتاج بأنها علاقة رياضية تصف الكيفية التي تتم بواسطتها اعتماد كمية معينة من منتج ما على كميات مختلفة من عنصر إنتاج أو عملية إنتاج أو أكثر خلال عملية إنتاج هذا المنتج، إن دالة الإنتاج توفر لنا معلومات محددة عن الكميات المتوقع إنتاجها من منتج ما عند استخدام مدخلات معينة في عملية إنتاج هذا المنتج وفق توليفة محددة من هذه المدخلات[1].

دالة الإنتاج هي الدالة توضح العلاقة بين حجم الإنتاج الكلي من سلعة (كمتغير تابع) والكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج (كمتغيرات مستقلة)[2].

ومفهوم دالة الإنتاج يختلف حسب طول الفترة الزمنية التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع من الفترات الزمنية وهي:

1- الفترة القصيرة جدا: وتعرف لفترة السوق، وهي الفترة الزمنية التي تبلغ من القصر جدا حتى لا يستطيع المشروع خلالها أن يغير من حجم إنتاجه نظرا لعدم قدرته على تغيير أحد أو كل الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج. و لذلك لا توجد أي علاقة بين حجم الناتج الكلي والكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج. وهذه الفترة تخرج من نطاق التحليل الاقتصادي.

2- الفترة القصيرة: وهي تلك الفترة الزمنية التي يستطيع المشروع خلالها تغيير حجم الإنتاج الكلي من سلعة معينة عن طريق تغيير الكمية المستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير فقط مع ثبات باقي الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج الأخرى. و يحكم سلوك هذه العلاقة قانون تزايد وتناقص الغلة.

---

[1]-منير اسماعيل أبو شاور وأمجد عبد المهدي مساعدة، مرجع سابق، ص 132.

[2]-محمد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، جامعة اسكندرية، 2000، ص 263.

3- الفترة الطويلة: وهي الفترة الزمنية التي تكون فيها جميع عناصر الإنتاج متغيرة، ولذا يستطيع المشروع خلالها تغيير حجم الإنتاج الكلي من سلعة معينة عن طريق تغيير جميع الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج بما في ذلك حجم النشاط الإنتاجي أو حجم المشروع بأكمله. ويحكم سلوك هذه العلاقة قانون غلة الحجم[1].

الفرع الثاني: خصائص دالة الإنتاج

إن أهم الخصائص التي تتمتع بها دالة الإنتاج المذكورة أعلاه هي كالآتي:

1-**دالة الإنتاج مستمرة** في (L) و(K) ، وأنها تنعدم بانعدام أحد عناصر الإنتاج أي:

$$Y = 0 = F(0, K) = F(L, 0)$$

ومن هذه الخاصية الرياضية يمكن استخراج خاصية اقتصادية تتمثل في أن عملية الإنتاج لا يمكن أن تتم إلا بتضافر مجموعة عوامل، فإذا انعدام أحد هذه العوامل انعدمت عملية الإنتاج نفسها .

إذا حتى يتحقق الإنتاج لا بد من توفر الشرط: $L, K > 0$

2-**خاصية الجمع أو الاندماج**

في هذه الحالة تابع الإنتاج بالصورة التالية :

$$f(K_1 + K_2, L_1 + L_2) \geq f(K_1, L_1) + f(K_2, L_2)$$

---

[1]-محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص ص 263-264.

والمعنى الاقتصادي الذي يمكن استخلاصه من هذه الخاصية هو أن جمع مجموعتين من مجموعات عوامل الإنتاج تعمل بصورة منفصلة أو مساوية لها على الأقل.

وهنا لا بد من طرح سؤال عما إذا كانت النتيجة التي نحصل عليها رياضيا متفقة مع واقع النشاط الاقتصادي أم لا.

الجواب يكون بالنفي، و يكفي أن نستعرض حالة الدراسة القائمة على الإنتاج الفلاحي كما في هذا البحث، فإن مضاعفة عاملي الإنتاج، رأس المال والعمل ثلاث مرات مثلا، لا تطينا بالضرورة ثلاث أضعاف كمية الإنتاج لأن مساحة الأرض المخصصة للزراعة لا تكفي لذلك، إذا هناك عامل نادر و هو الأرض و الطي لم يأخذ بعين الاعتبار، و حتى في المشاريع الصناعية فقد يصل أحيانا إلى حجم يتجاوز حجم المؤسسة الأمثل، فتدخل أيضا في إطار المردود المتناقص.

3-خاصية التجزئة

في هذه الحالة تقسم عوامل الإنتاج على أي عدد موجب كامل n. فيأخذ التابع الشكل التالي:

$$f\left(\frac{L}{n}, \frac{K}{n}\right) \geq \frac{1}{n} f\,(\mathrm{L}, \mathrm{K})$$

ولهذه الخاصية أيضا مدلول اقتصادي وهو أن كل عملية إنتاج يمكن أن تعمل أيضا بحجم أصغر بحيث أنه إذا خفضنا عدد العمال إلى النصف أيضا فإننا لا نخاطر بانخفاض الناتج إلى أكثر من نصف، و لكن هذه النتيجة الرياضية ليست صحيحة دائما في الواقع الاقتصادي.

فعلى مستوى القطاع فإن صحة هذه الخاصية ليست مؤكدة دائما، فتخفيض رأس المال والعمل في بعض القطاعات قد يجعل استخدام التقنية العصرية غير ممكن مما يؤثر سلبا على المردود.

أما على مستوى الاقتصاد الوطني فقد يحدث العكس و تصبح خاصية التجزئة مقبولة، فتخفيض طاقة الإنتاج بنسبة X % (أيدي عاملة و رأس المال) لا يعني تعديل عوامل كل مؤسسة من مؤسساته بنسبة X %، وإنما قد تعني اختفاء بعض المؤسسات الهامشية من الوجود، وفي هذه الحالة فإن الإنتاج يتناقص بدون أي شك بنسبة أقل من X % وأحيانا قد لا يتناقص أبدا إذا كانت هناك طاقات إنتاجية معطلة[1].

وفي خاصيتي تابع الإنتاج الثانية والثالثة (التجميع و التقسيم) تبدو واضحة أهمية التخطيط وعقلنة النشاط الاقتصادي في حالة نظام تسيطر فيه الدول على المؤسسات الإنتاجية بحيث يمكن بناء المؤسسات من حجم أمثل يدمج المؤسسات الصغيرة أو حتى تجزئة المؤسسات الكبيرة وفادي حدوث أي خسارة أو تبذير في الموارد.

4-الإنتاجية الحدية لكلا العمل ورأس المال موجبتين

يقصد بالإنتاجية الحدية لعنصر الإنتاج (العمل أو رأس المال) مقدار التغير في الناتج الكلي يترتب على إضافة وحدة جديدة من هذا العنصر مع افتراض بقية العناصر الأخرى ثابتة.

ويمكن الحصول على الإنتاجية الحدية بإيجاد التفاضل الأول للدالة الإنتاجية بالنسبة إلى هذا العنصر الإنتاجي.

ويفيد تقدير الإنتاجية الحدية التعرف على المستويات المثلى للإنتاج وذلك بدفع عجلة الإنتاج حتى النقاط التي تساوى عندها قيمة الناتج الحدي مع ثمن الوحدة من هذا العنصر، وبصفة عامة فإن

---

[1]-عماري زهير، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 16.

الإنتاجية الحدية لأي مورد تعتمد على كمية العنصر المستخدم الصالحة للاستعمال وكذلك على المستويات الأخرى من الموارد الاقتصادية التي تتألف معه خلال العملية الإنتاجية.

وعليه يمكن تقدير الإنتاجية الحدية لكل من العمل و رأس المال كالآتي:

الناج الحدي للعمل: هو عبارة عن مشتق > بالنسبة إلى العمل علاقته الرياضية هي :

$$pM_L = \frac{dy}{dL} > 0$$

حيث:

PM_L : الإنتاج الحدي للعمل ؛

$\frac{\mathrm{dy}}{\mathrm{d}L}$: مشتق الناتج بالنسبة إلى العمل .

يعني دفع عامل إضافي إلى العملية الإنتاجية مع ثبات رأس المال يؤدي إلى تحقيق زيادة موجبة في الناتج الإجمالي.

الناتج الحدي لرأس المال: وهو عبارة عن مشتق الناتج بالنسبة إلى لرأس المال. معطى في العلاقة التالية :

$$PM_K = \frac{dy}{dK} > 0$$

حيث :

PM_K: الناتج الحدي لرأس المال

$\frac{dy}{dK}$: مشتق الناتج بالنسبة إلى رأس المال

يعني أي زيادة في رأس المال مع الإبقاء على عدد العاملين يؤدي إلى زيادة حجم الناتج . إلا أن الزيادة في حجم الناتج تكون أقل من الزيادة في رأس المال، ويعود ذلك إلى درجة الاستفادة من رأس المال الإضافي بالمعدل كلما ازداد عددها المطلق بسبب محدودية عدد العمال .

إن الناتج ينمو نموا متباطئا نتيجة للزيادة في عدد العمال أو الزيادة في الوحدات النقدية بمعدلات نمو ثابتة أي:

$$\frac{d^2 y}{d^2 L} < 0 \quad , \quad \frac{d^2 y}{d^2 k} < 0$$

حيث:

$\frac{d^2 y}{d^2 k}$: هو عبارة عن المشتق الثاني للناتج بالنسبة لرأس المال.

$\frac{d^2 y}{d^2 L}$: هو عبارة عن المشتق الثاني للناتج بالنسبة للعمل.

هذا يعني أن مقدار الزيادة المحققة في الناتج المترتبة عن رفع يد عاملة أو وحدة من رأس المال إلى العملية الإنتاجية بصورة متتالية متناقصة باستمرار بمعنى آخر فإن النواتج الحدية للعمل و لرأس المال ذات قيمة موجبة و متناقصة[1].

[1]-عماري زهير، مرجع سابق، ص ص17-18.

الفرع الثالث: أنواع دوال الإنتاج

يمكن تناول أشهر دوال الإنتاج حسب تطورها التاريخي كما يلي:

1-دالة إنتاج (مدخلات – مخرجات) لليونتيف (OI)

سميت بدالة ليونتيف سنة 1936 نسبة للاقتصادي واسلي ليونتيف (Wassily Leontif) صاحب ابتكار جدول المدخلات و المخرجات (TES) الذي تنبثق عنه دالة الإنتاج ذات المعاملات الثابتة.

تعتبر دالة إنتاج ليونتيف أبسط علاقة لدالة الإنتاج فهي تعبر على أن المدخلات تحمل جزءا أنسبة محدودة من الإنتاج و صيغتها كما يلي :

$$\begin{cases} {}^{K}/_{Q} = b \\ {}^{L}/_{Q} = a \end{cases}$$

حيث:

Q: الكمية المنتجة؛

K و L: عنصري رأس المال و العمل على التوالي؛

a: معامل رأس المال الأمثل؛

b: معامل العمل الأمثل.

ومنه لكي ننتج وحدة واحدة من (Q)، يستلزم (a) وحدة من العمل، و(b) وحدة من رأس المال بحيث أن:(a>0) (b>0)

ويترتب على ذلك ثبات كمية رأس المال والعمل الضروريتين للحصول على الكمية (Q) من الإنتاج، بمعنى أي كمية إضافية من رأس المال والعمل تبقى غير مجدية، إذن مستوى الناتج يتحدد بكمية عامل الناتج الأكثر ندرة وبناءا على هذه الفرضية يمكن صياغة دالة الإنتاج على الشكل التالي[1]:

$$Q = Min\left(\frac{K}{a}\frac{L}{b}\right)$$

2-دالة إنتاج كوب – دوغلاس COBB-DOUGLAS(CD)

حيث تعد دالة كوب –دوغلاس من أكثر دوال الإنتاج استخداما في التطبيق وترجع تسميتها إلى الاقتصادي الأمريكي Paul.H.Douglas والرياضي الأمريكي Cobb.Charles.W حيث قاما في عام 1928 بتحليل دالة الإنتاج، وساهما في وضع الأسس النظرية لهذه الدالة. تعبر هذه الدالة عن السلوك الاقتصادي للعملية الإنتاجية على مستوى الوحدة والقطاع أو على المستوى الكلي. وتعتبر دالة الإنتاج لكوب دوغلاس من الدوال واسعة الاستخدام في التحليل الاقتصادي حيث تعتمد في تحليلها على عاملين فقط هما العمل ورأس المال، أي أن الإنتاج يتحدد وفق هذه الدالة على عنصر العمل وعنصر رأس المال.

---

[1]-عماري زهير، مرجع سابق، ص ص 18-19.

إن شكل العام لهذه الدالة هو على النحو التالي:

$$Y = A.L^{\alpha}.K^{\beta}$$

$$L > 0\,, K > 0\,, 0 < \beta < 1\,, 0 < \alpha < 1\,, A > 0$$

بحيث:

Y: الناتج أو الكمية المنتجة

A: معامل الفعالية أو معامل الأثر أو معامل كفاءة الناتج (أثر الناتج)

K: رأس المال

L: العمل (اليد العاملة

β: مرونة الناتج بالنسبة إلى رأس المال

α: مرونة الناتج بالنسبة للعمل [1].

المطلب الثالث: أنواع دوال الإنتاج الزراعي

هناك العديد من دوال الإنتاج وحيث يوجد أنواع كثيرة لدوال الإنتاج الزراعي كما يلي:

الفرع الأول: الدوال متعددة الحدود: يضم هذا النوع دوال من الدرجة الأولى والتي تأخذ الصيغة الرياضية الاتية $Y = Bx$ ، حيث تمثل (Y) الإنتاج ، (B) معامل المتغير المستقل و (X) المتغير المستقل والذي يمكن أن يكون العمل أو راس المال المزرعي، ويمكن للدالة أعلاه أن تأخذ

---

[1]-عماري زهير، مرجع سابق، ص21.

متغيرين مستقلين وتصبح كالآتي : $Y = AX_1 + BX_2$، أما دوال الإنتاج من الدرجة الثانية وذات متغيرين، فهي تأخذ الشكل الآتي : $Y = A + BX_1 + CX_1^2$

حيث تمثل A,B,C ثوابت الدالة بينما تمثل (X1) مدخلات الدالة (العمل أو رأس المال) أما إذا كانت الدالة قد أخذت صيغة الدرجة الثالثة فشكلها الرياضي هو:

$$Y = A + B_1X_1 + B_2X_1^2 + B_3X_1^3$$

يلاحظ في الدالة الموضحة أنفا أنها تضم متغيرا مستقلا واحدا، أما ثوابت الدالة فهي $A,B_1,B_2,B3$ [1]

الفرع الثاني : دالة الإنتاج الزراعي لبوندورف و بلسنج (BONDORFF , PLESSING)

لقد تمكن بوندورف و بلسنج (BONDORFF , PLESSING) من وضع أول معادلة رياضية لدالة الإنتاج في الصورة التالية: Q= A.X

حيث :

Q : الكمية المنتجة (المحصول) ؛

X : كمية السماد الآزوتي ؛

A : مقدار ثابت يطلق عليه اسم المعامل الذي يحدد نسبة التحويل[2].

---

[1]-قيس ناظم غزال وأخرون، تقدير دوال إنتاج وتكاليف محصول القمح في محافظة نينوى للموسم الزراعي 2005-2006، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، تنمية الرافدين العدد 98 مجلد 32، 2010، ص 195.

[2]- عماري زهير، مرجع السابق، ص 40.

من بين عيوب هذه الدالة عدم إدراج عوامل زراعية أخرى سواء الطبيعية أو الاقتصادية التي تحدد الإنتاج الزراعي وعلى سبيل المثال: عنصر الماء، اليد العاملة و رأس المال الزراعي، التي تعتبر العناصر الأساسية المحددة للإنتاج الزراعي.

الفرع الثالث: دالة سبيلمان (SPILLMAN)

تعتبر جهود الباحث الاقتصادي سبيلمان (SPILLMAN) من أقدم الجهود في تقدير دالة الإنتاج الزراعي، حيث نشرت أبحاثه في مجلة اقتصاد المزرعة سابقا (في وقت لاحق أصبحت المجلة الأمريكية للاقتصاد الزراعي) في مقالين عام 1923 و1924، العددين الخامس والسادس على التوالي، وكان عنوان المقال الأول : تطبيق قانون تناقص الغلة لبعض الأسمدة وبيانات الأغذية (Application of the Law of Diminishing Returns To Some Fertilizer and Feed Data)

والمقال الثاني : قانون تناقص الكمية في تسمين العجول والخنازير

(Law of the Diminishing Increment in the Fattening of steers and Hogs)

حيث نشرت أعماله البحثية قبل أعمال كوب و دوغلاس في عام 1928، والصيغة الرياضية لدالة سبيلمان هي كالآتي :

$$Y = A(1 - R_1^{x1})(1 - R_2^{x2})$$

حيث: R1 وA و R2 معلمات مقدرة.

المعلمتين R1 و R2 عادة نتوقع أن تكون محصورة بين 0 و1.

المجموع R1+R2عادة يكون أقل من أو يساوي 1.

الإنتاجية الحدية للمدخل X1 (MPPx1) هي كما يلي :

$$\frac{\partial y}{\partial x1} = -lnR1(1 - R_2^{x2})AR_1^{X1} > 0$$

إذا كان A,R1>0

فإن $(1 - R_2^{x2})R1 < 0$

وعلاوة عن ذلك فإن المشتقة الثانية تساوي :

$$\frac{\partial^2 y}{\partial^2 x1} = -ln^2R1(1 - R_2^{x2})AR_1\, x_1 > 0$$

نلاحظ أن الإنتاجية الحدية موجبة و متناقصة عند كل مستوى من المدخل، كما هي موجبة ومتناقصة في حالة دالة الإنتاج كوب–دوغلاس.

الفرع الرابع : دالة الإنتاج لكنت وكسل

في سنة 1916 وضع الباحث الاقتصادي كنت وكسل دالة الإنتاج الزراعي التالية في شكلها العام:

$$Q = F(A, B, C)$$

حيث :

Q : المحصول؛

A: عنصر الماء؛

B: عنصر الأرض؛

C : عنصر رأس المال.

لقد قيد هذا الباحث هذه الدالة بفرضية مفادها أن هذه الدالة متجانسة من الدرجة الأولى، آخر أنه إذا زادت عناصر الإنتاج (A,B,C) *بنسبة* (t) فإن الإنتاج سوف يزيد بنفس النسبة أي

$$tQ = F(tA, tB, tC)$$

يعتبر هذا النموذج الذي توصل إليه كونت وكسل، من أحسن النماذج إذا قورن بالنماذج السابقة الذكر، حيث نجد في هذا النموذج العوامل التالية: الماء الأرض ورأس المال. التي تعتبر من أهم العوامل الزراعية التي تدخل في عملية الإنتاج الزراعي. إلا أن هذه الدالة لا تأخذ بعين الاعتبار العمل الإنساني، أي اليد العاملة الزراعية وكذا الأسمدة الطبيعية والعضوية التي تساعد على تكثيف المحصول الزراعي[1].

الفرع الخامس: الدالة الجذرية

تأخذ الدالة الجذرية الصيغة الرياضية الآتية:

$$Y = A - b_1X_1 - b_2X_2 - b_3X_1^2 - b_4X_2^2 - b_5X_1^2\ X_2^2$$

تشير *(Y)* إلى قيمة الإنتاج المحصولي، بينما تمثل *X1,X2* الموردين الإنتاجيين المستخدمين في الإنتاج الزراعي، وتشير قيم *(b)* إلى معلمات الدالة المطلوب تقديرها.

---

[1]-عماري زهير، مرجع سابق، ص ص 41-42 .

الدالة اللوغارتمية المتسامية : تأخذ الدالة اللوغارتمية المتاسمية الصيغة الرياضية الآتية :

$$LnQ = \alpha_0 + \alpha TT + \sum_{i=1}^{3} \alpha tLnXt + \frac{1}{2}\sum_{i=1}^{3}\sum_{j=1}^{3} \beta ijLnXtLnXj + \sum_{i=1}^{3} \beta iTLnXtT + 1/2\beta TTT2$$

(i=j=1,2,3)

تشير *(Q)* إلى الناتج الزراعي و*(Xi)* إلى رأس المال أو العمل و*(T)* مستوى التكنولوجيا و (αi) معدل سهم *share* المدخل في الكلفة، و يمثل (αT) معدل التغير التكنولوجي، و يمثل (βiT) تحيز التغير التكنولوجي، و يعبر (βij) عن مرونة السهم بالنسبة للمدخل، و يقسي (βTT) تباطؤ التغير التكنولوجي[1] .

المبحث الثاني: مدخل حول الاقتصاد القياسي

يعتبر الاقتصاد القياسي هو فرع من فروع علم الاقتصاد، فهو يدرس الظاهرة الاقتصادية من الناحية النظرية ثم من الناحية التطبيقية، وفي الأخير التنبؤ بالظاهرة المدروسة من أجل اتخاذ القرار المناسب عن السياسة الملائمة، ولهذا يتم التطرق في هذا المبحث لأهم مفاهيم الاقتصاد القياسي، وأهم خصائص الإستقرارية، وفي الأخير يتم تقدير النموذج بالاعتماد على الطرق القياسية.

[1]-قيس ناظم غزال وأخرون، مرجع سابق، ص196.

المطلب الأول: مفاهيم الاقتصاد القياسي

تعددت مفاهيم الاقتصاد القياسي ولكنها كلها تصب في مفهوم واحد وهو دراسة الظاهرة الاقتصادية والتنبؤ بها في المستقبل، ولهذا سنعرض لأهم مفاهيم وأهداف الاقتصاد القياسي.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد القياسي

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد حيث يرتكز اهتمامه على تقدير العلاقات الاقتصادية من الناحية الكمية ، بجانب أنه يهتم بالتحليل الكمي للسلوك الاقتصادي، وللوصول الى ذلك فإن الأمر يتطلب استخدام أساليب مختلفة للتعبير عن الظواهر الاقتصادية والعلاقات القائمة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية فهناك الأسلوب الوصفي والكمي والبياني والرياضي ويعتمد الاقتصاد القياسي على استخدام الطرق الاحصائية والاستفادة من نتائجها في قياس العلاقات الاقتصادية المختلفة، وقد أورد كل من ساملسون، وستون، وكوب فونز تعريفا واضحا لعلم الاقتصاد القياسي بأنه التحليل الكمي لظاهرة اقتصادية حقيقية مبنية على الملاحظات وتطور النظرية الاقتصادية[1].

وإن الاقتصاد القياسي يتكون من كلمتين أصلهما اغريقي هما: Economy اقتصاد،Metrics قياسات ويتبين من هذا التعريف[2]، ويعد الاقتصاد القياسي، Econometrics، أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا

---

[1]-فارس عياد شاكر وعزت قناوي، مبادئ الاقتصاد القياسي والرياضي، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، 2006 ،ص 07 .

[2]–مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي، النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، 1998، ص 23.

في ذلك على النظرية الاقتصادية Economic Theory ، والرياضيات ، Mathematics والإحصاء، Statistics، للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية [1]، وكذلك هو علم اجتماعي يضم تطبيق مختلف النظريات الاقتصادية والرياضية والاحصاء الاحتمالي لتحليل الظاهرة الاقتصادية ويستخدم في البحوث التطبيقية في مجال الاقتصاد[2].

يختص الاقتصاد القياسي بتطبيق النظرية الاقتصادية، والرياضيات الإحصائية في اختبار الفروض، والتقدير، والتنبؤ بالظواهر الاقتصادية، ويقسم الاقتصاد القياسي إلى جزئين: نظري وتطبيق، وبصفة عامة يتضمن الاقتصاد القياسي النظري طرق قياس العلاقات الاقتصادية، بينما يبحث الاقتصاد القياسي التطبيق المشاكل والنتائج في مجال اقتصاد معين[3].

ويمكن التمييز بين فرعين لعلم الاقتصاد القياسي هما: الاقتصاد القياسي، والاقتصاد التطبيقي.

1-الاقتصاد القياسي النظري

ونعني به بذلك الفرع من علم الاقتصاد القياسي الذي يهتم بتنمية و تطوير الطرق والاساليب الاحصائية في مجال قياس العلاقات الاقتصادية أو التفسير و التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية

---

[1]-حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2007، ص 18.

[2]-كمال سلطان محمد سالم، الاقتصاد القياسي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص11.

[3]-دومينيك سالفاتور، ترجمة سعدية حافظ منتصر، نظريات و مسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، دار ماكجروهيل للنشر، 1982، ص ص 7-8.

أو اتخاذ القرارات الاقتصادية وبعبارة موجزة يتمثل الاقتصاد القياسي النظري في الطرق والاساليب لهذا العلم.

2-الاقتصاد القياسي التطبيقي

وهو ذلك الفرع من علم الاقتصاد القياسي الذي تطبق فيه اساليب الاقتصاد القياسي في مجال محدد من مجلات النظرية الاقتصادية مثل الطلب والعرض والإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار ...الخ والهدف منه قياس العلاقات الاقتصادية في مجال من هذه المجالات واختبار مدى الانفاق بين النظرية والواقع بالإضافة إلى التنبؤات الخاصة بتطور الظاهرة في المستقبل[1].

3-منهاج الاقتصاد القياسي:

تتضمن بحوث الاقتصاد القياسي، بصفة عامة، المراحل الثلاث الأتية:

المرحلة 1: تحديد النموذج أو الفرض المستخدم في شكل معادلة احتمالية صريحة، مع توقعات نظرية مسبقة عن إشارة و حجم معالم الدالة.

المرحلة2: جمع البيانات عن متغيرات النموذج وتقدير معاملات الدالة باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي المناسبة.

---

[1]-سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، اسكندرية، 1997، ص ص 26-27.

المرحلة3: تقويم المعاملات المقدرة في الدالة باستخدام معايير الاقتصاد والإحصاء والاقتصاد القياسي[1].

الفرع الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي

يمكن التعرف على ثلاث أهداف أسياسية للاقتصاد القياسي هي:

1-تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة

إن تحليل و اختبار النظريات الاقتصادية، ويعتبر هدفا رئيسيا من أهداف الاقتصاد القياسي ولا يمكن اعتبار النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة مالم تجتاز اختبارا كميا " عدديا " يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

2-رسم السياسات واتخاذ القرارات

يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الاعمال والحكومات في إتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره لصيغ و أساليب مختلفة لتقدير المرونات والمعلمات الفنية والتكلفة الحدية والايرادات الحدية والميل الحدي للاستهلاك والادخار والاستثمار وغير ذلك.

---

[1]-دومينيك سالفاتور، مرجع سابق، ص 8.

3-التنبؤات بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل

يساعد الاقتصاد القياسي رجال الاعمال والحكومات في وضع السياسات من خلال توفير القيم العددية لمعلمات Parameters المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا[1].

المطلب الثاني: خصائص الاستقرارية

تتميز الظاهرة الاقتصادية بتذبذب مستمر حسب الزمن وهذا بسبب تغيرات عوامل الاتجاه العام والعوامل الموسمية والدورية من فترة إلى أخرى، ولهذا تعد دراسة تحليل السلاسل الزمنية من أساليب التي لها أهمية كبيرة في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحليل نتائجها، ولهذا في هذا المبحث يتم تطرق لأهم مفاهيم السلاسل الزمنية وأهم الاختبارات جذر الوحدوي.

الفرع الأول: مفهوم السلسة الزمنية

السلسة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني بحيث كل فترة زمنية يقابلها عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسة، بمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا[2].

---

[1]-مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص 23-24.

[2]-محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص195.

في الواقع الأمر يمكن القول أن التغيرات التي تطرأ على الظاهرة من فترة زمنية لأخرى، وقد تعرف العوامل الثلاثة الأولى الاتجاه العام والعوامل الموسمية والعوامل الدورية بالعوامل أو المؤثرات الرئيسية أو المنتظمة في السلسلة والتي يمكن دراستها واكتشاف أنماطها والتنبؤ بها في المستقبل.

وتشمل مركبات السلسة الزمنية كما يلي:

1-الاتجاه العام Secular Trend

يمكن تعريف الاتجاه العام في السلسلة بأنه التحركات الصاعدة أو الهابطة في مستوى السلسلة على المدى الطويل ويعرف عادة بتغيرات المدى الطويل.

2-التغيرات الموسمية Seasonal Variation

ويطلق عليها أحيانا التقلبات الموسمية وهي التغيرات التي تؤدي إلى حدوث نمط دوري periodical pattem كامل في السلسلة يتكرر بانتظام بعد عدد معين من الفترات الزمنية يشار إليه عادة بالرمز s ، وتسمى السلسلة من هذا النوع سلسلة زمنية موسمية seasonal time series ذات دورة period طولها s، ويختلف طول الدورة s باختلاف طبيعة البيانات، فقد تكون يساوي 12 إذا كانت البيانات شهرية، وهنا يتكرر النظام الدوري بعد كل 12 شهر أي على أساس سنوي.

3-التغيرات الدورية Cyclical Variations

وهي تغيرات تؤدي إلى حدوث نمط دوري في السلسلة يتكرر كل فترة زمنية طويلة (سنتين أو أكثر)، وهي في هذه تشبه التغيرات الموسمية ، إلا أنها تختلف عن هذه التغيرات في العديد

من الأوجه، الاختلاف الأول أن طول الدورة التي تحدثها هذه التغيرات أكبر كثيرا من طول الدورة الموسمية وعادة ما يكون خمس أو عشر سنوات و لذلك تسمى هذه التغيرات بالتغيرات طويلة الأجل، الاختلاف الثاني هو أسباب حدوث هذه التغيرات حيث أن هذه التغيرات تعكس آثار الدورات والتقلبات الاقتصادية من حيث الكساد أو الرواج للظواهر الاقتصادية، الاختلاف الثالث أن طول هذا النوع من الدورات لا يمكن تحديده بشكل دقيق، فهذا النوع من التقلبات يتسم بعد الإنتظام بشكل أدى الى عدم الاعتماد على تقديره من البيانات الزمنية في التنبؤ خاصة أن هذا النوع من التغيرات يحتاج إلى فترة طويلة لاكتشافه و تقديره[1].

الفرع الثاني: السلاسل الزمنية المستقرة و الغير المستقرة

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة Stationary Time Series، وسلاسل زمنية غير مستقرة Non Stationary Time أي ذات اتجاه .

إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها و ذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان، وهذا تمثيل بياني لسلسلة زمنية غير مستقلة.

---

[1]-سمير مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز جدة ، 2005، ص ص43- 47.

نقول على سلسلة زمنية ما مستقرة بمعنى ضعيف Wide sense stationarity، إذا كانت توقعها ،تباينها، وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن أي :

1-تذبذبت حول متوسط حسابي عبر الزمن : $E(Y) = E(Y_{t+k}) = \mu$

2-ثبات التباين عبر الزمن.

$$Var(Y) = E[y\tau - E(Y\tau)]^2 = var(Y\tau+k) = E[Y\tau+k - E(Y\tau+k)]^2 = \gamma(0)$$
$$= \sigma^2 < \infty, \forall \tau$$

3-أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، أي على الفرق بين فترتين زمنيتين[1].

$$cov(Y\tau, Y\tau+k) = E[(Y\tau - \mu)(Y\tau+k - \mu)] = con(Y\tau+k, Y\tau+k+s) = \gamma(k)$$

اختبار جذر الوحدة للاستقرار The Unit Root Test of Stationarity

نبدأ في عرض هذا الاختبار بالنموذج التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة First-order Autoregressive Model AR(1)

$$Y = Y_{t-1} + \mu_t \text{.....(1)}$$

حيث: μ_t حد الخطأ العشوائي و الذي يفترض فيه:

وسطه الحسابي معدوم، وتباينه ثابت، قيمة غير مرتبطة، وعندئذ يسمى بحد الخطأ الأبيض.

---

[1]-محمد شيخي، مرجع سابق، ص ص 200-201.

ويلاحظ أن معامل الانحدار للصيغة (1)، وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع فإن يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة التي تعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه زمني في البيانات.

ومن أهم الاختبارات التي تستخدم في اختبار جذر الوحدة ما يلي[1]:

1- أهم اختبارات الجذر الوحدوي Unit Root Test s

إن اختبارات الجذر الوحدوي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة ومن أجل فهم هذه الاختيارات لا بد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة.

النموذج Trend Stationary TS : هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديدية deterministic، وتأخذ الشكل $Y\tau = f(\tau) + \varepsilon\tau$ حيث $f(\tau)$ دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية، و$\varepsilon\tau$ تشويش أبيض، وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، ويكتب من الشكل $Y_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$

هذا النموذج غير مستقر، لأن متوسطة $E(Y\tau)$ مرتبط بالزمن ،لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم $\widehat{a_1}$و$\widehat{a_2}$ بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار $\hat{a}+\hat{a}$ من $Y\tau$،أي: $Y\tau - \widehat{a + a\tau}$

[1]-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2014، ص ص 654-656.

النموذج Differency Stationary DS :هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية Stochastic، وتأخذ الشكل $Y\tau = Y\tau - 1 + \beta + \varepsilon\tau$ ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي : $\nabla^{d}Y\tau = \beta + \varepsilon$

اولا: اختبار ديكي –فولر (DF) Dickey–Fuller

تعمل اختبارات ديكي–فولر (Dickey–Fuller , 1979) على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية (deterministic) أو عشوائية (Stochastic) . لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى(1)AR، والذي يكتب على الشكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon\tau$$

حيث $\varepsilon\tau$: حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه: وسط الحسابي معدوم، وتباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض).

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد 1، وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع، فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، لذا قمنا بتقدير الصيغة التالية: $Y_t = \emptyset Y_{\tau-1} + \varepsilon\tau$ ، و اتضح أن $\widehat{\emptyset} = 1$ فإن المتغير Yt يكون له جذر وحدوي ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار[1].

[1]-محمد شيخي، مرجع سابق، ص ص 206–207.

ثانيا: اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey–fuller (ADF)

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي–فولار البسيط، فإن النموذج $\varepsilon\tau$ عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي وفولار (1981) اختبارا يسمى ديكي فولار المطور Augmented Dickey–fuller (ADF) .

إن اختبارات ADF ترتكز على الفرضية $H_1: |\emptyset| < 1$، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى:

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \nabla Y_{t-j+1} + \epsilon\tau \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \nabla Y_{t-j+1} + C + \varepsilon\tau \dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

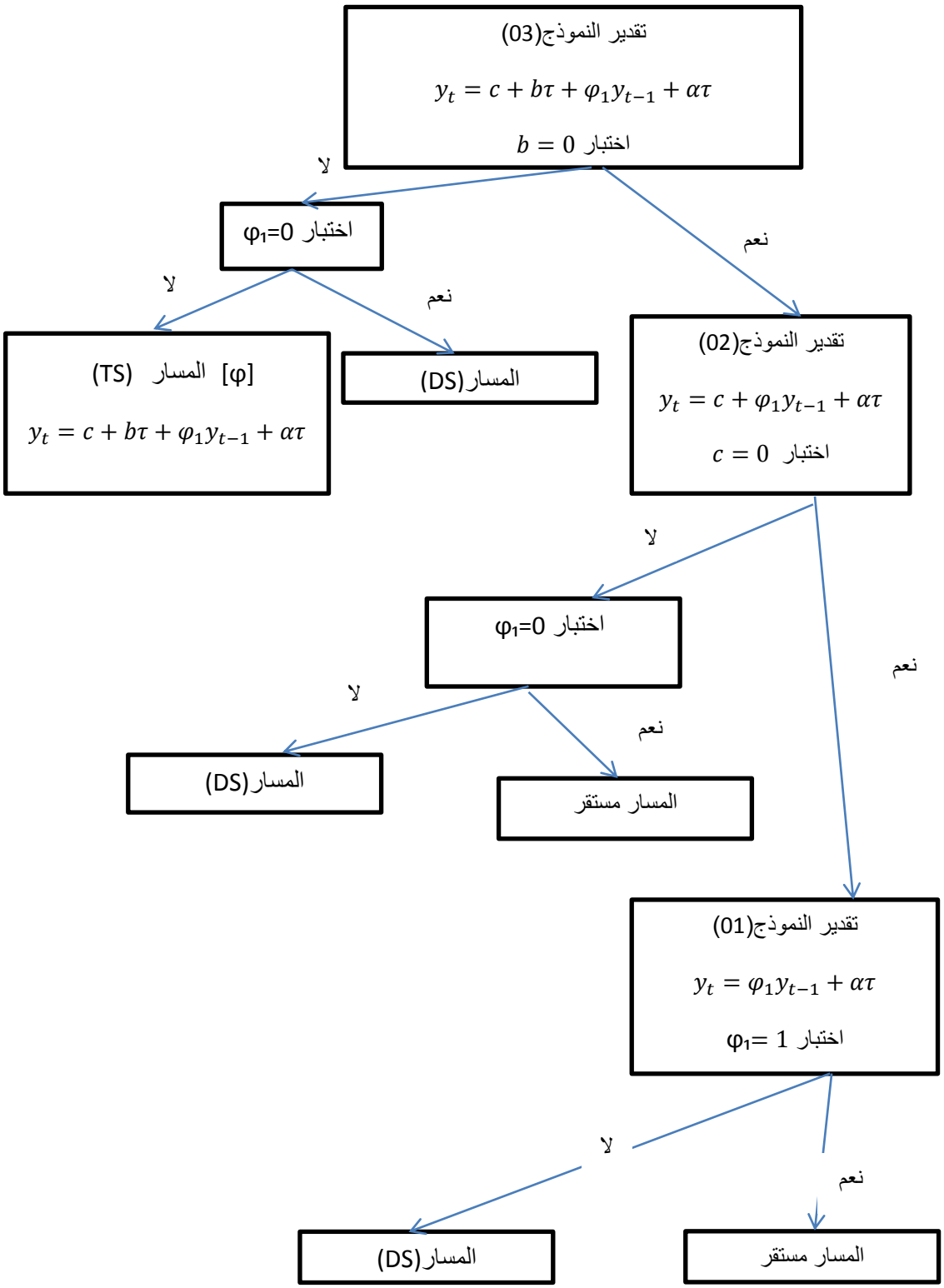
$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset j \nabla Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon\tau \dots\dots\dots\dots (6)$$

نستطيع أن نحدد القيمة p حسب معيار Akaike أو معيار Schwarz

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ∇Y_{t-j+1}،حيث $\nabla Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$، $\nabla Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$...إلخ، ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي[1].

[1]-محمد شيخي، مرجع سابق ، ص 210.

الشكل رقم(4-1): استراتيجية اختبار جذر الاحادي



1-Source : Régis Bourbonnais, Econométrie, Dunod, 9e édition, Paris, 2015,P251.

الفرع الثالث: اختبار فيليبس بيرون (P–P) (Phillips and perron)

وهو من أشهر الاختبارات الخاصة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من درجة تكاملها ويختلف احتبار فيليبس –بيرون(P–P) عن اختبار (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، واختبار فيليبس –بيرون يعتمد تقديره على معادلة ديكي فوللر البسيط (DF) نفسها عدا الصيغة الأولى (a) بدون حد ثابت و اتجاه، إلا انه يختلف عن اختبار(DF) في طريقة معالجة وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأعلى و كذلك عدم التجانس ، إذا يقوم بعملية تصحيح غير معلمية (non parametric) لإحصاء (t) للمعلمة) في حالة التباين المتغير والارتباط الذاتي في حين اختبار (DF) يواجه مشكلة الارتباط الذاتي بعملية تصحيح معلمية من خلال إضافة حدود الفروق المبطاة للمتغير على يمين المعادلة .

ويتطلب اختبار فيليبس –بيرون (P–P) تقدير المعادلة الاتية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS):

$$\Delta Yt = \mu + Yt - 1 + \varepsilon t$$

ويتم تقدير تباين الخطأ كما يلي :

$$S^2 = T^{-1} \sum_{t}^{T} u_t^2 + 2T^{-1} \sum_{s=1}^{L} \sum_{t=s+1}^{T} u_t u_s$$

حيث أن :

T: تمثل حجم العينة ، L: عامل الإبطاء

وباستعمال اختبار $\tau * -$لقيمة، ويتم اختبار فرضية العدم بعدم استقرار السلسلة الزمنية في مستوياتها (H0 :) مقابل الفرضية البديلة باستقرار السلسلة الزمنية (H1: λ<0)، وعندما تكون قيمة معنوية فهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تقضي باستقرار السلسلة الزمنية (لا يحتوي على جذر الوحدة) .

واتخاذ القرار يكون مشابه للخطوات المذكورة نفسها في اختبار (ADF)، و كذلك يتم استعمال القيم الحرجة (Critical Value) نفسها للاختبارين بسبب أن الاختبارين لهما التوزيع نفسه في العينات الكبيرة فقط (asymptotic distribution) [1].

الفرع الرابع: اختبار KPSS (KPSS Test ,1992)

اقترح Kwiatkowski ;Phillips ;Schmidt ;Shin (1992) استخدام اختبار مضاعف لاغرنج، لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة، ويكون اختبار KPSS على المراحل التالية :

1-فبعد تقدير النماذج (2)أو (3) ،نحسب المجموع الجزئي للبواقي $S\tau = \sum_{i=1}^{t} \hat{\varepsilon}$

2-نقدر التباين الطويل الأجلs_1^2 بنفس طريقة اختبار فليبس و بيرون .

3-نحسب إحصائية اختبار KPSS من العلاقة $LM = \frac{1}{s_1^2}\frac{\sum_{t=1}^{T} S^2}{T^2}$

---

[1]-علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL) العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 34، 2013، ص ص 172-173.

-نرفض قرضية العدم (فرضية الاستقرار) :إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد طرف (1992) Kwiatkowski ;Phillips ;Schmidt ;Shin .

-نقبل بفرضية الاستقرار : إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة [1].

المطلب الثالث: منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

عند دراسة أي ظاهرة اقتصادية لابد في النهاية من الوصول إلى اتخاذ مجموعة من القرارات المناسبة وهذا بعد تحليل نتائجها و دراستها من الناحية النظرية، وجب التطرق أولا الى دراسة استقرارية السلسلة الزمنية ثم تحديد الاختبار المناسب الذي يتم استخدامه لحل المشكلة الاقتصادية وفي هذا المبحث تم التطرق الى أهم مفاهيم نموذج الانحدار الذاتي للأخطاء الزمني الموزع ARDL وأهم خطواته.

الفرع الأول: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع

في نماذج السلاسل الزمنية ، قد توجد فترة معينة طويلة نسبيا في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة، وبصيغة أخرى إن التعديل في المتغير التابع (الاستجابة) Y بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي X يمتد على نطاق واسع عبر الزمن فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير طويلة نسبيا فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج ، هذا وتكون إحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية بتضمين

---

[1]-محمد شيخي، مرجع سابق، ص 213.

المتغيرات المتباطئة ل x كمتغيرات توضيحية ، تم اقتراح هذا النوع من النماذج من قبل هاشم باسران و أخرون (Pesaran2001) ، ووضع منهجية ARDL للتكامل المشترك ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) ونماذج الإبطاء الموزعة (Distributed Lag)[1] ، بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين ولكن ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة I(2) ويتميز هذا النموذج بالخصائص التالية :

-يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام؛

-تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك؛

-يعطي أفضل نتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير،

-يمكننا هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الطويل حيث نستطيع تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل والمدى القصير في نفس المعادلة بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛

---

[1]-محمد صلاح حمد الله، استخدام نموذج (ARDL) لقياس أثر السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان السنوات (1990-2015)، كلية الدراسات العليا، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير، جامعة السودان، 2018، ص 83.

-تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير و الطويل،

-تعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر استاقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل جرانجر وجوهانسون[1].

يمكن هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل في نفس المعادلة.

تكون الصيغة العامة لنموذج ARDL مكونة من متغير تابعY وعدد K من المتغيرات التفسيرية X1 ,X2,……,Xk على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = C + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_2 \Delta X_{1t-1} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_3 \Delta X_{2t-1} + \dots\dots\dots + \sum_{i=0}^{qk} \beta_k \Delta X_{kt-1} + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1t-1} + \alpha_3 X_{3t-1} + \cdots \dots \alpha_k X_{kt-1} + \varepsilon_\tau$$

حيث أن: c الحد الثابت؛ Δ الفروق من الدرجة الأولى؛ k عدد المتغيرات ؛ P فترة إبطاء المتغير التابع q1,q2,……..,qκ فترات إبطاء المتغيرات التفسيريةx_k…… , x_2 , x_1

على التوالي؛ $\beta_1, \beta_2, \dots\dots\dots \beta_k$ معاملات العلاقة قصيرة الأجل؛ $\alpha_1, \alpha_2, \dots\dots \alpha_k$ معاملات العلاقة طويلة الأجل، ε_τ حد الخطأ العشوائي.

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق ARDL من خلال فرضيتين:

---

[1]-بن ختو يوسف، العلاقة بين سعر الصرف الوازي والقدرة الشرائية –حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015، ص141.

–فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك(علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$\alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0$$

الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في[1]:

$$\alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0$$

وتمتاز منهجية *ARDL* للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى ، مثل (1987) *Engle and Granger* و (1988) *Johansen* و *Johansen*(1990) *Juselius* ،بإمكانية تطبيق منهجية الحدود للتكامل المشترك *Bound Testing Approach* بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة *I(0)* أو *I(1)* ومع ذلك يتطلب ان يكون المتغير التابع ساكنا في المستوى ، أي I(0) و ليس أيا من المتغيرات التفسيرية I(2) أو رتبة أعلى ، وهي ما يناسب بيانات الدراسة الحالية التي تستخدم اختبار التكامل المشترك في اطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (الابطاء) الموزعة (ARDL) و منهجية إحتبار الحدود التي يمكن تطبيقها على عينات صغيرة الحجم، وتقدير علاقات المدى الطويل والمدى القصير، بالإضافة الى نتيجة تصحيح الخطأ (Errer Correction Model)[2].

---

[1]-غيدة فلة وغيدة فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة(1980–2014)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل، العدد الثالث، جوان 2018، ص 12.

[2]-محمد صلاح حمد الله، مرجع سابق، ص 84.

الفرع الثاني: خطوات تطبيق منهجية ARDL للتكامل المشترك

الخطوة الأولى : يتمثل في اختبار فترة التباطؤ المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج VECM، وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Unrestricted Model Autoregressive Vector ، ويتم باستخدام المعايير التالية لتحديد هذه الفترة هي :

*معيار معلومات أكاييك (AIC)Akaike Information Criterion :

يرمز له بالرمز (AIC) ويعرف بالعلاقة التالية :

$$AIC(p,q) = Ln(\sigma\hat{}\varepsilon^2) + \{\{2(\frac{p+q}{n})\}\}$$

حيث :$\sigma\hat{}\varepsilon^2 = [\frac{RES}{n}]^2$ محسوبا بطريقة المعقولية العظمي و (p+q) : تمثل عدد معالم النموذج

يكون الاختيار على أساس أصغر قيمة للمعيار .

*معيار معلومات شوارتز Schwarz Information Criterion (SIC):

يرمز له بالرمز (SIC) ويعطي بالمعادلة التالية :

$$SIC(p,q) = Ln(\sigma\hat{}\varepsilon^2) + \frac{2(p+q)}{t}Ln(T)$$

ويكون الاختيار على أساس أصغر قيمة للمعيار .

*معيار حنان كوين Hannan–Quinn Criterion (HQC)

يرمز له بالرمز (HQC) ويكتب بالشكل التالي:

$$HQC(p,q)=Ln(\hat{\sigma}\varepsilon^2) \ +(p+q)\ C\frac{LnLn(n)}{n}$$

حيث :$S^2=\sigma\hat{}\varepsilon^2$ محسوبا بطريقة المعقولية العظمى ويساوي : $\frac{\sum \varepsilon\tau^2}{n}$

ويكون الاختيار على أساس أصغر قيمة للمعيار .

هناك معيار اخر يعرف بمعيار خطأ التوقع النهائي Final Prediction Error (FPE) المقترح من قبل Akaike (1969)

الخطوة الثانية : يتمثل في تقدير VECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية ولتحديد النموذج الملائم يتم اتباع اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص (General to Specific) والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأول لكل متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية T غير معنوي .

الخطوة الثالثة : يتمثل في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة اختبار BiundTest و إحصاء اختبار F والتي لها توزيع غير معياري .

الخطوة الرابعة : يتمثل في مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة إحصائية F الحرجة (الجدولية) المناظرة المحسوبة في (2001) Pesaran et al ونظرا لان اختبار F له توزيع غير معياري، فإن هنالك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار ، قيمة الحد الأدنى وتفترض ان كل المتغيرات ساكنة في قيمها الاصلية (أو في مستواها)، بمعنى انها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0) قيمة الحد الأعلى وتفترض

ان المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1) حيث:

*إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات .

*إذا كانت قيمة إحصائية F اقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات .

*أما إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى، ستكون النتائج غير محددة، ولا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه

*إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى، أي I(1) ، فان القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى، أما إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، أي I(0) فإن القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى[1].

[1]- محمد صلاح حمد الله، مرجع سابق، ص ص 88-90.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لمحددات إنتاج القمح في الجزائر

بعد العرض لأهم السياسات الزراعية في الجزء النظري، يتم التطرق إلى المرحلة التطبيقية بالاعتماد على الدراسة القياسية في تقدير دالة إنتاج القمح في الجزائر، وهذا بعد تحديد أهم المتغيرات التي يمكن أن يتأثر بها إنتاج القمح، مع الكشف لأهم العوامل التي تؤدي إلى الزيادة في ارتفاع محصول القمح في الجزائر.

المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم بتحديد المتغيرات الدراسة

يمكن صياغة النموذج وفقا لنظرية اقتصادية و دراسات سابقة، ولهذا فإن إنتاج القمح يتأثر بعدة عوامل سواءا داخلية (كمية الأسمدة، وكمية المبيدات)، وعوامل خارجية (كمية الأمطار) أما فيما يخص البيانات فقد تم الحصول عليها من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالإضافة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ونظرا لطبيعة متغيرات الدراسة التي هي عبارة عن قيم سالبة وصفرية فإدخال اللوغاريتم للمتغيرات ليس دائما ذو فعالية، ولحل هذا الاشكال بالنسبة للباحثين يتم تحويلها إلى بيانات معيارية وهذا وفقا للمعادلة التالية:**(المتغيرة الأصلية – وسطها الحسابي) / إنحرافها المعياري**، ويمكن تمثيل النموذج القياسي المستخدم بتقدير دالة إنتاج القمح في الجزائري في شكل دالة خطية يمكن عرضها على الشكل التالي:

$$PRD = f(ENG, PEST, PLU)$$

حيث أن

PRD: كمية الإنتاج القمح

ENG: كمية الأسمدة

PEST: كمية المبيدات

PLU: كمية الأمطار

وعليه سيكون نموذج دراسة اختبار دالة إنتاج القمح في الجزائر والمتغيرات المستقلة كل من كمية الأسمدة وكمية المبيدات بالإضافة إلى كمية الأمطار على الشكل التالي:

$$PRD = \beta_0 + \beta_1 ENG + \beta_2 PEST + \beta_3 PLU + \varepsilon\tau$$

المطلب الثاني: دراسة إستقرارية متغيرات النموذج

بعد إجراء أي دراسة قياسية لابد من دراسة استقراريه السلاسل الزمنية، من أجل تحديد درجة ورتبة استقراريتها بالاعتماد على اختبارات ديكي فولر المطورADF وفليب بيرون PP.

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلسلة

بعد تحديد متغيرات الدراسة التي يمكن أن تؤثر على إنتاج القمح في الجزائر والمتمثلة في كمية الأسمدة وكمية المبيدات بالإضافة إلى كمية الأمطار، وجب دراسة استقراريتها بالاعتماد على اختبارات لديكي فولر المطور (ADF) وفليبس بيرون (PP)، ونتائج اختبارات إستقرارية السلاسل موضحة في الجداول التالية:

1- دراسة استقرارية كمية إنتاج القمح للسلسة (PRD)

جدول رقم(4-1): يوضح جدول نتائج اختبار الجذر الوحدوي للمتغيرة الخاصة بكمية إنتاج القمح في الجزائر

المتغيرات	نوع النموذج	اختبار ADF				اختبار pp			
		عند المستوى		بعد اجراء الفرق الاولى		عند المستوى		بعد اجراء الفرق الاولى	
		tQj	1% 5% 10%	tQj	1% 5% 10%	TQj	1% 5% 10%	TQj	1% 5% 10%
PRD	(1)	3.6254-06	4.4163-45 3.6220-33 3.2485-92	-4.709732	4.498-307 3.658-446 3.268-973	6.5768-08	4.3393-30 3.5875-27 3.2292-30	26.580-34	4.3560-68 3.5950-26 3.2334-56
	(2)	0.4876-47	3.7880-30 3.0123-63 2.6461-19	4.816915-	3.808-546 3.020-686 2.650-412	4.9241-95	3.6998-71 2.9762-63 2.6274-20	17.554-43	3.7114-57 2.9810-38 2.6299-06
	(3)	2.109081	2.6797-35 1.9580-88 1.6078-30	-8.30833	2.656-915 1.954-414 1.609-329	0.8319-58	2.6534-01 1.9538-58 1.6095-71	11.505-26	2.6569-15 1.9544-14 1.6093-29

1)بوجود الاتجاه العام و الثابت (2)بوجود الثابت (3)بدون ثابت و اتجاه العام

المصدر: إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviwes9

تم تحديد فترات الإبطاء لكل متغيرة بالاعتماد على كل معياري (AIC) ومعيار (SC) وبأخذ أدنى قيمة لكل من المعياريين وهذا يتم إعطاءه أوتوماتيكيا بفضل برنامج Eviwes9.

من خلال نتائج الجدول أعلاه المتحصل عليها جراء تطبيق اختبار ADF على المتغيرة prd عند المستوى level، نجد عند مقارنة القيمة المحسوبة بالقيمة المجدولة ان:

- في النموذج (1) القيمة المطلقة المحسوبة adf cal اكبر من القيمة المجدولة adf tab وهذا عند مستوى المعنوية 5 %و10 %.
- في النموذج (2) القيمة المطلقة المحسوبة adf cal أقل من القيمة المجدولة adf tab وهذا عند مستوى المعنوية 1 % 5 %و10 %.
- في النموذج (3) القيمة المطلقة المحسوبة adf cal اكبر من القيمة المجدولة adf tab وهذا عند مستوى المعنوية 5 %و10 %.

ومنه يمكن القول ان السلسلة تحتوي على مركبة الاتجاه العام ولا تحتوي على الثابت أي نقبل الفرضية العدمية Ho ، ونستنتج ان السلسلة غير مستقرة عند المستوى level ولجعلها مستقرة وجب إجراء الفرق الأول عليها.

عند اختبار فليبس بيرون **PP** نلاحظ ان القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة عند المستوى المعنوية 1 %و 5% و 10%، مما يدفعنا إلى رفض فرضية العدم H0 وبالتالي السلسلة مستقرة أي أن متغيرة إنتاج القمح متكاملة من الدرجة I(0).

ونستنتج ان السلسلة (PRD)مستقرة عند المستوى I(0) .

2-:دراسة استقرارية كمية الأسمدة (ENG)

نتائج اختبار استقرارية سلسلة لكمية الأسمدة موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-2): يوضح جدول نتائج اختبار الجذر الوحدوي للمتغيرة الخاصة بكمية الأسمدة

المتغيرات	نوع النموذج		اختبار ADF			اختبار pp			
			عند المستوى		بعد اجراء الفرق الاولى		عند المستوى		بعد اجراء الفرق الاولى	
		tQj	1% 5% 10%	TQj	1% 5% 10%	TQj	1% 5% 10%	TQj	1% 5% 10%	TQj
ENG	(1)	2.5308-51	4.3393-30 3.5875-27 3.2292-30	6.2110-30	4.3560-68 3.5950-26 3.2334-56	2.565-673	4.3393-30 3.5875-27 3.2292-30	6.2076-21	4.3560-68 3.5950-26 3.2334-56	
	(2)	2.8507-85	3.6998-71 2.9762-63 2.6274-20	6.0212-00	3.7114-57 2.9810-38 2.6299-06	2.888-388	3.6998-71 2.9762-63 2.6274-20	6.0332-43	3.7114-57 2.9810-38 2.6299-06	
	(3)	1.0604-52	2.6534-01 1.9538-58 1.6095-71	6.1344-47	2.6569-15 1.9544-14 1.6093-29	1.032-447	2.6534-01 1.9538-58 1.6095-71	6.1502-51	2.6569-15 1.9544-14 1.6093-29	

1)بوجود الاتجاه العام و الثابت (2)بوجود الثابت (3)بدون ثابت و اتجاه العام

المصدر: إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviwes9

من خلال نتائج الجدول أعلاه المتحصل عليها جراء تطبيق اختبار ADF على المتغيرة eng عند المستوى level، نجد عند مقارنة القيمة المحسوبة بالقيمة المجدولة ان:

- في النموذج (1) القيمة المطلقة المحسوبة adf cal أقل من القيمة المجدولة adf tab وهذا عند مستوى المعنوية1% و 5 %و10 %.

- في النموذج (2) القيمة المطلقة المحسوبة adf cal أكبر من القيمة المجدولة adf tab وهذا عند مستوى المعنوية 10 %.
- في النموذج (3) القيمة المطلقة المحسوبة adf cal أقل من القيمة المجدولة adf tab وهذا عند مستوى المعنوية 1% و 5% و 10 %.

ومنه يمكن القول ان السلسلة تحتوي على مركبة الاتجاه العام وتحتوي على الثابت اي نقبل الفرضية العدمية Ho، ونستنتج ان السلسلة غير مستقرة عند المستوى level، ولجعلها مستقرة وجب إجراء الفرق الأول عليها، ونفس النتائج تم الحصول عليها عند اختبار فليبس بيرونPP، ومنه نلاحظ ان القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية1 % و 5% و 10% أي انها غير مستقرة لذلك وجب إجراء الفرق الأول عليها.

عند إجراء الفرق الأول نجد أن السلسلة لا تحتوي على الاتجاه العام ولا تحتوي على الثابت وبالتالي نلاحظ أن القيمة المحسوبة لدكي فولر أقل من القيمة المجدولة $(ADFcal <$ $ADFtab)$ عند المستويات المعنوية 1%و 5%و 10%، مما يقودنا إلى رفض الفرض العدم H0 و قبول الفرض البديل H1، وبالتالي السلسلة مستقرة أي أن متغيرة الأسمدة متكاملة من الدرجة الأولى أي I(1)، ونفس النتائج تحصلنا عليها عند إختبار فليبس بيرون PP.

نستنتج أن السلسلة (Deng) مستقرة عند الفرق الاول وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

3-: دراسة استقرارية كمية المبيدات (PEST)

نتائج اختبار استقرارية سلسلة لكمية المبيدات موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-3): يوضح جدول نتائج اختبار الجذر الوحدوي للمتغيرة الخاصة لكمية المبيدات

المتغيرات	نوع النموذج	اختبار ADF				اختبار pp			
		عند المستوى		بعد اجراء الفرق الاولى		عند المستوى		بعد اجراء الفرق الاولى	
		tQj	1% 5% 10%	TQj	1% 5% 10%	TQj	1% 5% 10%	TQj	1% 5% 10%
PEST	(1)	-5.6473	-4.3393 -3.5875 -3.2292	-6.0948	-4.3743 -3.6032 -3.2380	-5.599	4.3393 -3.5875 -3.2292	-24.1015	4.3560 -3.5950 -3.2334
	(2)	-1.7803	-3.7114 -2.9810 -2.6299	-6.2171	-3.7240 -2.9862 -2.6326	-4.653	3.6998 -2.9762 -2.6274	-21.1445	3.7114 -2.9810 -2.6299
	(3)	-1.8762	-2.6569 -1.9544 -1.6093	-12.1373	-2.6569 -1.9544 -1.6093	-4.7187	2.6534 -1.9538 -1.6095	-15.8817	2.6569 -1.9544 -1.6093

1)بوجود الاتجاه العام و الثابت (2)بوجود الثابت (3)بدون ثابت و اتجاه العام

المصدر: إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviwes9

من خلال نتائج الجدول أعلاه المتحصل عليها جراء تطبيق اختبار ADF على المتغيرة pest عند المستوى level، نجد عند مقارنة القيمة المحسوبة بالقيمة المجدولة أن:

- في النموذج (1) القيمة المطلقة المحسوبة adf cal أكبر من القيمة المجدولة adf tab وهذا عند مستوى المعنوية 1% و 5 % و10 %.

- في النموذج (2) القيمة المطلقة المحسوبة adf cal أقل من القيمة المجدولة adf tab وهذا عند مستوى المعنوية 1 % 5 % و10 %.
- في النموذج (3) القيمة المطلقة المحسوبة adf cal أكبر من القيمة المجدولة adf tab وهذا عند مستوى المعنوية 10 %.

ومنه يمكن القول ان السلسلة تحتوي على مركبة الاتجاه العام ولا تحتوي على الثابت أي نرفض الفرضية العدمية Ho و نقبل الفرض البديل H1، ونستنتج ان السلسلة غير مستقرة عند المستوى level، ولجعلها مستقرة وجب إجراء الفرق الأول عليها.

عند اختبار فليبس بيرون **PP** نلاحظ انه القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة عند المستوى المعنوية 1 %و5% و10%، مما يدفعنا إلى رفض الفرض العدم H0 وقبول الفرض البديل وبالتالي السلسلة مستقرة أي أن متغيرة كمية المبيدات متكاملة من الدرجة I(0).

نستنتج ان السلسلة (PEST)مستقرة عند المستوى I(0).

4- دراسة استقرارية كمية الأمطار (PLU)

نتائج اختبار إستقرارية سلسلة كمية الأمطار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-4): يوضح جدول نتائج اختبار الجذر الوحدي للمتغيرة خاصة لكمية الأمطار

المتغيرات	نوع النموذج	اختبار ADF				اختبار pp			
		عند المستوى		بعد اجراء الفرق الاولى		عند المستوى		بعد اجراء الفرق الاولى	
		tQj	1% 5% 10%	TQj	1% 5% 10%	TQj	1% 5% 10%	TQj	1% 5% 10%
PLU	(1)	-5.26814	-4.3393 -3.5875 -3.2292	-6.18116	-4.3743 -3.6032 -3.2380	5.9071	4.3393 - 3.5875 - 3.2292 -	17.590	4.3560 -68 3.5950 -26 3.2334 -56
	(2)	-4.31697	-3.6998 -2.9762 -2.6274	-6.3313	-3.7240 -2.9862 -2.6326	4.3133	3.6998 - 2.9762 - 2.6274 -	17.759	3.7114 -57 2.9810 -38 2.6299 -06
	(3)	-4.40345	-2.6569 -1.9544 -1.6093	-6.4718	-2.6569 -1.9544 -1.6093	4.4006	2.6569 - 1.9544 - 1.6093 -	15.5950	2.6569 -15 1.9544 -14 1.6093 -29

1)بوجود الاتجاه العام و الثابت (2)بوجود الثابت (3)بدون ثابت و اتجاه العام

المصدر :إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviwes9

من خلال نتائج الجدول أعلاه المتحصل عليها جراء تطبيق اختبار ADF على المتغيرة plu عند المستوى level، نجد أن عند مقارنة القيمة المحسوبة بالقيمة المجدولة ان:

- في النموذج (1) القيمة المطلقة المحسوبة adf cal أكبر من القيمة المجدولة adf tab وهذا عند مستوى المعنوية 1%و 5 %و10 %.

- في النموذج (2) القيمة المطلقة المحسوبة adf cal أكبر من القيمة المجدولة adf tab وهذا عند مستوى المعنوية 1 % و5 %و10 %.
- في النموذج (3) القيمة المطلقة المحسوبة adf cal أكبر من القيمة المجدولة adf tab وهذا عند مستوى المعنوية 1% و 5 %و10 %.

ومنه يمكن القول ان السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام ولا تحتوي على الثابت أي نرفض الفرضية العدمية Ho ونقبل الفرض البديل H1، ونستنتج ان السلسلة مستقرة عند المستوى level وهي نفس نتيجة عند اختبار فليبس بيرون PP أي أننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 وبالتالي السلسلة مستقرة عند المستوى.

نستنتج ان السلسلة (PLU)مستقرة عند المستوى I(0).

المطلب الثالث: دراسة التكامل المشترك بين إنتاج القمح وكمية الأسمدة وكمية المبيدات وكمية الأمطار

قبل تحديد أي نموذج للدراسة لابد من دراسة استقراريه السلاسل الزمنية، بتحديد رتبة استقراريه كل سلسلة على حدة ، ثم اللجوء إلى اختبار النموذج الملائم للدراسة القياسية، وهذا ما تم الوصول إليه وهو دراسة اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات قيد الدراسة باستخدام نموذج ARDL، من أجل تقدير العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بعد تحديد فترات الإبطاء.

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج تحليل الحدود (ARDL bounds test)

عند الدراسة الإستقراريه في المطلب الأول لوحظ ان كل من إنتاج القمح وكمية المبيدات وكمية الأمطار مستقرات عند المستوى I(0) ، بينما كمية الأسمدة مستقرة عند الفرق الأول I(1) ولهذا تم اللجوء إلى دراسة تكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL من أجل تقدير العلاقة طويلة الأجل

بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، بعد تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج، كون هذه الطريقة تتضمن تقدير معادلة تصحيح الخطأ للنموذج مع تحديد الارتباط الذاتي للأخطاء، ونظرا لأن المتغيرات محل الدراسة عبارة عن ثلاث متغيرات، فإن إجراء اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغير طبقا لنموذج ARDL يتم من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ كالآتي:

$$\Delta \mathbf{PRD} = \mathbf{a_{0y}} + \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}} \mathbf{bi}\Delta \mathbf{PRD_{t-i}} + \sum_{\mathbf{i=0}}^{\mathbf{p}} \mathbf{di}\Delta \mathbf{ENG_{t-i}} + \sum_{\mathbf{i-0}}^{\mathbf{m}} \mathbf{ci}\Delta \mathbf{PEST_{t-i}} + \sum_{i=0}^{k} \boldsymbol{gi}\Delta \boldsymbol{PLU_{\tau-i}} + \boldsymbol{\delta_1 PRD_{t-1}} + \boldsymbol{\delta 2 ENG_{t-1}} + \boldsymbol{\delta 3 PEST_{t-1}} + \boldsymbol{\delta 4 PLU_{\tau-1}} + \boldsymbol{\varepsilon 1 \tau}.$$

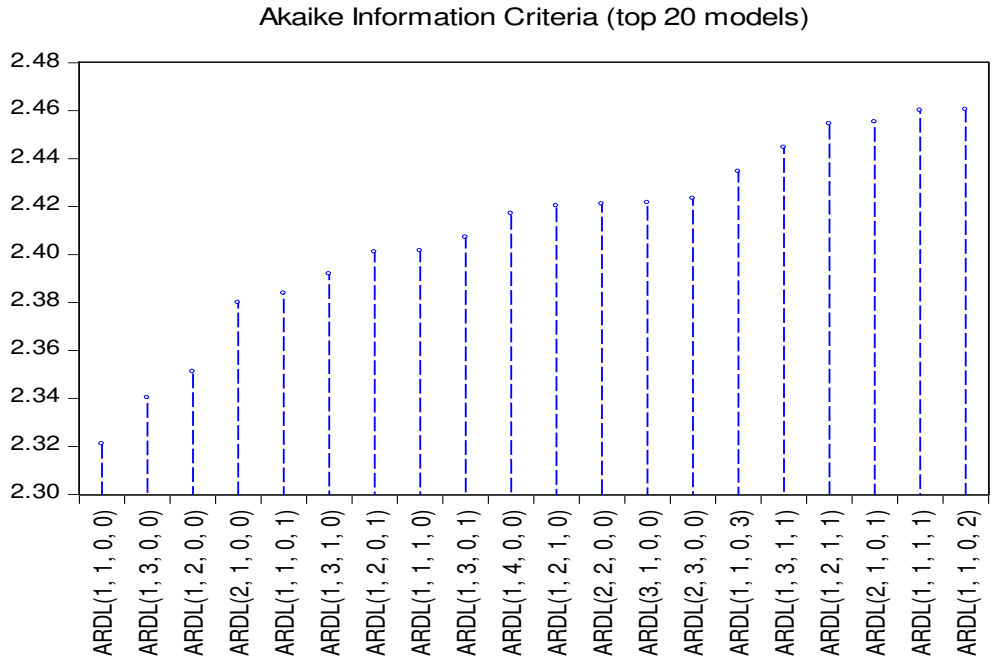
يمثل النموذج أعلاه أن (Δ) يمثل الفرق الأول، بينما يمثل كل من

(prd, eng, pest ,plu) فهي تمثل متغيرات دراسة، أما (n,p,m ,k) فهي تمثل فترات الإبطاء الموزعة، حيث يكون متغير التابع المبطأ لفترة واحدة في النموذج (δ)هي معلمة تصحيح الخطأ أما المعلمات (b,d,c,g) ، فهي تدل على المرونات التي تشكل المتغيرات المفسرة في معادلة المدى القصير.

1-تحديد فترات الابطاء المثلى للنموذج

بعد دراسة استقراريه المتغيرات، يقوم برنامج Eviwes9 بنسخته (09) بتعين فترات الإبطاء المثلى للنموذج (ARDL) ، حيث يعتمد على معيار AKAIKE ومعيار SCHWARTZ لعدة تباطآت زمنية، وهذا من أجل اختبار أحسن نموذج ARDL(n ,m,p,k) والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم(4-2): النموذج الأمثل لفترات الإبطاء باستعمال معيار AIC



المصدر: إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviwes9

من الشكل السابق نلاحظ أن فترات الإبطاء المثلى لاختبار نموذج ARDL (1,1,0,0) يعني أن تأخر واحد بالنسبة لإنتاج القمح (PRD)، وتأخر واحد بالنسبة للأسمدة (ENG) أما بالنسبة لكمية المبيدات و كمية الأمطار فتم تحديد صفر تأخر لكل منهما (PLU) و(PEST).

2-إختبار وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل للنموذج

وهو يعتمد على اختبار (Bound test) وكانت النتائج الموضحة في الجدول رقم(4) أدناه:

جدول رقم(4-5): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

الاختبار الإحصائي	القيمة	عدد المتغيرات المستقلة k	النتيجة
إحصائية F	**6.385508**	3	**وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل**
القيم الجدولية للحدود	**الحد الأدنى I(0)**	**الحد الأعلى I(1)**	
عند مستوى 10 %	2.72	3.77	
عند المستوى 5%	3.23	4.35	
عند المستوى 2.5%	3.69	4.89	
عند المستوى 1%	4.29	5.61	

المصدر:إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviwes9

***تشيرK إلى عدد المتغيرات المستقلة في المعادلة.**

تبين نتائج الجدول رقم (4) عند مستوى معنوية 5 % تكون قيمة الإحصائية F-stat للفيشر المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة للحد الأعلى I(1)، وتم الحصول عليها في الجداول التي اقترحها PESERAN ET AL، ولهذا يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل وهي نتائج تؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين المتغير التابع PRD إنتاج القمح ومتغيرات مفسرة لكل من كمية الأسمدة (ENG) وكمية المبيدات (PEST) وكمية الأمطار (LPU) في الجزائر خلال الفترة من 1990-2017 .

3-تقدير العلاقة طويلة الأجل

يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لعلاقة الأجل الطويل وفق نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة على النحو التالي[1]:

$$Y_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{k} \alpha_1 X_{1t} + \sum_{i=1}^{k} \alpha_2 X_{2t} + \sum_{i=1}^{k} \alpha_3 X_{3t} + \sum_{i=1}^{k} \alpha_n X_{nt} + \vartheta_{1t}$$

ويمكن إعطاء العلاقة طويلة الأجل بالنسبة لدلة إنتاج القمح كما يلي:

$$\mathbf{PRD_t} = \delta_0 + \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{K}} \alpha_1 ENG_{1T} + \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{K}} \alpha_2 PEST_{2t} + \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{K}} \alpha_3 PLU_{3t} + \vartheta_t$$

[1]-نوي طه حسين وبن سليمان محمد، قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2016، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35(02)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 41.

تم تقدير العلاقة طويلة الأجل لاختبار معنوية معالم متغيرات مفسرة على المدى الطويل، وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-6) : نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

المتغيرات	المعاملات	إحصائية t المعنوية	الاحتمال
مقدرات النموذج في الأجل الطويل			
ENG	0.357405	3.141395	0.0049
PEST	-0.312392	-2.679964	0.0140
PLU	0.510668	4.422511	0.0002
C	1.862437	7.69784	0.0000
Cointeq= PRD-(0.3574 * ENG – 0.3124 * PEST +0.5107*PLU+1.8624)			
R^2=0.6356 Adjusted R –squared=0.55 ; SE=0.6695 ; SSR=9.41 **F-Stat=7.35 ; prob(F-Stat)=0.0004 , DW=2.35**			

المصدر: إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviwes9

- تشير نتائج التقدير إلى معنوية وطردية لمعامل كمية الأسمدة بالنسبة لمتغير إنتاج القمح في الأجل الطويل بمستوى معنوية 5 %، ففي هذه الحالة يكون أثر كمية الأسمدة على إنتاج القمح أثر موجب، حيث أن ارتفاع معدل الأسمدة بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع إنتاج القمح بنسبة 35%، وهي نتيجة تتوافق بما جاء في النظرية الاقتصادية وذلك مرده إلى أن الزيادة في كمية الأسمدة سيؤدي بالضرورة إلى زيادة إنتاج القمح والعكس صحيح.

- أما بالنسبة لمعلمة كمية المبيدات تشير نتائجها على أنها معنوية وعكسية، ففي هذه الحالة تكون كمية المبيدات لها تأثير موجب على إنتاج القمح في الأجل الطويل، حيث كلما ارتفع معدل كمية المبيدات بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض إنتاج القمح ب 31% سببه عدم استخدام كمية المبيدات من طرف جميع الفلاحين إلا فئة قليلة منهم وهذا لعدم معرفتهم بأهميتها واستخداماتها في تداوي محصول القمح، وهي نتيجة تتوافق لما جاء في النظرية الاقتصادية مفادها أن إضافة كمية المبيدات لها تأثير إيجابي بشكل قوي على إنتاج القمح، إضافة إلى ذلك يتم استخدامها لمكافحة الديدان والأعشاب الضارة.
- أما بالنسبة لمعلمة كمية الأمطار فهي معنوية وطردية في الأجل الطويل، وهذا ما يفسر تأثير الإيجابي لكمية الأمطار على إنتاج القمح بمستوى معنوية 5%، وهي نتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية ولما جاءت به العديد من الدراسات السابقة، حيث إن ارتفاع كمية الأمطار بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع إنتاج القمح 51%، وهذا ما يؤكد على أن إنتاج القمح في الجزائر مرهون بكمية الأمطار المتساقطة خلال السنة.

4-تقدير صيغة تصحيح الخطأ ECTt-1 للعلاقة القصيرة الأجل و فق نموذج ARDL

بما أن نتائج تقدير علاقة طويل الأجل أكدت على وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في معادلة إنتاج القمح كمتغير تابع، ومعدل الأسمدة وكمية المبيدات بالإضافة إلى كمية الأمطار كمتغيرات مفسرة فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة قصيرة الأجل لنموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL كما يلي[1]:

[1]-نوي طه حسين وبن سليمان محمد، مرجع سابق، ص 41.

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1t}\,\Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2t}\Delta X_{1t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{3t}\Delta X_{2t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{4t}\Delta X_{3t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{5t}\Delta X_{4t-1} + \lambda EC_{t-1} + \pi_t$$

ويمكن إعطاء العلاقة قصيرة الأجل بالنسبة لدلة إنتاج القمح كما يلي:

$$\Delta PRD_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1t}\,\Delta PRD_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2t}\,\Delta ENG_{1t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{3t}\,\Delta PEST_{2t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{4t}\,\Delta PLU_{3t-1} + \lambda EC_{t-1} + \pi_t$$

جدول رقم(4−7): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعاملات	إحصائية t المعنوية	الاحتمال
مقدرات النموذج في الأجل القصير			
D(ENG)	0.004452	0.026961	0.9787
D(PEST)	−0.3639.3	−2.443680	0.0235
D(PLU)	0.594874	4.140574	0.0005
CointEq(−1)	**−1.164892**	**−8.487046**	**0.0000**
R^2=0.6356 Adjusted R –squared=0.55 ; SE=0.6695 ; SSR=9.41 F-Stat=7.35 ; prob(F-Stat)=0.0004 , DW=2.35			

المصدر: إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviwes9

يتضح من خلال جدول أعلاه أن معامل CointEq(−1) أخذت إشارة سالبة أي قدرت ب(−1.16)، كما أنها معنوية حسب إحصائية (prob=0.0000<5%) ، مما يثبت استقرار

النموذج بوجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، هذا ما يؤكد نتائج التكامل المشترك حسب منهج ARDL يعني 1.16 من الخلل في التوازن لمتغيرة إنتاج القمح للفترة (t−1) يتم تصحيحه في الفترة الحالية (t)، بمعنى آخر عندما ينحرف معدل إنتاج القمح خلال فترة قصيرة الأجل عن القيمة التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه ما يعادل (116%) من هذا الانحراف خلال الفترة طويلة الأجل، وهو يقيس سرعة التكيف الذي يتم تعديل الاختلال في توازن الأجل القصير نحو الأجل الطويل.

-يتضح من خلال معادلة نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة لمعلمة كمية الأسمدة بوجود علاقة طردية بين كمية الأسمدة وإنتاج القمح في الأجل القصير، أي كلما زادت كمية الأسمدة بوحدة واحدة يزداد إنتاج القمح ب(0.4%)، بينما ظهرت غير معنوية وهذا يدل على أن كمية الأسمدة لها تأثير سلبي بالنسبة لإنتاج القمح في الأجل القصير، وهي نتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية على أن كمية الأسمدة ليس لها تأثير على إنتاج القمح ، وذلك مرده أن إضافة كمية الأسمدة لإنتاج القمح يؤدي إلى الزيادة في إنتاجه والعكس صحيح، أي أن تسميد الأرض لها منفعة واستجابة قوية على زيادة إنتاجه، بالإضافة إلى أن الجزائر تستخدم الأسمدة (ENG) بنوعيها (N.P.K) و(Uree) في إنتاجها، إلا أنه خلال الفترة من 1990-2017 عرفت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في استخدامها، وهذا راجع لأسباب ارتفاعها في الأسواق العالمية، مع العلم أن كمية الأسمدة في الأجل القصير غير مرنة في تأثيرها على إنتاج القمح في الجزائر.

-أما بالنسبة لمعلمة كمية المبيدات فهي معنوية وعكسية حيث قدرت في الأجل القصير ب (−0.36) ذات إشارة سالبة وهي تعني بوجود علاقة عكسية بين كمية المبيدات وإنتاج القمح، أي كلما زادت كمية المبيدات بوحدة واحدة ينخفض إنتاج القمح ب 36% في الأجل القصير، كما

لها تأثير إيجابي على إنتاج القمح وهذا يتوافق لما جاء في النظرية الاقتصادية، مفادها إضافة كمية المبيدات المستعملة من طرف الفلاحين لمكافحة الأعشاب الضارة والحشرات (كالجراد)على إنتاج القمح يؤدي بالضرورة إلى الزيادة في إنتاجه و العكس صحيح ، ما يؤكد على أن كمية المبيدات لها تأثير إيجابي ذات استجابة قوية على إنتاج القمح في الجزائر على الأمد القصير، بالإضافة على أن كمية المبيدات في الأجل القصير غير مرنة في تأثيرها على إنتاج القمح في الجزائر.

-أما بالنسبة لمعلمة كمية الأمطار فهي معنوية وطردية حيث قدرت في الأجل القصير ب (0.59) وأخذت إشارة موجبة، وهي تعني بوجود علاقة طردية بين كمية الأمطار وإنتاج القمح في الجزائر أي أنه كلما زادت كمية تساقط الأمطار في الجزائر بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع كمية إنتاج القمح ب 59% في الأجل القصير، وهذا يتوافق لما جاء في النظرية الاقتصادية، يدل على أن كمية تساقط الأمطار لها تأثير إيجابي على إنتاج القمح، ما يؤكد على أن إنتاج القمح في الجزائر مرهون بكمية الأمطار المتساقطة خلال السنة، بالإضافة على أن كمية الأمطار في الأجل القصير غير مرنة في تأثيرها على إنتاج القمح في الجزائر.

الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية للنموذج

من أجل الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء نعتمد على اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي LM test، نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL، فإنه من المهم أن يخلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء، من أجل ذلك يتم تقدير المعلمات باستخدام مجموعة من الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقدر وكانت النتائج كما يلي:

1-اختبار الارتباط الذاتي LM test

يعتبر اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي LM test الذي ينص على وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء كما يمثله الجدول التالي:

الجدول رقم (4-8) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي

F-statistic	0.720761	Prob(2.19)	**0.4992**
Obs*R-squared	1.904020	Prob.Chi-square	**0.3860**

المصدر: إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviwes9

من خلال الجدول أعلاه وعند اختبار LM فإن قيمة الاحتمال الحرج التي بلغت prob=0.4992 أكبر من 5%، يعني رفض الفرض البديلH1 وقبول الفرض العدم H0، الذي ينص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء بين البواقي.

2-اختبار عدم ثبات التباين ARCH

يعتبر اختبار ثبات التباين على تحقق من وجود ثبات أو تجانس التباين من خلال اختبار ARCH للانحدار الذاتي كما يبينه الجدول التالي:

جدول (4-9) : نتائج اختبار عدم ثبات التباين

F-statistic	0.170714	Prob(1 ,24)	0.6831
Obs*R-squared	0.183634	Prob.Chi-square	0.6683

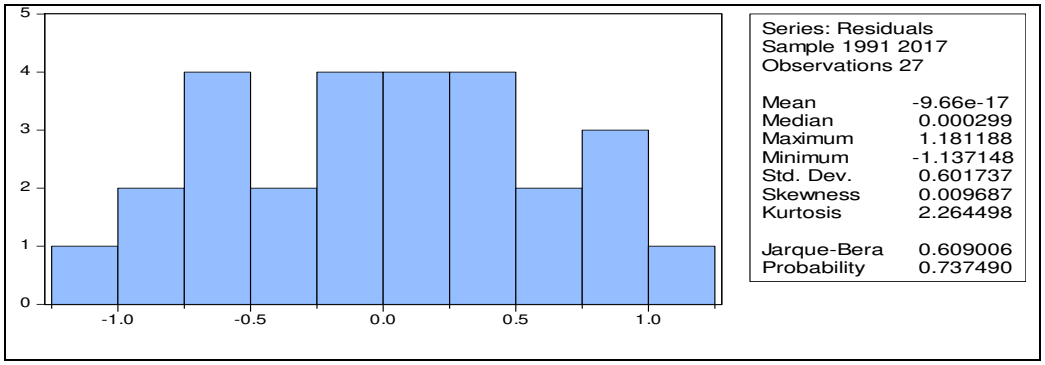
المصدر: إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviwes9

من خلال الجدول أعلاه وعند اختبار الأثر ARCH يتم رفض أو قبول فرضية ثبات التباين ومن خلال النتائج Obs*R-squared حيث أن قيمة الاحتمال الحرج لها يساوي 0.6683 أي أكبر من 5%، هذا يدل على قبول الفرض العدم H0 الذي ينص على عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين بين الأخطاء.

3- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera

يعتبر اختبار Jarque-Bera القائل على أن الأخطاء الموزعة توزيعا طبيعيا في النموذج وذلك باختبار الاحتمال مع مستوى المعنوية 5 % كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم(4-3): يوضح شكل اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائيةJarque-Bera



المصدر: إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviwes9

من خلال الشكل أعلاه يمثل اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لـ: Jarque-Bera ، التي تشير النتائج إلى أن عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج محل الدراسة حيث تظهر أن قيمة الاحتمال الحرج prob-value=0.737490 أكبر من 5%، وعليه نقبل أن سلسلة البواقي تتبع توزيعا طبيعيا.

4--اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج المقدر من حيث الشكل Ramsey REST test

يمثل الجدول اختبار مدى ملائمة تحديد نموذج مقدر للاختبار Ramsey REST test كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(4-10): يوضح الشكل اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج Ramsey REST test

t-statistic=	T=0.704286	Probability	0.4894
F-statistic	F=0.496019		0.4894

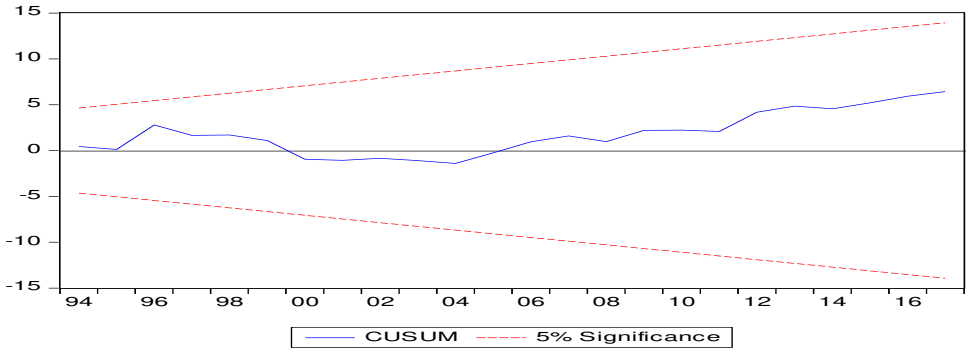
المصدر: إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviwes9

من خلال الشكل أعلاه يمثل اختبار مدى ملائمة و تحديد النموذج المقدر من حيث الشكل Remsey REST ، حيث تشير إحصائية Prob-F= 0.4894 أي أنها أكبر من المستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل بالشكل الدالي للنموذج قيد الدراسة.

الفرع الثالث: اختبار استقرار النموذج المقدر ب ARDL

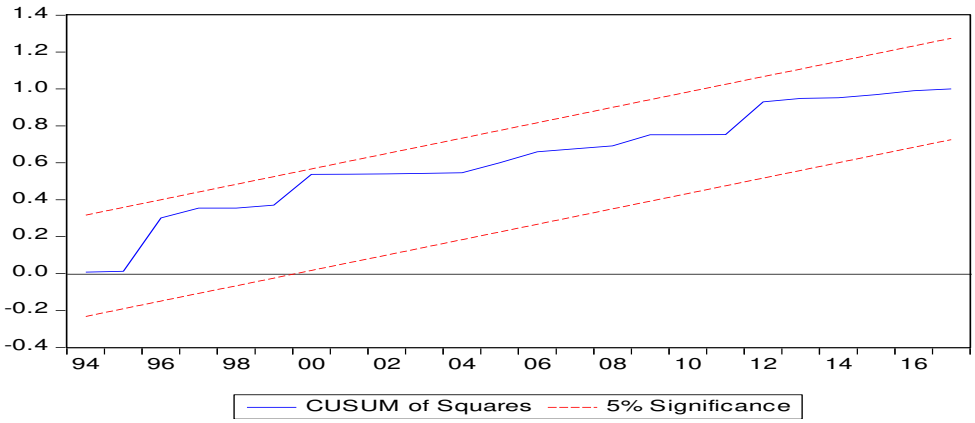
يعتبر اختبار الاستقرار التراكمي لنموذج ARDL الممثلة والمقدرة بالعلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل؛ وذلك بالاختبار التراكمي للبواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات CUSUMSQ، وذلك عند حدود المستوى المعنوية 5%، الذي يمثل الرسم البياني ويجب أن يكون داخل إطار الحدود الزمنية كما يمثله الشكلين التاليين:

الشكل رقم(4-4): يوضح الشكل المجموع التراكمي لبواقي المتابع CUSUM



المصدر: إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviwes9

الشكل رقم (4-5): يوضح الشكل المجموع التراكمي للبواقي المربعات CUSUMSQ



المصدر: إعداد هذا الجدول بناءا على مخرجات Eviwes9

الخطوط المستقيمة تمثل الحدود العليا والدنيا للقيم الحرجة عند المستوى معنوية 5 %.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن النموذج مستقر وذلك عند اختبار المجموع التراكمي للبواقي، فهو يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة كما يبينه CUSUM عند حدود معنوية 5% ، حيث يشكل استقرارا وانسجاما في النموذج وكذلك نفس الشيء بالنسبة لاختبار

CUSUMSQ التراكمي لمربعات البواقي، حيث يشكل استقرارا وانسجاما في النموذج ، بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى .

خاتمة الفصل الرابع

يتميز القمح عن غيره من المنتجات الغذائية كونه المادة الأساسية إضافة إلى ذلك له عدة استخدامات، ولهذا أولت الدولة إلى إعطاء أهمية لإنتاجه في الجزائر وذلك في إطار تطبيق عدة برامج ومخططات تنموية، بالإضافة إلى تخصيص مساحات من الأراضي لإنتاجه من أجل تغطية الطلب المحلي عليه.

ولهذا وقبل التطرق إلى تشكيل دالة إنتاج القمح في الجزائر، قمنا في المرحلة الأولى بالتعريف بالمتغيرات النموذج والمتمثلة في كمية الأسمدة وكمية المبيدات وكمية الأمطار المتساقطة خلال السنة مع تحديد فترة الدراسة التي كانت من 1990-2017، ثم التطرق في المرحلة الثانية إلى تقدير النموذج بطرق قياسية، باستخدام مقايس إحصائية وقياسية وهذا بعد عرض الدراسة الاقتصادية، حيث يتم دراسة استقراريه المتغيرات محل الدراسة من أجل تحديد واختبار النموذج الأمثل.

وفي هذا الإطار توصلنا عند تقدير النموذج على أن كمية المبيدات لها علاقة عكسية مع إنتاج القمح، على عكس كمية الأسمدة وكمية تساقط الأمطار لها علاقة طردية، أما فيما يخص نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل أظهرت على أن كمية الأسمدة وكمية المبيدات وكمية الأمطار المتساقطة لها تأثير إيجابي على إنتاج القمح، أما بالنسبة لكمية الأسمدة لها تأثير سلبي على إنتاجه في الأجل القصير على عكس كمية المبيدات وكمية الأمطار، حيث يدل على وجود تأثير كل من كمية المبيدات وكمية تساقط الأمطار على الزيادة في إنتاجه في الأجل القصير والأجل الطويل، بينما كمية الأسمدة المستعملة لها تأثير فقط في الأجل الطويل، يعني أن زيادة

إنتاج القمح في الجزائر مرهونة باستخدام كمية الأسمدة والمبيدات وكمية تساقط الأمطار خلال السنة للزيادة في إنتاجه.

خاتمة عامة

خـــــــاتمة

♣ نتـــــائج الدراســـــــــــة

من خلال الدراسة التحليلية والقياسية لموضوع أثر السياسات الزراعية في تطوير إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 1990–2017، وهذا بعد الطرح النظري والتطبيقي باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية تضمنت النتائج البحث النظري والتطبيقي ما يلي:

1. نتائج البحث النظــري

- ✓ تعد الزراعة المصدر الأساسي للغذاء، لهذا تسعى معظم الدول لتحسين وترقية القطاع الزراعي لما له من أهمية بالغة في تحقيق الأمن الغذائي، ففي هذا الإطار تبنت العديد من الدول سياسات زراعية متنوعة تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والتخفيف من حدة الاستيراد
- ✓ تتميز الجزائر بالطابع الفلاحي وهذا بفضل ما تمتلكه من ثروات طبيعية وباطنية تؤهلها بأن تكون في صدارة الدول التي تحقق أمنها الغذائي، إلا أنها خرجت من الاستقلال بخسائر كبيرة، وذلك بعد إتلاف العديد من المحاصيل الزراعية من قبل الاستعمار الفرنسي، وبالرغم من هذا سعت الدولة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بتنفيذ عدة سياسات زراعية بدأت من التسيير الذاتي والثورة الزراعية وسياسة إعادة الهيكلة إلى غاية سنة 2000، التي عرفت تغيرات جذرية بتبنيها عدة سياسات وبرامج تنموية تضطلع إلى الإنعاش الاقتصادي الوطني وهذا بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وبرنامج توطيد النمو الذي حضي به القطاع الزراعي، حيث خصصت له الدولة مبالغ طائلة بفضل الدعم المقدم في إطار تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتوفير مناصب شغل.

- ✓ شهد إنتاج القمح في الجزائر تطورا خلال فترة الدراسة من 1990-2017 حيث سجل سنة 1990 حوالي 5549.46 ألف قنطار بالنسبة للقمح الصلب وحوالي 1951.34ألف قنطار بالنسبة للقمح اللين، ليرتفع سنة 2012 بحوالي 24071.18 ألف قنطار و10251.12 ألف قنطار على التوالي، بينما عرفت السنوات التالية (1994-1997-2002-2008) انخفاضا حادا في إنتاج القمح برغم من ارتفاع المساحة الإجمالية المخصصة لزراعته، لذلك تم اللجوء إلى استيراد القمح حيث تم استيراد حوالي 3561.56 ألف طن من القمح الصلب سنة 2002 و2436.39 ألف طن بالنسبة للقمح اللين، لتعرف بعدها انخفاضا في الاستيراد خلال سنوات الدراسة إلى غاية سنة 2017 بحوالي 1718.78 ألف طن بالنسبة للقمح الصلب و حوالي 6199.92 ألف طن بالنسبة للقمح اللين.
- ✓ يصنف القمح ضمن المبادلات التجارية العالمية ، حيث يتم إنتاجه من قبل كبرى الدول في العالم والتي تسيطر وتهيمن بدورها على السوق العالمية للقمح بمقدار 80% من الإنتاج العالمي، أهمها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأوروبي، فهي من أهم الدول المصدرة له، بإضافة إلى استحواذها على أكبر مخزون من القمح في العالم، حيث لا يعتبر القمح مجرد محصول غذائي فحسب بل هو كذلك يعتبر بديل للمحروقات باستخدامه في إنتاج الايثانول.

♣ اختبـــار صحة الفرضيـــات

- ✓ يؤدي القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بفضل تلبيته لاحتياجات الأفراد من الغذاء، وبما أن الجزائر تتميز بالطابع الزراعي نظير ما تمتلكه من ثروات طبيعية وبشرية معتبرة، تؤهلها بأن تكون في صدارة الدول التي بإمكانها تحقيق أمنها الغذائي، إلا أنها في الواقع لا زالت تعاني من عدم الاكتفاء الذاتي واتساع الفجوة

الغذائية، وهذا راجع لسوء التسيير وعدم وضع سياسات زراعية واضحة تمكنها من تحقيق أمنها الغذائي والخروج من التبعية الخارجية، إذ لا بد من الاهتمام بالقطاع الزراعي وإعطائه أولوية على غرار القطاعات الأخرى لما له من دور فعال في زيادة المعروض المحلي من الإنتاج الغذائي، ولهذا وجب رسم خطط وسياسات زراعية ذات استراتيجية ملائمة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق سياسة إحلال المنتجات الزراعية الأكثر استهلاكا والتي يمكن إنتاجها محليا لتجنب استيرادها من الخارج، في إطار زيادة الإنتاج الزراعي وتلبية الطلب المحلي والتخفيف من حدة الاستيراد. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى**(التي تنص على أن سياسة إحلال المنتجات الزراعية المحلية التي تحل محل الواردات).

- ✓ انتهجت الجزائر مجموعة من السياسات الزراعية غداة الاستقلال، وذلك بإتباع عدة إصلاحات في القطاع الزراعي بهدف إعادة ترميم ما خلفه الاستعمار الفرنسي حيث تبنت عدة سياسات زراعية من بينها، سياسة التسيير الذاتي والثورة الزراعية وسياسة إعادة الهيكلة وهذا في إطار قانون 87-19 سنة 1987 الذي يتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية، بالإضافة إلى تأميم الأراضي في إطار الثورة الزراعية وعودة الجزائر من العشرية السوداء التي عرفتها البلاد جراء الوضع الأمني سنة 1990، وكان ذلك تزامنا مع الارتفاع الحاد للأسعار البترول وتحسن الوضعية المالية، ومع مطلع الألفية الثالثة تبنت الجزائر عدة برامج ومخططات تنموية، تجسدت الأولى في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004) والثانية من (2005-2009)بالإضافة إلى صدور قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008 وذلك في ظل التأطير العلمي والتقني والبحث والإرشاد، وهذا كله من أجل تحقيق وتوسيع الإنتاج الزراعي وتحسين الظروف المعيشية والعمل في الوسط الريفي، بالإضافة إلى برامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)الذي خصصت له الدولة 40% من مواردها من أجل

استكمال المشاريع التنموية، وتحسين التنمية البشرية بالإضافة إلى المنشآت القاعدية والفلاحية، حيث كان للمخططات والسياسات الزراعية التي تبنتها الدولة نتائج إيجابية على القطاع الزراعي، وبالأخص على إنتاج القمح في الجزائر بفضل الدعم المقدم الذي حظي به إلا أنه لم يتمكن من بلوغ الأهداف المسطرة في تحقيق الأمن الغذائي منه، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية** (المخططات التنموية كانت لها آثار إيجابية على القطاع الزراعي الجزائري).

- ✓ يمكن للجزائر أن تتصدر المراتب الأولى من حيث إنتاج القمح، وهذا من خلال ما تمتلكه من طاقات وإمكانيات طبيعية وبشرية في مجال القطاع الزراعي إذ ما تم استغلالها أحسن استغلال، إلا أن زراعة القمح في الجزائر تتأثر بعدة عوامل منها الطبيعية كتذبذب تساقط الأمطار وتغيرات في درجات الحرارة، وهذا ما أدى إلى قصور الإنتاج المحلي من القمح وبالتالي عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي منه، بالرغم من المساحة الشاسعة المخصصة لزراعته إلا أنه لا يلبي احتياجات الطلب المحلي عليه، الأمر الذي يستدعي اللجوء إلى الاستيراد الخارجي لتغطية العجز، فقد بلغ متوسط إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة (1990–2000) بالنسبة للقمح الصلب حوالي 10.62 مليون قنطار، أما القمح اللين بلغ حوالي 4.45 مليون قنطار، بينما تضاعف الإنتاج خلال الفترة (2010–2017) حيث قدر متوسط الإنتاج حوالي 18.26مليون قنطار بالنسبة للقمح الصلب، أما القمح اللين فقد بلغ6.99 مليون قنطار وهذا راجع إلى تبني الدولة عدة سياسات وبرامج للتنمية الفلاحية منذ 2000، وكان هذا تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول بتحديد مجموعة من الأهداف والاستراتيجيات والبرامج والسياسات الزراعية في إطار تطوير القطاع الزراعي وترقيته **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة**

(والتي تنص على أن إنتاج القمح يتأثر بالظروف الطبيعية كالتذبذب في تساقط الأمطار بالإضافة إلى المساحة المخصصة لإنتاجه).

- ✓ يتأثر إنتاج القمح بعدة عوامل منها داخلية وخارجية، حيث تعتبر من المحددات المفسرة لدالة إنتاج القمح بدلالة كل من كمية الأسمدة وكمية المبيدات وكمية الأمطار، وبناءا على ذلك تم تقدير النموذج بطرق قياسية باستخدام اختبارات جذر الوحدة وتكامل المشترك، بتحديد رتبة التكامل لجميع المتغيرات على أنها متكاملة عند المستوى ماعدا كمية الأسمدة متكاملة عند الفرق الأول، أما في المرحلة الثانية تم تقدير نموذج وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL، وأثبت نتائج تقدير وجود علاقة توازنيه بين متغيرات الدراسة وهو مقبول من الناحية الاقتصادية، وهذا ما جاءت به النظرية الاقتصادية بوجود أثر ايجابي على الأمدين الطويل والقصير ماعدا كمية الأسمدة كان له أثر سالب في الأجل القصير **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة** (التي تنص على أن كل من كمية الأسمدة المبيدات وكمية الأمطار من أهم المتغيرات التي يتأثر بها إنتاج القمح على المدى الطويل)

2.نتائـــج الدراســـة التطبيقيـــة

تم التطرق خلال الدراسة التطبيقية إلى العلاقة التي تربط بين إنتاج القمح والعوامل المتوقع أن تؤثر عليها في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، وهذا بعد تحديد كل من كمية الأسمدة وكمية المبيدات بالإضافة إلى كمية الأمطار المتساقطة خلال السنة، كعوامل أكثر تأثير على إنتاج القمح وتم الاعتماد على بيانات معيارية في الدراسة القياسية ويمكن أن يكون النموذج الأمثل لتقدير دالة إنتاج القمح في الجزائر، وبناءا على ذلك تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ أظهرت نتائج دراسة استقراريه المتغيرات أن متغير إنتاج القمح (PRD) وكمية المبيدات (PEST) وكمية الأمطار (PLU) مستقرة عند المستوى I(0)، بينما كمية الأسمدة (ENG) فهي مستقرة عند الفرق الأول I(1).
- ✓ تبين من نتائج تقدير تصحيح الخطأ بأن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين إنتاج القمح والمتغيرات المفسرة المتمثلة في كل من كمية الأسمدة، كمية المبيدات وكمية الأمطار وهذا راجع إلى أن معلمة تصحيح الخطأ $Cointeq_{-1}$ والتي كانت قيمتها (1.164892-)أخذت قيمة سالبة ومعنوية إحصائيا، وهذا يعكس وجود علاقة توازنيه في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة في اتجاه التوازن طويل الأجل، ما يؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك، كما تشير إلى سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بمعدل(116%).
- ✓ عند تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق نموذج (ARDL)أشارت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى معنوية وطردية معامل كمية الأسمدة على متغير إنتاج القمح، على عكس نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل على أنها طردية وغير معنوية عند مستوى معنوية 5 %، وهذا يدل على أنه كلما ارتفعت كمية الأسمدة بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع كمية إنتاج القمح ب 35% في الأجل الطويل و0.4% في الأجل القصير، و هذا ما يدل على الأثر الإيجابي لكمية الأسمدة على إنتاج القمح في الجزائر في الأجل الطويل، والأثر السلبي في الأجل القصير ما يؤكد على إضافة كمية الأسمدة لإنتاج القمح يؤدي بالضرورة إلى زيادة إنتاجه والعكس صحيح وهذه النتيجة تتوافق على الأجل الطويل على عكس الأجل القصير، حيث عرف إنتاج القمح خلال الفترة 1990-2017 تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في استخدام كمية الأسمدة، هذا راجع لأسباب ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية.

- ✓ أما بالنسبة لمعلمة كمية المبيدات فقد أظهرت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل على أنها معنوية وعكسية، وهذا ما يؤكد على أن كمية المبيدات لها علاقة عكسية مع إنتاج القمح في الجزائر في الأجل الطويل والقصير، حيث ارتفاع معدل المبيدات بـ 1% يؤدي إلى انخفاض إنتاج القمح ب31% في الأجل الطويل و36%في الأجل القصير، مع العلم أن كمية المبيدات لها أثر إيجابي على إنتاج القمح في الأجلين الطويل و القصير، وهذه النتيجة تتوافق لما جاء في النظرية الاقتصادية التي مفادها أن إضافة كمية المبيدات لها تأثير قوي على زيادة إنتاج القمح.
- ✓ كما أثبتت نتائج التقدير على وجود أثر إيجابي لكمية الأمطار على إنتاج القمح في الأجل الطويل والقصير، فقد دلت نتائج التقدير على أنها معنوية وطردية عند المستوى المعنوية 5% حيث أن ارتفاع معدل كمية الأمطار بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع كمية إنتاج القمح بـ 51% في الأجل الطويل و59% في الأجل القصير، وهذه النتيجة تتوافق لما جاء في النظرية الاقتصادية، التي تنص على أن سقوط الأمطار خلال فترة نمو نبات القمح لها تأثير كبير على إنتاجه و العكس صحيح، بالإضافة إلى أن إنتاج القمح في الجزائر مرهون بكمية تساقط الأمطار خلال السنة.
- ✓ كما أثبتت النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة التطبيقية على أن النموذج المقدر لدالة إنتاج القمح مع المتغيرات المفسرة المتمثلة في كل من كمية الأسمدة والمبيدات وكمية الأمطار، والتي قدرت معلماتها في الأجل القصير على التوالي بـ (0.004)،(−0.36) و(0.59)، وقدرت في الأجل الطويل بـ (0.35)، (−0.31) و(0.51)، وهي كلها أقل من الواحد وهذا يعني أنها غير مرنة في تأثيرها على إنتاج القمح، وهذا ما يؤكد على وجود عوامل مفسرة أخرى أكثر تأثيرا على زيادة إنتاج القمح في الجزائر.

- ✓ خلو النموذج المقدر من مشاكل الارتباط الذاتي للبواقي، وكذلك عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين بين الأخطاء، بالإضافة إلى إتباع النموذج للتوزيع الطبيعي .
- ✓ كما أثبتت الدراسة أن النموذج مستقر عند اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM و CUSUMSQ عند حدود 5%، حيث يعبر هذا الأخير عن الاستقرار والانسجام في النموذج، وذلك خلال نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

♣ توصيـــات الدراســـــة

من خلال النتائج المتحصل عليها، يمكن أن نقترح بعض التوصيات التي نلخصها في النقاط التالية:

- ✓ ترشيد استهلاك القمح حيث يعتبر من المواد الأكثر استهلاكا في وسط المجتمع الجزائري. خاصة في ظل الدعم المقدم من قبل الدولة تجاه مادة القمح.
- ✓ تكوين وتأهيل اليد العاملة في القطاع الزراعي مع ضرورة مرافقة الفلاحين وتزويدهم بالطرق والكيفية المناسبة لاستخدام الأسمدة والمبيدات، دون إحداث أي أضرار للأرض والإنتاج المحصل من القمح.
- ✓ العمل على توفير الظروف الملائمة للفلاح، بإعطائه الدعم اللازم فيما يخص البذور والأسمدة و المبيدات.
- ✓ ضرورة الاعتماد على نظام السقي بأساليب حديثة كالسقي بالتقطير، دون الاعتماد على تساقط الأمطار، مع ضرورة إدخال التكنولوجيا المتطورة في المجال الزراعي في الجزائر.

- ✓ الاعتماد على الإرشاد الفلاحي باستخدام طرق البحث والتكوين وهذا من خلال توعية وإرشاد الفلاحين لحماية محصول القمح من مختلف الآفات والأوبئة والأمراض المهددة لها.
- ✓ العمل على رفع إنتاج القمح من خلال زيادة المساحات المخصصة لإنتاجه بالإضافة إلى توفير شبكات الري المتطورة.

♣ أفـــاق الدراســـــة

من خلال دراستنا لظروف إنتاج القمح في الجزائر، وباعتبار أن مادة القمح من أكثر المواد استهلاكا في المجتمع الجزائري، لابد من إعطائه الاهتمام اللازم ووضعه في أولويات القطاع الزراعي، مع ضرورة دراسة وتحليل تطور إنتاج القمح في الجزائر، لهذا نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون انطلاقة للباحثين مستقبلا وكتكملة لدراستنا، وهي على النحو التالي:

- ✓ دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب لإنتاج القمح في الجزائر.
- ✓ دراسة قياسية و اقتصادية لمحددات واردات القمح في الجزائر.
- ✓ دراسة قياسية وتحليلية لمتطلبات الأمن الغذائي من القمح في الجزائر.
- ✓ دراسة قياسية تحليلية لعجز إنتاج القمح في الجزائر.

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

❖ الكتــب

1. جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع الأردن عمان، 2010.
2. حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن، 2007.
3. خليل حسين، **السياسات العامة في الدول النامية**، دار المنهل اللبناني بيروت، 2007.
4. دومينيك سالفاتور، ترجمة سعدية حافظ منتصر، **نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي**، دار ماكجروهيل للنشر، 1982.
5. زكريا أحمد عزام وعلي فلاح الزغبي، **سياسات التسعير**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
6. سمير محمد عبد العزيز، **الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات**، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، اسكندرية، 1997.
7. سمير مصطفى شعراوي، **مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية**، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز جدة، 2005.
8. سوزان وفيق العاني، **علم الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005.
9. صلاح وزان، **تنمية الزراعية العربية الواقع والممكن**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت لبنان،1998.

10. عادل حسن خليفة الأمين، **التسويق الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.

11. عاكف الزغبي، **مبادئ التسويق الزراعي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.

12. عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،2009.

13. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2014.

14. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية القاهرة، 2003.

15. عبد الوهاب مطر، **أسس و مبادئ الاقتصاد الزراعي**، مطبعة العاني، بغداد، 1969.

16. على جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

17. فارس عياد شاكر وعزت قناوي، **مبادئ الاقتصاد القياسي والرياضي**، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم،2006 .

18. فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت لبنان، 2011.

19. كمال سلطان محمد سالم، **الاقتصاد القياسي**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014.

20. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، **الاقتصاد القياسي**، النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، 1998.

21. محمد على المقبلي، **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دار عيداء.

22. محمد إبراهيم عبيدات وأحمد محمود زامل، **سياسات التسعير الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2010.

23. محمد أحمد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية**، جامعة اسكندرية، 2000.

24. محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية**، الاسكندرية، 2000.

25. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، دارالحامد للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011.

26. محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية نظرياتها سياساتها**، مؤسسة شباب الجامعة اسكندرية.

27. محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، **التحليل الاقتصادي الجزئي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي**، مؤسسة الشباب الجامعة، اسكندرية، 1999.

28. منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2000.

29. منير إسماعيل أبو شاور وأمجد عبد المهدي مساعدة، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.

❖ المجلات و الدوريات

1. بابا عبد القادر وعدة عابد، **السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، عدد04، مجلد03، جوان2017.

2. بدر شحدة حمدان، **تقدير دالة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني**، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، يناير،2014.

3. براهيم حربي إبراهيم، **دور السياسة الزراعية في حل مشاكل القطاع الزراعي في العراق للفترة1990–2008**، معهد التكنولوجيا بغداد مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي والأربعون، 2014.

4. برهوم علية وفرحات عباس، **انعكاسات تغير السعر العالمي للقمح على الأمن الغذائي العالمي–دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980–2016)**،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،العدد17،2017.

5. بن تفات عبد الحق، **دور التسويق الزراعي في تحسين الامن الغذائي– مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية**، مجلة الباحث العدد 09، جامعة ورقلة الجزائر، 2011.

6. بن مسعود عطا الله وبوثلجة عبد الناصر، **الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –العدد الاقتصادي 19(2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

7. بوجمعة بلال، **تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001–2014 في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي (دراسة قياسية للفترة 2001–2010)**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، سبتمبر 2014.

8. بوخاري امنة ويوسفي رشيد، **برامج الاصلاح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الجزائري- دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين(1989-2015)**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد09، 2018.

9. بوقرورة صلاح، تقدير **دالة الطلب على الواردات الجزائرية من القمح للفترة 1990-2010**،مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 07،ديسمبر 2014.

10. جمال جعفري وعدالة العجال، **الطلب على سلعة القمح في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2015)**،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11،العدد 01، 2018.

11. حاوشين ابتسام، **السياسات الزراعية وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد السادس، 2014.

12. دعاء الممدوح محمد و يحي عبد الرحمن يحي، **التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر**، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد 92(3)، 2014.

13. رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية**، مجلة العلوم الانسانية،فيفري،2004.

14. زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع جوان 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

15. زكريا مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 6، جوان 2017.

16. سحاب خليفة السامرائي، **اعداد خريطة الملائمة البيئية لزراعة محصول القمح في فضاء سامراء باستعمال نظم المعلومات الجغرافية**، المجلد 3 العدد 7، السنة الثالثة، جامعة تكريت، أيولول 2007.

17. سليمان محمد وبايزيد علي، **دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية العدد 03، أفريل 2015 ،جامعة يحي فارس المدية.

18. شعابنة إيمان، **مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي**، دفاتر السياسة والقانون،العدد16 جانفي2017.

19. علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)**، العلوم الاقتصادية، المجلد 9،العدد 34،2013.

20. عمر بالسعود، **الفلاحة في الجزائر من الثروات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1963-2002**، مجلة انسانيات، العدد 22، 2003.

21. عيسى محمد الغزالي، **السياسات الزراعية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية**، العدد الواحد والعشرون، سبتمبر 2003.

22. غيدة فلة وغيدة فوزية، **أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر"دراسة قياسية باستخدام نموذجARDL خلال الفترة(1980-2014)**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، العدد الثالث، جوان2018.

23. فوزية بخلوط، **برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع والعشرون، 2013.

24. قيس ناظم غزال و اخرون، **تقدير دوال إنتاج وتكاليف محصول القمح في محافظة نينوى للموسم الزراعي 2005-2006**، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، تنمية الرافدين العدد 98، مجلد 32، 2010.

25. محمد بلغالي، **سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

26. محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012 .

27. نبيل بوفليح، دراسة **تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**،أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الثاني عشر، ديسمبر .2012.

28. نوي طه حسين وبن سليمان محمد، **قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2016**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي-35(02)، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

❖ الملتقيـات العلميـة

1. بن ناصر عيسى، **أثر السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، جامعة سكيكدة، 2011.

2. تيجاني بالرقية وصادق هادي ، **انعكاسات جهود تطوير القطاع الفلاحي على تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2012**،الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية يومي 28و29، 2014.

3. فريحة محمد هشام، **ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر، الملتقى الدولي حول الأمن المائي تشريعات الحماية وسياسات الإدارة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة،2014.

❖ الأطروحات والرسائل الجامعية

1. إسلام حاتم محمد عثمان، دراسة **إنتاج القمح واستهلاك القمح في السودان خلال الفترة من 2000–2015**، لنيل درجة الباكالاريوس، كلية الدراسات الزراعية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2016.
2. باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق غرب**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3،2010.
3. برهوم علية، **علاقة الواردات الجزائرية بالسوق العالمية للقمح–دراسة قياسية تحليلية للفترة(1980–2016)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017.
4. برهوم عليه، **نمذجة قياسية للسوق العالمية للفترة 1980–2011**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة،2012.
5. بشيكر عابد، **أثر برامج التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة تحليلية وقياسية اقتصادية باستخدام بيانات البانل للفترة (1980–2014)**،أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي،2016.

6. بن الحبيب طه، **أثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر دراسة حالة منتوج القمح،** رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، 2011.

7. بن ختو يوسف، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية–حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2015 .

8. حاجي فطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005–2014،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013.

9. رابح زبيري، **الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره،** أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1996.

10. سايح بوزيد، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية،** رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2006.

11. سلطانة كتفي، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000–2005) في ولاية قسنطينة تقييم النتائج،** رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتور بقسنطينة،2005.

12. سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

13. شوهق عيسى مكي، **أثر سياسات التحرير الاقتصادي على القطاع الزراعي خلال الفترة 1992–2002**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، 2003.

14. عماري زهير، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

15. عوني جواد حسن الأشقر، **سياسة إحلال الواردات الفلسطينية (تطبيق عن بعض المنتجات الفلسطينية)**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستيرفي الاقتصاد كلية العلوم الادارية، جامعة الأزهرغزة، 2016.

16. غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011.

17. فادي مصطفى عبد الجواد أبو حلوب، **محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين دراسة قياسية خلال فترة 1995–2014**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، 2016.

18. قرامطية زهية، **إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2006–2012**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة البليدة2، 2014.

19. مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2016.

20. محمد شريفي، **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على أمنها الغذائي**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3،2014.

21. محمد صلاح حمد الله، **استخدام نموذج (ARDL) لقياس أثر السياسات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في السودان السنوات (1990-2015)**،رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان،2018.

22. نصر عبد الله قاسم عبد الخالق، **تحليل دوال الإنتاج والإنتاجية في الصناعة الفلسطينية**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستيرفي ادارة السياسيات الاقتصادية، كلية الدراسات العليا جامعة نابلس، فلسطين، 2004.

23. هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج و حساب الاستغلال للفترة 1974-2012**،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2015.

24. وليد حمدي باشا، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000-2010 دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013.

التقارير والمراسيم

1. قانون رقم 87-19 مؤرخ في 8 ديسمبر 1987 يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية، الجريدة الرسمية، العدد 50.

2. قانون رقم 90-25 مؤرخ في 18 نوفمبر سنة 1990 يتضمن التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية، العدد 49.

3. المادة 10 من قانون 16/08 مؤرخ في اول شعبان 1429 الموافق في 03 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد46.
4. المادة 11 من قانون 16/08 مؤرخ في أول شعبان 1929 الموافق في 03 أوت 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46.
5. المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 مؤرخ في 30 مايو سنة 2000 يحدد كيفيات تسيير التخصيص الخاص، الجريدة الرسمية، العدد 31.
6. ميثاق الثورة الزراعية، الجريدة الرسمية، العدد97،1971.

❖ الهيئات الحكومية والدولية

1. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد الثمانينات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، الخرطوم، 1994.
2. مديرية الجمارك الجزائرية.
3. وزارة الزراعة، **وثيقة السياسة الزراعية**، 1995 المملكة الأردنية الهاشمية،1995 .
4. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق**، الجزائر، 2012 .

❖ **المواقع الالكترونية**

1. توقعات الأغذية، تحليل الاسواق العالمية ،نوفمبر 2012، متوفر على الموقع الإلكتروني:www.fao.org ، تاريخ الإطلاع 2019/01/10.

2. توهامي إبراهيم وطرفاني عتيقة، الزراعة والأمن الغذائي، متوفر على الموقع الإلكتروني:www.bensaidamine.yolasite.com ، تاريخ الاطلاع: 2017/12/10.

3. الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة رقم 46-47، 2016-2017، متوفر على الموقع الإلكتروني: www.ons.dz، تاريخ الاطلاع 2018/11/15.

4. رابح حمدي، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://books google.dz.، تاريخ الإطلاع: 10/11/2019 .

5. سعيد عباس محمد رشاد، الاقتصاد الزراعي، جامعة بنها، كلية الزراعة بمشتهر قسم الاقتصاد الزراعي، 2013، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://alhudabook.com/book/، تاريخ الاطلاع: 2017/11/10 .

6. السياسات الزراعية، المعهد العربي للتخطيط، متوفر على الموقع الإلكتروني: www.arab_api.org، تاريخ الاطلاع: 2017/09/20.

7. محمد صلاح، متوفر على الموقع الإلكتروني: ELKENANY GROUP.COM .

8. برنامج التنمية الخماسي، متوفر على الموقع الإلكتروني: Algerianembassy-saudi.com/pdf/quint .pdf، تاريخ الإطلاع:10/05/2018.

9. المنظمة العربية للتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 11–36، 1991–2017 متوفر على الموقع الإلكتروني: www.aiad.irg ، تاريخ الاطلاع: 2019/11/15.

10. موجز منظمة الأغذية والزراعة عن إمدادات الحبوب و الطلب عليها، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.fao.org/world foodsituation/csdb/ar 09/01/2019

11. http ://ag-eci.blogspot.com/p/blog-page.html، تاريخ الإطلاع: 10/11/2017

12. http://www.fao.org

13. www.fao.org/gaostat/fr، تاريخ الإطلاع: 10/09/2018،

14. http://www.fao.org/world foodsituation/csdb/ar-، تاريخ الإطلاع: 09/01/2019.

15. http://www.fao.org/world foodsituation/csdb/ar، تاريخ الإطلاع: 2019/01/09.

16. http :www.onefd.edu.dz.، تاريخ الإطلاع: 12/02/2019.

17. https://argaam.com/ar/

18. article/articledetail/id 13/02/2019

المراجع باللغة الأجنبية

1. A.hadibi ,f z chekired- **bouras et d'autres analyse de la mise en oeuvre de plan national de developpementagricol dans la première tranche du perimetre de la mitidja ouest** , algerie,9 p , 2009.
2. Article 1-2 le loi n 08-16 au 3 aout 2008 portant orientation agricol du journal officiel de la republiquealgerienne n° 46.
3. Hilelhamadache ,**reforme des subvention du marche du ble en algerie :une analyse en equlibregeneralcalculable**,these docteur ,economie et gestion ,centre international d'etudessuperieures en sciences agronomique montpelliersupagro ,novembre,2015 .
4. M.A.D.R **statistiques des approvisionnement du secteur agricole** .
5. Régis bourbonnais, **économétrie**, dunod, 9e édition, paris, 2015.
6. Republiquealgeriennedemocratique et populaire, Ministere de l'Agriculture Direction des Statistiques Agricoles et des EnquetesEconomiques **, Statistique agricole, STATISTIQUES DES APPROVISIONNEMENTS DU SECTEUR AGRICOLE** , 1990-2017.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): تطور المساحة الاجمالية وإنتاج للقمح في الجزائر خلال الفترة من 1990-2016

السنوات	المساحة الاجمالية لإنتاج القمح (هكتـار)		انتاج القمح (قنطـار)	
	القمح الصلب	القمح اللين	القمح الصلب	القمح اللين
1990	867940	319880	5549460	1951340
1991	1201120	528320	12917890	5775990
1992	1332720	515290	13455310	4912210
1993	972660	282760	7960650	2204380
1994	683640	208960	5624280	1515360
1995	1175860	504860	11886700	3112500
1996	1585500	693000	20345699	9480339
1997	590920	234320	4554640	2060500
1998	1707240	869910	15000000	7800000
1999	889090	483310	9000000	5700000
2000	544470	282100	4863340	2740270
2001	1112180	724230	12388650	8003480
2002	1350740	813770	9509670	5508360
2003	1321580	812510	18022930	11625590
2004	1372495	808750	20017000	7290000
2005	1314949	721248	15687090	8460185
2006	1357987	700066	17728000	9151300
2007	1250617	661094	15289985	7899640
2008	1230314	641545	8138115	2972210
2009	1288264	600892	20010378	9520791
2010	1339392	607173	18089739	7962041
2011	1399003	632555	19274740	6274520
2012	1451119	629670	24071180	10251125
2013	1447902	618291	23323694	9666796
2014	1465216	596974	18443334	5918634
2015	1503698	576528	20199390	6367916
2016	1533247	528932	19376173	5024791
2017	1602692	551777	19909570	4455460

Source : M.A.D.R statistiques des Approvisionnement du secteur Agricole

الملحق رقم (02) :تطور استيراد القمح في الجزائر خلال الفترة من 1990-2016

السنوات	استيراد القمح (طن)	الواردات بالقيمة	الواردات ب 1000دولار امريكي
1990	2611940	421859	421859
1991	2321798	254531	254531
1992	2329170	320401	320401
1993	2588227	353645	353645
1994	3511937	635884	635884
1995	3504679	729153	729153
1996	1971633	495214	495214
1997	3396265	730842	730842
1998	3605625	689309	689309
1999	4349054	662202	662202
2000	5367044	803913	803913
2001	4538000	722734	722734
2002	5998039	946474	946474
2003	5182777	878324	878324
2004	5034447	1026463	1026463
2005	5683349	1031355	1031355
2006	4966229	997024	997024
2007	4855881	1394315	1394315
2008	6486531	3174187	3174187
2009	5719728	1830346	1830346
2010	6057377	1182266	1182266
2011	7454603	2848496	2848496
2012	6347232	2129041	2129041
2013	6304734	2120883	2120883
2014	7417000	2372542	2372542
2015	8504848	2400320	2400320
2016	8225654	1790473	1790473

Source : www.fao.org/faostat/fr/data/fbs

الملحق رقم (03):تطور استيراد القمح من اجل الاستهلاك في الجزائر بنوعيه خلال الفترة من 2002-2017

السنوات	استيراد القمح الصلب من أجل الاستهلاك (طن)	استيراد القمح اللين من أجل الاستهلاك (طن)
2002	3561565	2436399
2003	2978044	2204709
2004	3350409	1684028
2005	3003526	267822
2006	2077758	2745879
2007	1334842	3297259
2008	1982691	4387845
2009	1853215	3866417
2010	1246019	3986305
2011	1851499	5550403
2012	1605098	4739933
2013	1090818	5213255
2014	1978422	5438503
2015	1763455	6741393
2016	1795597	6430008
2017	1718783	6199926

Source : M.A.D.R statistiques des Approvisionnement du secteur Agricole .

الملحق رقم (04): تطور إنتاج واستهلاك وتصدير واستيراد وأسعار العالميين للقمح

السنوات	انتاج العالمي للقمح (طن)	استهلاك العالمي للقمح (مليون طن)	تصدير العالمي للقمح (مليار طن)	استيراد العالمي للقمح(مليار طن)	اسعار العالمية للقمح(مليار طن)
1990	591330111	354355	111165	104261	590090
1991	547820731	377507	123464	117006	544588
1992	565111947	378939	130361	133774	562093
1993	564739765	383513	123828	119078	560686
1994	525435323	391989	122181	114007	523174
1995	544357532	398982	121948	116778	538359

580916	121328	119866	398208	578616933	1996
610101	122404	128067	405330	614651780	1997
589166	122216	128729	411225	596175815	1998
584720	128558	134265	414218	584763438	1999
582372	133091	137946	417759	584999160	2000
584879	129342	134017	418799	588243664	2001
569762	138347	141937	418748	391981086	2002
555019	129332	132526	416606	550094673	2003
627405	135167	142305	419729	634872610	2004
621851	142470	148522	422610	626942336	2005
597205	149409	154121	429319	614538223	2006
608672	149207	154907	431674	606681083	2007
680911	154009	159490	433994	680953900	2008
683043	170724	176163	436164	684127032	2009
646386	170883	176979	445005	640258978	2010
692023	178534	182996	446932	697614006	2011
664269	189641	200432	448501	672694662	2012
708443	185378	198378	457823	710947981	2013
				726302081	2014
				751863360	2015
				749014842	2016
				771718579	2017

Source : www.fao.org/faostat/fr/data/fbs

أسعار العالمية للقمح أخذت من دكتوراة : مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2016، ص 444.

الملحق رقم (05) :أسعار أهم دول مصدرة للقمح في العالم الوحدة : دولار/ طن

السنوات	الولايات المتحدة الامريكية	كندا	استراليا	الارجنتين
1991	107	86.4	102.8	88.1
1992	119	67.8	146.1	98.9
1993	120	62	123.1	134.1
1994	127	66.6	127.2	122.1

177	175.7	98.4	167	1995
203.1	203.5	120.3	175	1996
143.1	157.3	98.2	124	1997
112.1	124.4	101.8	97	1998
109.1	120.6	95.6	91	1999
108.1	113.1	91.6	96	2000
122.1	120	100.7	102	2001
129.3	142.3	114.1	131	2002
129.6	172.5	122.1	125	2003
107.8	158.9	117.6	125	2004
100.9	150.4	98.2	126	2005
111.6	152.9	107.5	157	2006
154.3	202.5	178.7	238	2007
192.6	327.1	273.9	249	2008
148.8	219.2	191.4	179	2009
160.6	200	177.1	209	2010
222.4	265.1	237	266	2011
213.9	235	253.9	286	2012
359	302.2	252.9	252	2013
197	284.8	192.3	220	2014
	225.4	181.4	180	2015
	205.9	174.4	143	2016
	177	180.7	169	2017

Source : www.fao.org/faostat/fr/data/fbs

الملحق رقم(06): تطور حجم الاستهلاك والمخزونات العالمية للقمح خلال الفترة من2012-2018

الوحدة : مليون طن

الفترات	الاستهلاك	الانتاج	المخزون
2001-2000	585.3	583.2	207.3
2002-2001	584.1	583.8	204.3
2003-2002	602.8	569.7	169.6
2004-2003	581.7	555.4	135.9
2005-2004	605.5	626.6	156.3
2006-2005	616.2	618.7	153.4

2007–2006	618.0	596.3	133.9
2008–2007	614.2	612.9	128.4
2009–2008	637.1	683.6	168.3
2010–2009	650.2	686.7	201.5
2011–2010	653.8	649.3	198.9
2012–2011	987.3	696.9	199.4
2013–2012	678.8	711.1	182.3
2014–2013	698.2	715	194.8
2015–2014	705.1	728.1	217.8
2016–2015	711.6	735.2	241.4
2017–2016	739.3	750.5	252.6
توقعات فبراير 2017–2018	744.7	758.2	266.6
توقعات مارس 2017–2018	742.5	758.7	268.8

المرجع: مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

-محمد صلاح، 2013–2014، من الموقع الالكتروني ELKENANY GROUP.COM

الملحق رقم (07): تطور كمية الأسمدة في الجزائر

الوحدة(قنطار) / السنوات	N.P.K 12-18-18	Uree 46%
1990	1258548	–
1991	1063956	–
1992	1448983	–
1993	1280720	–
1994	886590	–
1995	متوسط الفترة (92–93–94)1205431	–
1996	605404	47267
1997	759084	72139
1998	1666002	149496
1999	1107745	292553

2000	2006453	797750
2001	2006453	797750
2002	3059657	819843
2003	متوسط الفترة (00-01-02)2357521	805114.33
2004	2474543.66	807569.11
2005	977438	413833
2006	1100791	372154
2007	618395	312627
2008	580094	260048
2009	1088040	287542
2010	1267132	462951
2011	2766661	475781
2012	1182271	579531
2013	1125521	640212
2014	1637806	728923
2015	238559	1202176
2016	190099	589254
2017	211516	733843

Source :Republique algerienne democratique et populaire, Ministere de l'Agriculture Direction des Statistiques Agricoles et des Enquetes Economiques, Statistique agricole, STATISTIQUES DES APPROVISIONNEMENTS DU SECTEUR AGRICOLE, 1990-2017.

الملحق رقم (08): كمية المبيدات المستخدمة في الجزائر

الوحدة: كيلوغرام / السنوات	**Herbicides Solides(kg)**
1990	116591
1991	99675
1992	48407
1993	34534
1994	188602
1995	693392
1996	**متوسط الفترة(93-94-95) 305509.33**
1997	74434
1998	21673

1999	31917
2000	97324
2001	48929
2002	65854
2003	**متوسط الفترة(00-01-02)70702.33**
2004	**متوسط الفترة(01-02-03)61828.44**
2005	96372
2006	349392
2007	650528
2008	280625
2009	683523
2010	118727
2011	1294980
2012	175342
2013	130506
2014	175846
2015	133615
2016	111628
2017	120216

Source :Republique algerienne democratique et populaire, Ministere de l'Agriculture Direction des Statistiques Agricoles et des Enquetes Economiques , Statistique agricole, STATISTIQUES DES APPROVISIONNEMENTS DU SECTEUR AGRICOLE , 1990-2017.

الملحق رقم (09): كمية الأمطار المستخدمة في الجزائر

الوحدة: بالمليمتر / السنوات	كمية الأمطار المتساقطة خلال السنة
1990	10069
1991	9575
1992	14347
1993	8786
1994	3196
1995	10440
1996	**13430**
1997	12171

1998	11010
1999	12839
2000	9362
2001	10732
2002	10971
2003	18029
2004	16520
2005	12886
2006	12812
2007	15250
2008	13325
2009	14638
2010	17422.5
2011	19298.6
2012	11253.3
2013	17217
2014	14417
2015	13650
2016	13395
2017	**متوسط الفترة(2014-2015-2016)** **13820.6**

1) **المرجع:** المنظمة العربية للتنمية الزراعة، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الموقع الالكتروني، www.aiad.irg

الملحق رقم(10): اختبار جذر الوحدة وفق اختبار (ADF) و (PP)

- **نتائج إستقرارية المتغيرة (PRD) عند المستوى و فق اختبار (ADF)**

Null Hypothesis: PRD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.625406	0.0497
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

Null Hypothesis: PRD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.487647	0.8753
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

Null Hypothesis: PRD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.109081	0.9887
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (eviews9)

- **نتائج إستقرارية المتغيرة (PRD) عند المستوى وفق اختبار (PP)**

Null Hypothesis: PRD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.576808	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: PRD has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.924195	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: PRD has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.831958	0.3462
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (eviews9)

– نتائج إستقرارية المتغير (ENG) عند المستوى و فق اختبار (ADF)

Null Hypothesis: ENG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.530851	0.3120
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: ENG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.850785	0.0646
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: ENG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.060452	0.2536
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (eviews9)

- **نتائج إستقرارية المتغيرة (ENG) عند المستوى وفق اختبار (PP)**

Null Hypothesis: ENG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Pe ron test statistic		-2.565673	0.2972
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: ENG has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.888388	0.0599
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: ENG has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.032447	0.2641
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (eviews9)

- **–نتائج إستقرارية المتغيرة (ENG) عند الفرق الأول و فق اختبار (ADF)**

Null Hypothesis: D(ENG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.211030	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: D(ENG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.021200	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(ENG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.134447	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (eviews9)

- **نتائج إستقرارية المتغيرة (PEST) عند المستوى و فق اختبار (ADF)**

Null Hypothesis: PEST has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.773106	0.0037
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: PEST has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.619599	0.0011
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: PEST has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.951850	0.2955
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (eviews9)

- **نتائج إستقرارية المتغيرة (PEST) عند المستوى وفق اختبار (PP)**

Null Hypothesis: PEST has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips- erron test statistic		-5.599747	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: PEST has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.653316	0.0010
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: PEST has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.718775	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (eviews9)

- **نتائج إستقرارية المتغيرة (PLU) عند المستوى و فق اختبار (ADF)**

Null Hypothesis: PLU has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.268141	0.0012
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: PLU has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.316970	0.0023
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: PLU has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.403457	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (eviews9)

- **نتائج إستقرارية المتغيرة (PLU) عند المستوى وفق اختبار (PP)**

Null Hypothesis: PLU has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.907160	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: PLU has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*

Phillips-Perron test statistic		-4.313349	0.0023
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: PLU has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.400666	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (eviews9)

الملحق رقم(11): نتائج اختبار ARDL

Dependent Variable: PRD
Method: ARDL
Date: 12/29/20 Time: 09:57
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments
Maximum de endent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): ENG PEST PLU
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PRD(-1)	-0.164892	0.137255	-1.201352	0.2430
ENG	0.004452	0.165118	0.026961	0.9787
ENG(-1)	0.411886	0.163501	2.519165	0.0199
PEST	-0.363903	0.148916	-2.443680	0.0235
PLU	0.594874	0.143669	4.140574	0.0005
C	2.169538	0.354158	6.125910	0.0000

R-squared	0.636568	Mean dependent var	2.543563
Adjusted R-squared	0.550037	S.D. dependent var	0.998148
S.E. of regression	0.669551	Akaike info criterion	2.228710
Sum squared resid	9.414260	Schwarz criterion	2.516674
Log likelihood	-24.08759	Hannan-Quinn criter.	2.314337
F-statistic	7.356494	Durbin-Watson stat	2.351107
Prob(F-statistic)	0.000401		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (eviews9)

الملحق رقم(12): نتائج اختبار منهج الحدود (Teste of Bounds)

ARDL Bounds Test
Date: 10/13/20 ime: 11:55
Sample: 1994 2017
Included observations: 24
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.084546	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (eviews9)

الملحق رقم (13): تقدير معلمات الأجل الطويل

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ENG	0.791147	0.292835	2.701688	0.0222
PEST	1.805838	.533183	3.386902	0.0069
C	-1.886306	1.268023	-1.487596	0.1677

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (eviews9)

الملحق رقم (14): نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM ARDL)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Depend nt Variable: PRD
Selected Model: ARDL(3, 4, 4)
Date: 10/13/20 Time: 11:59
Sample: 1990 2017
Included observations: 24

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PRD(-1))	-0.455500	0.263408	-1.729252	0.1145
D(PRD(-2))	-0.415400	0.193568	-2.146018	0.0574
D(ENG)	0.219342	0.240731	0.911150	0.3837
D(ENG(-1))	-0.309772	0.284694	-1.088089	0.3021
D(ENG(-2))	-0.436263	0.270718	-1.611504	0.1381
D(ENG(-3))	0.295054	0.216406	1.363430	0.2027
D(PEST)	0.221026	0.164071	1.347140	0.2077
D(PEST(-1))	-0.333414	0.175424	-1.900614	0.0865
D(PEST(-2))	-0.218124	0.197182	-1.106207	0.2945
D(PEST(-3))	-0.275953	0.181434	-1.520954	0.1592
CointEq(-1)	-0.936991	0.333102	-2.812928	0.0184

Cointeq = PRD - (0.7911*ENG + 1.8058*PEST -1.8863)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (eviews9)

ملخص باللغة الأجنبية

Abstact :

The Algerian agricultural sector has natural and human capabilities that qualify it to achieve food security in Algeria, but despite that it is still limited to meeting the local demand for wheat product, which led to an increase in the import bill from year to year, and in this context the state has adopted several agricultural policies By adopting several development programs and plans, starting with the National Agricultural Development Plan in 2000 and the agricultural renewal policy that included the Agricultural Guidance Law in 2008 on the basis of increasing the yield of wheat production, this study also aims to know the impact of agricultural policies on wheat production in Algeria and this by testing the relationship between Both the amount of fertilizers and the amount of pesticides in addition to the amount of rain on wheat production in Algeria during the period (1990-2017)

The standard methods were used to study the co-integration relationship represented by the Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL), where the results of the study of the stability of the variables showed that wheat production, the amount of pesticides and the amount of rain were stable at the same degree at the level, while the amount of fertilizers Stable in the first difference, the ARDL(1.1.0.0) model is also accepted.

Note that the results of estimating wheat production are explained by 63.65% of all the explanatory variables, and the remaining 36.35% is due to other factors that did not enter into the interpretation of the model, and the results of error correction for the short term showed that there is a dynamic relationship between wheat production and the explanatory variables except for the amount of fertilizers that have no effect in the long run. In the short term, this leads to an equilibrium relationship in the long term between the variables of the study in the balanced direction, which explains the existence of a joint complementarity relationship. which shows that the impact of agricultural policies has a positive impact on the requirements of wheat production in Algeria, and this confirms the extent of the impact of adding the amount of fertilizers, the amount of pesticides and the amount of rain on an increase in its production the long-term.

Key words: agricultural sector, agricultural policies, wheat, ARDL model.